جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية

" اليمن نموذجاً "

The role of the tribe in Arab political systems

" Yemen model "

إعداد الطالب: جمعة الزروق فرج بلعيد

الرقم الجامعي: 401220105

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد القادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني 2015

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أفوض أنا جمعة الزروق فرج بلعيد ، جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنيين بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: جمعة الزروق فرج بلعيد

التوقيع:

التاريخ: 2015-1-25

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة للطالب **جمعة الزروق فرج بلعيد** بتاريخ 14 / 1 /2015 وعنوانها (**دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية " اليمن نموذجاً "**)

وأجيزت بتاريخ : 14-01-2015

أعضاء لجنة المناقشة :		التوقيع
الأستاذ الدكتور:عبد القادر محمد فهمي الطائي	رئيساً:	.....
الأستاذ الدكتور:أحمد سعيد نوفل	عضواً:	.....
الدكتور: محمد صالح بني عيسى	عضواً:	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

بعون من الله وتوفيقه وبعد أن أتممنا هذا العمل فلا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان والإمتنان إلى المشرف على هذه الرسالة **الأستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي** الذي كان لتوجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود .

وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي الكرام في جامعة الشرق الأوسط، أقدم الشكر والإحترام لما بذلوه من جهود خلال سنوات دراستي التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـداء

إلى من بإسمه أفتخر

إلى من أستقيت منه دروس الحياة

إلى من قدم لي كل ما أحتاج في سبيل إرتقائي وبلوغي المراتب العلا

إلى من دعاءه لا زال يزيل الأشواك من طريقي

إلى من أستودعته الذي لا تضيع ودائعه

إلى روح (أبي) الطاهرة رحمه الله

إلى الحب الصادق وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بياضاً

إلى البسمة السابقة لفرحي والدمعة السابقة لحزني

إلى من الجنة تحت أقدامها ونجاحي مرهون برضاها

(أمي الغالية)

إلى الشموع التي ذابت في كبرياء

لتُنير كل خطوة في دربي

(أخوتي وأخواتي)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ي
الملخص باللغة العربية	ك
الملخص باللغة الانجليزية	م
الفصل الأول **مقدمة عامة للدراسة**	1
المقدمة	1
مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
أسئلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
فرضية الدراسة	4
أهمية الدراسة	4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلحات الدراسة	5
حدود الدراسة	7
محددات الدراسة	7
الإطار النظري والدراسات السابقة	8
أولاً : الإطار النظري	8
ثانياً: الدراسات السابقة	11
ما يميز هذه الدراسة	18
منهجية الدراسة	18
الفصل الثاني **الأنظمة السياسية وخصائصها البنيوية**	20
المبحث الأول: العوامل المنشئة للأنظمة السياسة العربية	21
المبحث الثاني: التطور التاريخي لعلاقة النظام السياسي بالقبيلة	34
المبحث الثالث: الخصائص البنيوية للأنظمة السياسية العربية	43
الفصل الثالث **الدور الوظيفي للقبيلة في تشكيل البنية الهيكلية للأنظمة السياسية العربية**	55
المبحث الأول: القبيلة ودورها في مؤسسات الأنظمة السياسية العربية	57
المبحث الثاني: الدور الوظيفي للقبيلة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية	66
المبحث الثالث: دور القبيلة في الحراك السياسي في المنطقة العربية بعد 2011	72
الفصل الرابع **دور القبيلة في بناء النظام السياسي اليمني**	81
المبحث الأول: المكانة التاريخية للقبيلة في تشكيل المجتمع اليمني	82

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: دور القبيلة في البنية المؤسساتية للنظام السياسي اليمني	92
المبحث الثالث: الآثار المترتبة على دور القبيلة في الحياة السياسية اليمنية	108
الفصل الخامس **الخاتمة**	123
النتائج	124
التوصيات	127
المراجع	129

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 1	93

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم1	83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية

" اليمن نموذجاً "

إعداد الطالب: جمعة الزروق فرج بلعيد

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد القادر محمد فهمي الطائي

الملخص

هدفت هذه الدراسة للوقوف على واقع الدور السياسي للقبيلة في النظم السياسية العربية كأحد المؤسسات السياسية والاجتماعية التي لعبت وتلعب دوراً رئيسياً في المجتمعات العربية، وتم تسليط الضوء على النموذج اليمني في هذا المجال حيث يبرز الدور السياسي للقبيلة في النظام السياسي اليمني ، للوصول إلى تقييم هذا الدور وإستشراف ملامح هذا الدور في الأنظمة السياسية العربية، والفرضية التي تنطلق منها الدراسة وتحاول التثبت من صحتها تذهب إلى أن القبيلة لعبت دوراً مؤثراً في تشكيل البنية الهيكلية للأنظمة السياسية العربية، ومن هذه الفرضية يتفرع إفتراض آخر مفاده : أن القبيلة كان لها دور مؤثر في تشكيل النظام السياسي اليمني واعتمدت الدراسة، للتثبت من صحة الإفتراض الذي إنطلقت منه منهج التحليل الوصفي والمنهج التأريخي ، وتبرز أهمية الدراسة كونها تحاول بيان الدور السياسي للقبيلة في الأنظمة السياسية العربية في ضوء التطورات السياسية التي تشهدها مختلف هذه الأنظمة في مرحلة الإحتجاجات العربية مما يبرز أهمية دراسة دور القبيلة كمحدد سياسي في تحديد شكل وطبيعة العلاقة بين المؤسسات داخل الدولة،من خلال دراسة موضوع دور القبيلة في الانظمة السياسية العربية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات ومنها:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- أشارت الدراسة إلى وجود تأثير للعوامل الداخلية والخارجية والمتعلقة بطبيعة التركيبة الديموغرافية والسياسية والاجتماعية والدينية.
- أشارت الدراسة إلى أن القبيلة تعد مكوّن أساسي لعب دوراً مؤثراً في بناء النظم السياسية العربية كعامل مساعد في تثبيت دعائم الدولة وترسيخ إستقرارها وبناء النظم السياسية العربية بما يرسخ ويثبت دعائم الدولة الجديدة للوصول إلى مرحلة الإستقرار السياسي وبناء النظام وفق أسس مستقرة .
- استطاعت القبيلة أن تحافظ على دورها السياسي والإجتماعي، وحافظت على موقع أفضل في السلطة رغم التغيرات الإقتصادية والسياسية، التي طرأت على المجتمع مقارنة بما كان علية الحال في ظل حكم الأئمة، وظلت القبيلة والعلاقات العشائرية في وحالة تماسك جيد.

وفي ضوء هذه النتائج فانها توصي بما يلي :

- العمل على تحليل دور القبيلة في بناء النظم السياسية العربية في ضوء تزايد الاهتمام من قبل الدول والشعوب العربية بإعادة هيكلة نظمها السياسية من منظور أن القبيلة تمثل أحد مؤسسات المجتمع المدني.
- ضرورة استيعاب المؤسسات الحكومية التمثيلية لأدوار القبيلة في المجتمع وأن يكون لها دور في عملية نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م

The role of the tribe in Arab political systems
"Yemen model"

Juma alzaroq Faraj Belaid

The supervision of

Prof. Dr. Abdelkader Fahmi al-Tai

Abstract

This study aims at finding out the reality of the tribe political role in the Arab political systems as political and social institutions which have played a major role in Arab societies. In order tohavean assessment of this role and discover the features of this role in Arab political systems, Yemeni model has been highlighted in this area in which the political role of the tribe clearly emergesin Yemen's political system. The hypothesis that this study starts from and trys to prove is that the tribe has played an important role in shaping the structure of Arab political systems. Based on this hypothesis, another sub- hypothesis is branched which is: the tribe had played an influential role in shaping the Yemeni political system. This study depends on the analytical descriptive and historical approaches to confirm the validity of the hypothesis that it started from. This study is considered as very important, because it tries to clarify the political role of the tribe in the Arab political systems in the light of political developments which these various systems are facing in the Arab demonstration stage. That will highlight the importance of studying the role of the tribe as a political parameter in determining the shape and nature of the relationship between the institutions within the State. Through the study of the role of the tribe in the Arab political systems, this study found a set of conclusions, including:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- The study indicatesthat there isa presence of the impact of internal and external factors related to the nature of the demographic, political, social and religious composition.
- The study indicates that the tribe is an essential component which has played an influential role in the construction of Arab political systems as an assisting factor in consolidating and stabilizing the state. Also, it helps in building upthe Arab political systems including deepening and consolidating the foundations of the new state to gain access to political stability phase and the building of the system according to a stable foundations.
- The tribe was able to maintain its political and social role and maintained the best authority position despite the economic and political changes that have occurred in society compared to what it used to be under the rule of imams. The tribe and tribal relations could stay in a case of good tenacity.

In light of these results, the study recommends the following:

- Work on the analysis of the role of the tribe in building the Arab political systems in the light of increasing interest by the Arab countries and peoples to restructure their political systems from the perspective that the tribe is one of civil societyinstitutions.

The necessity that the representative governmental institutions to absorb

the roles of the tribe in the community and it should have a role in the

.process of spreading democracy and human rights in society

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الاول

مقدمة عامة للدراسة

المقدمة

عرفت المجتمعات الإنسانية منذ القدم أشكالاً مختلفة من التنظيمات السياسية هدفت إلى تنظيم حياتها وشؤونها العامة، وقد إزدهرت وإتسع نطاقها متجاوزاً نطاق الأسرة والعشيرة إلى تنظيم أوسع وأشمل لنمط جديد من التنظيم والسلطة، عام في مظهره، عمومي في توجهه، يمارس بصورة أوسع إدارة وتنظيم شئون المجتمع ، وفق قواعد حددها لتنظيم هذه الشؤون، فكان ذلك إيذانا بظهور المجتمع المنظم المستقر، و بظهور الدولة، وظهور كيان جديد يتولى السلطة العامة، ويدير شؤون الحكم والأمن في المجتمع الإنساني، وقد ظهر هذا النمط منذ أقدم العصور في نماذج كثيرة متعددة في الشرق والغرب سواءً كان ذلك في أمثلة ونماذج المدن اليونانية القديمة، أو في الحضارات الأكثر عراقة من هذه المرحلة على نحو ما عرف عن الحضارات المصرية والآشورية والبابلية وحضارات المشرق الأدنى.

وقد ظهرت القبيلة في المجتمعات العربية قبل ظهور التكوينات القطرية الحديثة والحدود الجغرافية والسياسية للدول العربية ، فقد كانت القبيلة تمثل الكيان الجامع لكل مجموعة أو تجمع بشري متجانس، حيث كان أفراد القبيلة يجتمعون في مكان واحد يقودهم زعيم القبيلة بما له من إمكانات شخصية مميزة، والقبيلة تكوين إجتماعي موجود في حياة بعض الشعوب الأخرى غير العربية وقد تتسع وتتشعب القبيلة الى فروع وبطون وافخاذ وأحيانا تتولد قبيلة من أخرى، وهكذا نتيجة لتزايد عدد أفرادها وإتساع نطاق عملها، قامت القبيلة بلعب دور الحارس لكثير من القيم والأصول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المجتمعات العربية ، إلا أن عوامل الحداثة والتطور والمدنية التي شهدتها المجتمعات أحدثت كثيراً من التغيرات الإيجابية، حيث إنصهر الناس وزالت النظرات الضيقة والفوارق العرقية وعلت قيم التعايش وتبادل المصالح والمنافع، ولكن في ذات الوقت إندثرت كثير من القيم الإجتماعية الفاضلة، بل طغت ثقافات دخيلة على بعض مظاهر الحياة، نتيجة الإنفتاح الذي تشهده المجتمعات عموماً بسبب التقنية والعولمة التي إجتاحت العالم بأسره قاصيه ودانيه، ومن هنا تبرز الحاجة للموازنة ما بين التعاطي مع المدنية والحداثة وتداعياتها المتجددة والتمسك بالأصول والتراث بتغليب المصالح على المفاسد .

وفي ضوء ما تسعى إليه هذه الدراسة من أهداف تتعلق بقراءة وتحليل دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية ، للوقوف على أبعاد هذا الدور من خلال تسليط الضوء على مفهوم القبيلة كتنظيم سياسي وإجتماعي أثر أو يؤثر على الأنظمة السياسية من خلال تعزيز المشاركة السياسية أو إنخفاض مستوياتها أو تشكيل أحد جماعات الضغط التي تحاول التأثير على النظم السياسية بإتجاه الإصلاح والتغيير أو لتحقيق بعض المكاسب السياسية والإقتصادية، وقد برز دور القبيلة بشكل فاعل في المجتمعات العربية في بعض الدول ومنها جمهورية اليمن ، وذلك للوصول إلى فهم مستفيض لآليات تأثير القبيلة كأحد جماعات الضغط المؤثرة على النظام السياسي بكافة جوانبه السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، من هنا تحاول هذه الدراسة الوقوف على واقع الدور السياسي للقبيلة في النظم السياسية العربية كأحد المؤسسات السياسية والاجتماعية التي لعبت وتلعب دوراً رئيسياً في المجتمعات العربية، وسيتم تسليط الضوء على النموذج اليمني في هذا المجال حيث يبرز الدور السياسي للقبيلة في النظام السياسي اليمني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

أثارت العلاقة بين القبيلة والنظم السياسية إشكالية حوله مستوى تأثير القبيلة في النظم السياسية العربية حيث تشكل القبيلة مكون رئيسي من المكونات ومقومات الدولة في الأنظمة السياسية العربية على الرغم من إختلاف درجة تأثيرها السياسي والإقتصادي والإجتماعي بإختلاف الدول العربية ، مما يثير إشكالية حول طبيعة العلاقة بين الدولة والقبيلة ومحددات الدور السياسي للقبيلة في المجتمعات العربية ، وإشكالية تحديد الأدوار السياسية للقبيلة في التحولات التي شهدها الوطن العربي منذ عام 2011 وحتى الآن.

أسئلة الدراسة :

في ضوء ما تقدم تطرح الدراسة الاسئلة التالية :

1. ما العوامل المنشئة والخصائص البنيوية للأنظمة السياسية العربية ؟
2. ما الدور الوظيفي للقبيلة في تشكيل البنية الهيكلية للأنظمة السياسية العربية؟
3. ما طبيعة وأبعاد دور القبيلة في النظام السياسي اليمني كنموذج للأنظمة السياسة العربية؟

أهداف الدراسة :

تتوخى الدراسة تحقيق جملة أهداف منها:

- تحليل للأنظمة السياسية العربية من حيث العوامل المنشئة وخصائصها البنيوية.
- الوقوف على الدور الوظيفي للقبيلة في تشكيل البنية الهيكلية للأنظمة السياسية العربية .
- تسليط الضوء على الدور السياسي للقبيلة في بناء النظام السياسي اليمني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضية الدراسة:

- الفرضية التي تنطلق منها الدراسة وتحاول التثبت من صحتها تذهب إلى أن القبيلة لعبت دوراً مؤثراً في تشكيل البنية الهيكلية للأنظمة السياسية العربية، ومن هذه الفرضية يتفرع إفتراض آخر مفاده : أن القبيلة كان لها دور مؤثر في تشكيل النظام السياسي اليمني

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة كونها تحاول بيان الدور السياسي للقبيلة في الأنظمة السياسية العربية في ضوء التطورات السياسية التي تشهدها مختلف هذه الأنظمة في مرحلة الإحتجاجات العربية مما يبرز أهمية دراسة دور القبيلة كمحدد سياسي في تحديد شكل وطبيعة العلاقة بين المؤسسات داخل الدولة، كذلك تبرز أهمية الدراسة من أهمية الوقوف على مستقبل دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية في ضوء التحديات التي تواجهها الدولة، وبناء الدولة في المستقبل في ضوء ما تمتلكه من مقومات كمؤسسة فاعلة في الدولة كباقي مؤسسات المجتمع المدني .

وبشكل أكثر تحديداً فإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال:

1- توفير مادة علمية حديثة تساعد الباحثين والمختصين على فهم دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية .

2- رفد المكتبة العربية بدراسة منهجية تضاف للدراسات السابقة في هذا الموضوع حول الأنظمة السياسية العربية .

3- من المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في فهم التحولات في دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية بعد مرحلة ما سُميَّ بالربيع العربي 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلحات الدراسة :

- **الدور**

معنى الدور لغةً : دور : دار الشيء يدور دوراً ودوراناً واستدار وأدرته أنا ودورته وأداره غيره ودور به ودرت به وأدرت استدرت ، وداوره مداورة ودوارا : دار معه (قاموس لسان العرب ، حرف الدال) .

معني الدور إصطلاحاً: يعرف محمد السيد سليم الدور بأنه: "مجموعة السلوكيات المتوقعة إجتماعياً المرتبطة بوظيفة معينة". (سليم 1989: 378) أما مفهوم الدور السياسي فقد عرّفه محمد محسن الظاهري في دراسته "الدور السياسي للقبيلة في اليمن" بأنه: "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تمارسها القبيلة عبر ممثليها (مشايخها) للوصول إلى السلطة السياسية، أو التأثير على صانعيها، بغية تحقيق أهداف ومصالح القبيلة وزعمائها"،ويقوم مفهوم الدور على أساس إمتلاك الدولة لمقومات سياسية تجعلها مؤهلة لممارسة أدوار سياسية ، أو عسكرية، أو إقتصادية ، أو دبلوماسية، وتمارس الدول على صعيد النظام السياسي الدولي أدواراً إقليمية ودولية، وهو مفهوم ذو أصول غير عربية (الظاهري ،1996: 220).

ويعرف الباحث الدور هنا على أنه مجموعة الأعمال والنشاطات والعمليات السياسيو والإقتصادية والإجتماعية التي تقوم بها القبيلة بشكل مباشر أو غير مباشر في الأنظمة السياسية العربية وبشكل أكثر تحديداً دور القبيلة اليمنية في النظام السياسي اليمني وإستمراريته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– القبيلة :

القبيلة لغةً : يعرف علماء اللغة العربية القبيلة أنها : جماعة من الناس تنتسب إلى أب أو جد واحد ، كقبائل العرب ، وسائرهم من الناس ، وأخذت قبائل العرب من قبائل الرأس لإجتماعها ، وجماعتها الشعب والقبائل دونها ، يقال الشعب أكبر من القبيلة ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن تم الفخد (ابن منظور : 3519).

عرف قاموس " إكسفورد" " القبيلة " على أنها " جماعة من الناس يشكلون مجتمعاً محلياً ، ويعلنون أنهم ينحدرون من جد أو سلف مشترك (Fried,1975: 7).

القبيلة إصطلاحاً: هي الشكل الإجتماعي والسياسي الذي كان سائداً قبل ظهور مفهوم المدينة أو الدولة ، إذ أن الدراسات الأنثروبولوجية تعتبر القبيلة نمطاًمجتمعياًونموذجاً من نماذج التنظيم الإجتماعي ، إلا أن الباحثين يؤكدون صعوبة إيجاد تعريف شامل لها لذا برزت العديد من المحاولات النظرية لتقديم مفهوم أو تعريف للقبيلة ، ومن بينها ذلك التعريف القائل بأنها :" هي مجموعة بشرية مكونة من مجموعات إجتماعية ، يجمع بينها رابط القرابة ، وتحتل مجالاً ترابياً تمارس عليه سلطتها ، وتدافع عنه ، وتخضع لقيم ومبادئ مشتركة (إسحاق،2012: 2).

ويعرف الباحث القبيلة هنا بأنها أحد المؤسسات الإجتماعية أو منظمات المجتع المدني والتي تقوم على رابطة الدم كعامل أساسي في التأثير على أراء وإتجاهات أبنائها وسيتم دراستها من خلال الأدوار الوظيفية لها من خلال ما لعبته من أدوار سياسية وإقتصادية وإجتماعية في الأنظمة السياسية العربية بشكل عام والنظام السياسي اليمني بشكل خاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- النظام السياسي:

النظام السياسي لغةً: تتكون عبارة "النظم السياسية"- لغة- من كلمتين هما: (النظم والسياسية): أما النظم فهي جمع نظام، والنظام هو ترتيب الأمور على نحو معين لتحصيل هدف محدد، أما السياسية فصفة مشتقة من السياسة والسياسة هي القيام على الشئ بما يصلحه فيقال هو يسوس الدواب، أي يقوم عليها ويرعاها والوالي يسوس رعيته وفي الحديث الشريف"كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبياؤهم"(البخاري:1274) أي يتولى أمورهم (قاموس لسان العرب، 195،ج6 :108).

النظام السياسي إصطلاحاً:هو مجموعة القواعد الإجتماعية المتعلقة بمجال ما، وهذه القواعد تشتمل على قواعد قانونية كما تشتمل على عادات إجتماعية، وعلى ذلك فإن أي نظام هو خليط من تلك النصوص القانونية وهذه العادات الإجتماعية، وينطبق هذا على النظم بصفة عامة،ولكنه يصطبغ بأهمية خاصة في مجال النظم السياسية (الشرقاوي ،2007: 1).

يعرف الباحث النظم السياسية على أنها مجموعة السلطات التنفيذية والتشريعية والعقائدية التي تعمل على تنظيم وإدارة الدولة بما يحقق مصالحها وحاجات المواطنين ولغايات الدراسات تعرف النظم السياسية العربية على أنها مجموع الأنظمة التي ظهرت بعد مرحلة الإستقلال وحكمت الدولة بصورة (ملكية، جمهورية) أساليب حكم مختلفة .

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (2011 -2014) وهي الفترة التي شهدت تحولات سياسية مهمة في المنطقة العربية تمثلت بأحداث ماسُميَّ بالربيع العربي ، والتي أثرت على مختلف مؤسسات الدولة في المجتمعات العربية ومنها اليمن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على النظام السياسي العربي واليمن أنموذجاً.
- **الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة على المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع اليمني كنموذج للدراسة.

محددات الدراسة:

كثرة وتعدد المتغيرات والمحددات المؤثرة على دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية، والتي من الصعب تحديدها وتحليلها في دراسة واحدة وكذلك سيادة النظرة التقليدية على دور القبيلة في الحياة السياسية العربية بإعتبارها تلعب دوراً معوقاً في عملية التنمية السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاطار النظري والدراسات السابقة

أولاً:الاطار النظري

إستقر دعاة تحليل النظم على إعتبار مفهوم النظام وحدة التحليل الرئيسية وعرفوا النظام بأنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة، وعليه فإن أية ظاهرة يمكن معالجتها كنظام أي ككل مركب من عدة أجزاء يرتبط كل منها بغيره ويتأثر به، وطبقا لمنهج النظم، يعتبر مفهوم النظام هو وحدة التحليل ويقصد بالنظام مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل وإعتماد متبادل (التغير في عنصر أو جزء ما يؤثر على بقية العناصر أو الأجزاء) بهذا المعنى يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام فالتفاعلات السياسية في أي مجتمع تشكل نظاما للسلوك.

يعد (ديفيد إيستون) رائد التحليل النظمي للحياة السياسية ، النظام السياسي، بأنه التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطويا، إن الوظيفة الرئيسية للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، أي عملية صنع القرارات الملزمة (رشاد، 1993).

أحدث (جبرائيل ألموند) تحولاً في دراسة السياسة المقارنة، إلى مجموعة جديدة من المفاهيم المترابطة بالبناء والوظيفة في التحليل السياسي، وذلك من خلال صياغة جديدة تستخدم مفهوم النظام السياسي كأساس لها وكان لديفيد ايستون تأثيراً واضحا، في البداية على ألموند في هذه الشأن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نقطة البدء في التحليل السياسي وفق البنائية الوظيفية ، هي أن النظام السياسي يمثل أهم الوحدات الكلية، والنظام ينظر إليه على أنه مركب معقد لأنشطة ترتبط فيما بينها بعلاقات إعتماد متبادل والتي هي جوهرية للوجود المستمر للنظام ككل، بمعنى أخر فإن النظام هو نموذج تصوري يجرد الحقيقة الإمبيريقية ويعتبر كأداة أو وسيلة لتحليل وترتيب المعلومات (chilcote: 1981, 162) .

والنظام كنموذج نظري يعكس مجموعة من الخصائص المنطقية التي توفر للنظام سمته المميزة، فمن جهة، فإن أجزاؤه يجب أن تعكس الوحدة والإنسجام ككل ومن جهة أخرى يجب أن ترتبط هذه الأجزاء بعلاقات إعتماد متبادل فيما بينها، بمعنى أن ماحدث في أحد أجزاء النظام يكون له تأثير مناظر في الأجزاء الأخرى للنظام.

لكن ألموند ركز إهتمامه على النظرية متوسطة المدى فتحول من النظرية الكلية إلى التركيز على تحليل محدد وموجه، وكان هذا التحول في فكر ألموند موازياً لتحول مناظر في كتابات أيستون، ولكن تأثيرات ألموند كانت أكثر وضوحا وأكبر حجما على السياسة المقارنة الأمر الذي يؤكد أهمية الدراسة التفصلية لإفتراضات صياغة ألموند إستخدم ألموند لمفهوم النظام ومراحل تطور هذه الصياغة التي قام بها ألموند بالإشتراك مع عدد من كتاب السياسة المقارنة الآخرين والأصول والمصادر الفكرية التي أثرت فيها والإنتقادات التي وجهت إليها.

ويتميز التحليل السياسي وفق البنائية الوظيفية عن تحليل النظم ككل، والتمييز بينهما ضروري لأن مفهوم النظام أساسي للنظرية الوظيفية بينما الفئات الوظيفية ليست ضرورية بشكل جوهري لتحليل النظام ككل يضاف إلى ذلك أن التحليل الوظيفي يعتمد على فئتين من المفاهيم الأخرى إلى جانب مفهوم النظام وهما البنية والوظيفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلكي يستمر النظام ككائن حي ، فإن وظائف ضرورية معينة يجب إنجازها لكن مسألة ما إذا كانت هذه الوظائف يتم إنجازها بواسطة بنية واحدة أو أبنية عديدة هي مسألة يحددها البحث الامبيريقي .(Harik:1976,223)

ظهرت منذ ثمانينيات القرن العشرين عدد من الدراسات العربية والأجنبية المهمة المرتبطة بموضوع الدولة القطرية العربية، وتكفي الإشارة الى دراسات كل من : سعد الدين ابراهيم ، وايليا حريق ، وبهجت قرني ، وحازم الببلاوي ، وغسان سلامة ، ومحمد الرميحي ،ومحمد جابر الانصاري ، ونزيه الايوبي ، وسامي زبيدة ، وروجر أوين (Roger Owen)، وسيمون بروملي (Simon Bromely)، ومايكل هودسون (Michael C.Hudson)، وليزا اندرسون (Lisa Anderson) وج.لوسياني(G.Luciani)، وجون وتربري (John Waterbury)، وغيرهم. وقد قامت الدراسات التي تناولت موضوع الدولة في الوطن العربي بتطوير وإستخدام عدة مفاهيم لمقاربة هذا الموضوع ، منها على سبيل المثال : الدولة التسلطية ، والدولة التابعة ، والدولة ما بعد الاستعمار ، والدولة الريعية ، والدولة الرخوة ، والدولة الكوربوراتية ، والدولة الرعوية ، ودولة المخابرات ، وبغض النظر عن القيمة النظرية لبعض هذه المفاهيم ، إلا أنها شكلت في الغالب مداخل لتحليل مختلف الجوانب المرتبطة بطبيعة وخصائص الدولة القطرية في الوطن العربي .(ابراهيم،2005:53)

وقد أستندت أغلب دراسات الدولة في الوطن العربي إلى عدة مقولات ومن منطلقات عامة ، منها : أن جانباً من المشكلات التي يشهدها الوطن العربي في الوقت الراهن إنما يرتبط بظروف نشأة الدولة العربية ككيانات سياسية ، وأن دولاً عربية عديدة لم تستكمل عملية البناء المؤسسي بعد ، وهو ما ينعكس على طبيعة علاقتها بمجتمعاتها من ناحية ، وبالنظام الدولي من ناحية أخرى ، كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تضخم أجهزة الدولة البيروقراطية والعسكرية لا يعني أنها دولة قوية ، وإن كان يسمح لها بأن تصبح دولة تسلطية ، وبلغة اخرى ، هناك فجوة بين تضخم أجهزة الدولة العربية من ناحية ، وضعف فاعليتها (بالمعنى الإيجابي) من ناحية أخرى .

وقد ارتئ الباحث استخدام نظرية النظم في معالجة موضوع الدراسات كونها أكثر النظريات ملائمة لدراسة دور القبيلة في النظم السياسية العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية

1- **دراسة عبد الشافعي (2014)، بعنوان : الدور السياسي لـ "القبيلة" في الثورات العربية ،** تعالج هذه الدراسة دور القبيلة العربية بإعتبارها حالة تاريخية متمايزة، تتطلب البحث عن جذورها وتطورها التاريخي، دون التسليم بالصورة السلبية عن مفهوم القبيلة، وما تقوم عليه من عصبية، فالقبيلة العربية بلغت مرحلة كبيرة من النضج، وسابقت المدنية في كثير من الدول العربية المعاصرة، حتى أصبحت هذه الدول تتفوق في مستوياتها المعيشية وتطورها الحضاري على الكثير من الدول الأوروبية، بعد أن نجحت القبيلة فى التحول إلى حالة من الثورة الاجتماعية، وتصبح عنصراً محورياً في تشكيل الهوية المعاصرة، ولكن في المقابل حرصت بعض النظم السياسية العربية على إهمال كل ما من شأنه تعزيز دولة القانون والدستور القائمة على المواطنة والمساواة التامة، بل إتجهت لترسيخ وتعزيز الولاءات القبلية والطائفية والعرقية، بما يضمن بقاءها في السلطة؛ وأجبرت الكثير من تلك الولاءات على العمل تحت الأرض، حتى جاءت تلك الريح العاصفة، فلم تسقط أوراق هذه النظم، بل أقتلعتها من جذورها، وكشفت عما تحت الأرض.

2- **دراسة (فتيني،2014) ، رسالة الماجستير من كلية الآداب جامعة ذمار عن "القبيلة وتأثيرها السياسي والاجتماعي في اليمن للفترة 429هـ 569هـ 1037 1174م.** تناول الباحث في رسالته تأثير القبيلة اليمنية السياسي والإجتماعي في اليمن منذ ظهور الإسلام إلى سنة 569هـ /1174م بداية بعهد الرسول صلى الله وعليه وسلم ومروراً بعهد الخلفاء الراشدين، وتطرق الباحث إلى دور القبيلة في العصرين الأموي والعباسي مرورا بالدويلات المستقلة في اليمن وإلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العصر الأيوبي، وأستعرض الباحث أهم القبائل اليمنية المؤثرة سياسياً وأهم مشايخها وأنسابها وأماكن إستيطانها وعوامل قوتها وسيطرتها وأدوارها في الدولة والمجتمع وعادات وتقاليد القبائل وأعرافها وتنامي سيادة القبيلة في تلك الفترة،ومناهضتها لكل عوامل الاستقرار والتقدم وزيادة النزعة القبلية وممارستها لأعمال التخريب والسلب والنهب مع انتشار المجاعات التي من خلالها عم الخوف مختلف المناطق، وعلى أثرها تخرّبت وانهارت العديد من المدن وتكسدت التجارة والزراعة .وهدف الباحث من وراء ذلك ليس تمجيد القبيلة ومشايخها وإنما حثّ القبيلة اليوم على العودة للسجايا والصفات الحميدة التي كانت تتمتع بها القبيلة و إلى أدوارها في الأمن والسلم الاجتماعي بعيداً عن الممارسات الخاطئة من بعض أفراد القبيلة التي تسيء لكل القبائل.

3- **دراسة (بوطالب،2012)، بعنوان: ' القبلية والجهورية في المجتمع العربي المعاصر .. دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية'** تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء –لأول مرة في سياق دراسة الحراك الثوري الذي شهدته عدد من البلدان العربية – على دور النزْعات القبلية في تحريك الإحتجاجات السياسية – الإجتماعية، وتأثيرها على طبيعة الصراعات القائمة بين الأنظمة السياسية والمجتمعات المنتفضة، والتي كانت واضحة الأثر في حالة ثورتي ليبيا واليمن، إلا أن الكاتب هنا يضع هذه الدراسة المقارنة لفحص الحالة التونسية، الفاتحة لموجة التغيير والفوضى في الوطن العربي، والذي أشعل فيها الجانب الجهوي الثورة منذ حرق البوعزيزي نفسه في سيدي بوزيد في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، إلى جانب جارتها ليبيا التي برز فيها العامل القبلي، نظرا لتكوينها الإجتماعي بشكل أكبر، والذي كان حاسماً أيضاً نظراً للمنحى الذي أخذته الثورة الليبية من التحول السريع من الإحتجاجات السلمية إلى مواجهات مسلحة مع الجيش الليبي النظامي وتدخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوى الدولية عبر حلف شمال الأطلسي في النزاع، والقضاء على النظام في ليبيا، وتوصل الباحث إلى أن للقبيلة دور ظاهر في الحراك السياسي والاجتماعي في المغرب العربي سواء من خلال فحص آلية العلاقة بين الدولة والبني الإجتماعية ومن خلال تحليل أبعاد المعطى القبلي في الثورات العربية من خلال حالتي تونس وليبيا، وأن ضعف تأثير المجتمع المدني البديل خلال العقود الماضية أبقى هامشاً كبيراً للنزعة القبلية لسد الفجوة في المجال السياسي العام، ومن ثم تّوضّح ذلك من خلال دور القبيلة في الثورات والمرحلة الإنتقالية التي تلتها، وأن بناء علاقات التعاون بين تونس وليبيا قد يسهم في امتصاص تأثير العامل القبلي المحلي، ويحد من ظهور قيادات محلية من خارج إطار الأطر السياسية المدنية.

4- **دراسة (إسحاق،2012) ،بعنوان : القبيلة السياسية في اليمن** ، وتهدف هذه االدراسة إلى سبر الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية المعاصرة ، بعد موجة الحراك الشعبي الذي، اجتاح المنطقة وبدأ يطيح بالأنظمة السياسية التي تحكمت عدّة عقود في مسار الحياة السياسية ، كما تهدف إلى الكشف عن الآليات المتحكمة في علاقة الدولة بالمجتمع ، والتي أبرزت جوانب ظلت خفية أو مجهولة لدى دراسة الظاهرة القبلية .كما سعت هذه الدراسة إلى تطبيق المنهج العلمي وفق مقاربة سوسيولوجية على هذه المسألة التي همّشها البحث وتعالى عليها الدارسون ، الذين رأوا أن المجتمعات العربية قد عرفت تحولاً جذرياً بإتجاه مجتمع المواطنة ، الذي تهيمن عليه هويات جيدة يفترض أنها حققت الإندماج الإجتماعي والسياسي ، وقد أستند الباحث في جمع مادة البحث وتحليلها إلى عدد من التقنيات والأدوات ، أهمها : الخبر الإعلامي والمواد المنشورة عبر شبكة الإنترنت ، مع الإعتماد على الملاحظة الميدانية المرتبطة بمعايشة بعض الأحداث ، وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدم منهج تحليل مضمون المواد الإعلامية والنصوص السياسية ، مع إجراء مقارنات لبعض النماذج والأحداث ، دون إغفال النصوص التاريخية التي ترتبط بشكل أو بآخر بتفسير الظاهرة القبلية ، وتأثيراتها في المراحل الحديثة والمعاصرة، إن هذه المقاربة المنهجية لن تأخذ مداها بمعزل عن دراسة الظاهرة القبلية في سياق تاريخي وإجتماعي وسياسي عربي ، يتفاعل الجزء فيه مع الكل ومع محيطه الإقليمي والدولي الذي لا يفتأ يتأثر ويؤثر في هذا السياق.

5- **دراسة (الرشيدي ،2011) ، بعنوان : دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت ،** استهدفت هذه الدراسة بيان دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت وقد قامت هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن للقبيلة دوراً كبيراً في التأثير على الحياة السياسية بدولة الكويت ، هذا وقد استخدم الباحث المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي لأنهما أكثر من غيرهما في بيان هذا الدور الذي تسعى إليه الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة إستنتاجات أهمها : أن القبيلة راسخة في الواقع السياسي الكويتي منذ إنطلاقة العمل الديمقراطي المؤسسي بعد الإستقلال ، وأن الدور القبلي ليس مقتصراً على البرلمان وإنما نجحت القبائل في الضغط على الحكومة لمشاركتها في إدارة شؤون البلاد، وقد أوصت الدراسة بضرورة نظر أبناء القبائل إلى الديمقراطية كمشروع حياة تمثل العدالة والمساواة مع إحتفاظ القبيلة بكافة مكوناتها كبناء إجتماعي له إحترامه في المجتمع ، في مقابل ضرورة إنصاف الدولة للفرد القبلي حتى لا يلجأ هذا الفرد إلى قبيلته مما يضعف من السلطة المركزية للدولة ، كما أوصت بضرورة إشهار الأحزاب السياسية كمحاولة شبه مؤكدة لإذابة القبيلة في العمل السياسي المؤسسي ولتتمكن الحكومة من ممارسة سياسات التوازن في تعاملها مع البرلمان ومختلف قواه السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- **دراسة (المنصوري ،2009)، بعنوان : العرف القبلي وأثره على الحياة السياسة في اليمن – 1045- 1289هـ / 1635- 1872م**، عالجت هذه الدراسة دور وتأثير العرف القبلي في تاريخ الدولة القاسمية السياسي منذ أن كانت في فورة قيامها وإستطاعت أن تقود الثورة اليمنية لإخراج العثمانيين من البلاد، إلى أن ضعفت تلك الدولة وأستطاع هؤلاء العودة ثانية إلى اليمن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وقد مارس العرف دوره ليس في الأوساط القبلية فحسب بل امتد تأثيره إلى تحديد ورسم مسار العلاقة بين القبيلة والدولة، إلا أن تأثيره جاء متماشياً مع ظروف وطبيعة المرحلة التي – بدون شك – أثرت وتأثرت بهذه الأعراف.وتوصلت الدراسة إلا أنه على الصعيد القبلي – القبلي تبين أن احتكام القبائل لمجموعة من الأعراف قد حافظ على تماسك الكيانات القبلية ووحدتها ونجدتها لبعضها البعض، نظراً لتعصب القبائل للأعراف المتوارثة جيلاً بعد جيل، فقدإلتزمت القبائل بالقواعد العرفية التي سنتها، والتي تميزت بديمومتها وإجراءاتها التي حددت العلاقات بين القبائل المتعددة، كما حددت علاقة القبائل بالفئات التي تعيش داخل أراضيها أو التي تلجأ إليها وقد لوحظ على العلاقات القبلية أن تحديد العقوبة والجزاء ووسائل تطبيقها قد أستند إلى القوانين العرفية وأحكامها الأساسية التي إتخذت صوراً متعددة وساعدت في تحقيق التضامن القبلي أما على صعيد العلاقة بين القبيلة والدولة فقد تحددت تلك العلاقة القبلية السائدة، فكان تأثير العرف على الأوضاع السياسية للدولة القاسمية متماشياً مع خصائص وسمات كل مرحلة من مراحل حياتها حيث كان أئمة الدولة القاسمية منذ نشأتها قد أستغلوا التصرفات الخاطئة من قبل الموظفين والولاة العثمانيين كظلم الأهالي والجور في جمع الضرائب، وإستخدام وسائل التعذيب المختلفة، وذلك لكسب وتأييد القبائل في القيام بالثورة على العثمانيين فقاد الإمام القاسم بن محمد ثورته ضدهم حتى أجبرهم على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعتراف به وفقاً للصلح الموقع بين الجانبين حينذاك، وإنفرد الإمام بحكم بعض المناطق وخاصة في الأقاليم الشمالية مركز قوة الإمام حيث تتمركز التجمعات القبلية في هذه الأقاليم.

7- دراسة (النجار ،1996) ، بعنوان : القبيلة والدولة في الكويت والجزيرة العربية ، إهتمت الدراسة ببيان أن القبيلة بمفهومها التقليدي لمنطقة شبه الجزيرة العربية ، حالة إقتصادية إجتماعية سياسية ترتبط بشكل أساسي بالترحال والتنقل من موقع إلى موقع بحثاً عن الكلأ والماء ، وبالتالي لم يكن هناك علاقة بين القبيلة كتكوين إجتماعي وسياسي غير مستقل مع الجغرافيا الثابتة ، فالقبائل تصل من مكان إلى آخر دون إلتزام مكاني، وإن إستدعى الأمر تحسم الخلافات على الأماكن بحد السيف، ومع أن عدداً من القبائل القوية حددت لها مضارب تنتقل فيها وبينها أطلقت عليها مسمى ديرة ، إلا أن ثبات تلك "الدير" عبر مسار التاريخ يتغير حسب موازين القوى القبلية وهكذا، وقد واجهت القبيلة البدوية أزمتها الأولى مع نشوء الدولة الحديثة ، أو مع وجود كيان مركزي بدء من الإحتكاك الأول بين قبائل الشمال والسلطة العثمانية التي سعت الى توطينهم ، أو بعد ذلك مع نشوء الدولة الإقليمية الحديثة في العراق (1920) وإمارة نجد (1920)، ولقد جاء تشكيل كيان سياسي جغرافي بالمفهوم الحديث للدولة ليمثل عائقاً وسداً في وجه الإنسيابية المعهودة لحركة القبائل والتي كانت ديدنها منذ آلاف السنين، وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة الحديثة – كونها دولة قبلية المنشأ والمنطلق – ستستمر في الوقت الراهن والمستقبل المنظور بالمنهج القبلي ذاته ، وسوف يتم إستيعاب القبيلة البدوية ضمن الأطر السياسية ، وسوف يتم إستخدام البداوة على سبيل " الأنتيك السياسي " إن جاز التعبير كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الدراسات الاجنبية :

1- **دراسة مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group (2013)، بعنوان: الإصلاحات العسكرية –الأمنية في اليمن : بذور صراع جديد** تناولت الدراسة واقع عملية الإصلاح السياسي في جمهورية اليمن وتطورها وخصوصا بعد إتفاق المصالحة بين القوى اليمنية ، وخلصت الدراسة إلى أن الاصلاح العسكري والأمني يتمثل جزئياً في إضعاف قبضة النظام القديم المنقسم ، ومن خلال القيام بذلك ، فتح الفضاء السياسي أمام تحقيق تغيير حقيقي وفعال من خلال الحوار الوطني الذي يشكل حجر زاوية في العملية الانتقالية ، لقد حقق هادي بعض الإختراقات ، فمن خلال إجرائه بعض التغييرات الإدارية وإحداث بعض التنقلات ومن ثم حل مؤسستين عسكريتين إشكاليتين هما الحرس الجمهوري ، بقيادة ابن علي عبد الله صالح أحمد علي ، والفرقة التي يقودها علي محسن – فقد قص جناحي خصمه الرئيسيين وعزز سيطرته هو ، إلا أن ثمة مخاطر لا تزال في إنتظاره ، حيث أن التنفيذ لا يزال في المرحلة الجنينية وسيستغرق وقتاً ، كما أن بعض تعيينات هادي تفوح منها رائحة نسخته هو من التحيز ، كما أن مصير محسن الأحمر وأحمد علي لا يزال غير معروف ، كما أن توجيه هادي الضربات الأكثر قوة لمعسكر صالح ، فإنه ، ودون قصد منه ربما ، يعزز موقع علي محسن بشكل غير متناسب.

2- **دراسة مركز بروكنجز الدوحة Brooking Doha Center (2013)، بعنوان :السلام الدائم : رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية**تناولت الدراسة بعض القضايا المرتبطة بتطور عملية الإصلاح السياسي في اليمن ومن أهمها قضايا المصالحة الوطنية ومواجهة الماضي ، والتعامل مع النظام القديم ،بالإضافة القضية الجنوبية واللغز الحوثي ، وهندسة المصالحة الوطنية ووكلاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالحة ، الأحزاب السياسية ، المنظمات غير الحكومية ، المرأة ، القبائل ، عمليات المصالحة الوطنية ، وضع خطة مرحلية للمصالحة الوطنية ، الحوار الوطني ، لجنة تقصي الحقائق العدالة الإنتقالية ، ودور المجتمع الدولي في المصالحة الوطنية في اليمن .

3- **دراسة مؤسسة كارنيغي (2012) ، بعنوان : الحوكمة القبلية والاستقرار في اليمن** وتناولت دولة متشظية، ونظرة جيدة إلى القبائل ، والإستقرار والعرف القبلي ، والقانون العرفي والنظام الرسمي ، وحال النزاعات القبلية ، والتحديات والضغوط التي تواجه العرف القبلي ، وخلصت الدراسة إلى أن اليمنيين اعتمدوا على الأعراف القبلية المحلية لتنظيم النزاع وتحقيق العدالة على مدى قرون إن لم يكن آلاف السنين ، وعالج العرف القبلي بصورة فعالة النزاعات بين القبائل المختلفة ، وبين القبائل وشركات الصناعات الإستخراجية ، وبين القبائل والحكومة ، وقد نجح العرف المذكور في الحيلولة دون إندلاع نزاعات – وحلها – على الموارد وخدمات التنمية والارض ، وتمكن في بعض الأحيان من إحتواء قضايا الثأر المعقدة على الصعيد الوطني ، ولعب الوسطاء القبليون دوراً هاماً في تشجيع الحوار السياسي وبناء الإجماع بين المجموعات السياسية ، وخلال سنة 2011 تولت القبائل المسؤولية في المناطق التي انسحبت منها القوات الحكومية ، ونجحت في تقديم مستوى معقول من الأمن داخل مناطقها ، وعلى طول الطرق الرئيسة التي تربط المحافظات القبلية .

مايميز هذه الدراسة :

تتميز هذه الدراسة بكونها من إحدى الدراسات وأحدثها في حدود علم الباحث التي تبحث في موضوع دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية في ظل الإجتجاجات العربية التي بدأت تشهد تحولات مهمة في مفهوم الدولة وبناءها ودورها السياسي ، فمعظم الدراسات السابقة ركزت بشكل مباشر على القبيلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودورها السياسي وركزت بعض الدراسات الأخرى على موضوع الدور السياسي في القبيلة ، في حين جاءت هذه الدراسة لتركز على الدور السياسي للقبيلة في الأنظمة السياسية العربية في مرحلة مهمة تشهد تحولات سياسية على المستوى العربي واليمني بشكل خاص مما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة .

منهجية الدراسة:

إن هذه الدراسة نوعية لا تستخدم الإحصاء في التحليل لذلك ستستخدم المناهج التالية:

تعتمد الدراسة، للتثبت من صحة الإفتراض الذي إنطلقت منه إلى إعتماد منهج التحليل الوصفي والمنهج التأريخي في معالجة موضوع الدراسة حيث يتم إستخدام المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري من الدراسة والمتعلق بتحديد دور القبيلة في عملية الأنظمة السياسية العربية ، أما المنهج التأريخي يقوم على أساس أن التاريخ هو محور فهم أي ظاهرة سياسية أو نظرية سياسية للوقوف على مجمل مراحل تطور دور القبيلة في المجتمعات العربية والتي أسهمت في عملية بناء الدول، كما ستعتمد الدراسة أيضاً على منهج التحليل النظمي، فالقبيلة مكون إجتماعي تؤثر في النظام السياسي وتمثل بالنسبة له مدخلاً (Input) يتفاعل مع وسط نظامي هو المؤسسات ، اي مؤسسات الدولة ليترتب على هذه العملية التفاعلية نتائج محددة (Output) تؤثر على النظام السياسي وادائه الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الأنظمة السياسية العربية وخصائصها البنيوية

الأنظمة السياسية العربية هي نتاج لعوامل عدّة أسهمت في قيامها ونشأتها، ولا شك أن أي نظام سياسي عربي يرتبط من حيث تطوره التاريخي بالدور الذي لعبته أو تلعبه القبيلة فيه والتي لها الأثر الواضح في تحديد خصائصه البنيوية، فالأنظمة السياسية العربية هي نتاج مرحلة الإستعمار، حيث أن "المنظومة الحاضرة القائمة على الدولة القطرية في الوطن العربي هي جزء من عملية دولية أو من توسع في المجتمع الدولي وإذا كانت "الدولة القطرية العربية اصبحت مغروسة ومهيمنة بشكل متزايد فإنها ليست ظاهرة محلية ومع هذا لم تعد تبدو شيئاً مستورداً أجنبياً.

يتناول الفصل الثاني الأنظمة السياسية العربية وخصائصها البنيوية من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول : العوامل المنشئة للأنظمة السياسية العربية

المبحث الثاني :التطور التاريخي لعلاقة النظام السياسي بالقبيلة

المبحث الثالث : الخصائص البنيوية للأنظمة السياسية العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول : العوامل المنشئة للأنظمة السياسية العربية

أُستخدم مصطلح النظام السياسي كمرادف لنظام الحكم في كثير من المدارس الفكرية، فالمدرسة الدستورية[1] فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية، وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)،غير أن المدرسة السلوكية ، إتخذت مفهوم النظام السياسي من أبعاد جديدة وأصبح يشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة، سواء من حيث منطلقها (الأيديولوجي)، أو من حيث القائمون على ممارستها (النخبة)، أو الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية) ومن دون الدخول في تفاصيل الجدل النظري الذي يثور حول تعريف النظام السياسي، ويجب هنا التأكيد على مجموعة الملاحظات التالية: (المنوفي،1987: 45-39)

أولاً: إن مفهوم النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة التي تعد الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك قوة الإرغام المادي المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي، كما تملك الشخصية القانونية التي تكسبها أهلية أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولي العام على الصعيد الخارجي.

ثانياً: إن مفهوم النظام السياسي يركز في وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما يتطلب وجود الدولة عناصر أخرى كالإقليم والشعب والسيادة، وعلى هذا يستطيع الباحث أن يعين حدوداً لأي من الدول العربية لكنه لا يستطيع أن يضع شكلاً محدداً لنظامها السياسي.

[1] هي المدرسة التي تقوم على اساس فهم وتحليل النظم السياسية وفق آراء واتجاهات فقهاء القانون الدستوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: يترتب على ما سبق أنه لا بد أن يتضمن النظام السياسي درجة عالية من الإعتماد المتبادل بين وحداته بحيث إن التغير الذي يطرأ على أي منها يؤثر في باقي الوحدات الأخرى سلباً وإيجاباً (المنوفي، 1987: 39-45).

رابعاً: يفترض في النظام السياسي العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبنيهاوقواعد يقررها، وممارسات يلتزم بها، وعلاقات يدخل فيها، ووظائف يؤديها، تمثل وظائف المدخلات وفقاً للإقتراب الوظيفي في كل من التنشئة السياسية، والإتصال السياسي، وتجميع المصالح والتعبير عنها، بينما تتمثل وظائف المخرجات في صنع القواعد القانونية وتنفيذها، والتقاضي بموجبها، وفي هذا السياق حدد جبرائيل ألموند الغاية النهائية لوظائف النظام بشقيها في التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية وتحقيق الإستقرار للنظام.

خامساً:للنظام السياسي تفاعلات وعلاقات تختلف عن غيرها من التفاعلات والعلاقات، إذ أنه يعمل في بيئة داخلية يؤثر فيها ويتأثر بها، فالواقع الإجتماعي لا يعرف الفصل القاطع بين النظام السياسي والنظامين الإقتصادي والثقافي (صالح وتيم، 1988: 98-103).

أما مصطلح النظم السياسية العربية فإنه يشير إلى مجموع الأنظمة السياسية التي ظهرت في المنطقة العربية وفق حدودها الجغرافية المتعارف عليها ، سواء نشئت عن الإختلاف حول طبيعة نشأتها أو في مرحلة الإستعمار وما قبلها ، حيث يشير إيليا حريق الى أن " خمس عشرة دولة من الدول العربية حالياً قد ظهرت تاريخياً كحصيلة لعوامل داخلية أصيلة وإقليمية لا علاقة لها بالإستعمار، ومعظمها سابق لظاهرة الإستعمار الأوروبي في المنطقة العربية، معظم تلك الدول كانت ذات أصل محلي وتتمتع بشرعية مسلم بها في المجتمع القائمة فيه ، كما كان لكل من تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول حدود جغرافية أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها ، ولاينفي أنصار هذا الإتجاه على أن هناك عدة دول عربية نشأت كنتيجة للخطط والسياسات الإستعمارية ولم ترتبط نشأتها بأسباب ومعطيات تاريخية محلية ، وهذه الدول هي : سوريا والعراق ولبنان وفلسطين والأردن وفي المغرب العربي مصر والسودان (ابراهيم، 1995).

أما " المنظومة الحاضرة القائمة على الدولة القطرية في الوطن العربي فهي جزء من عملية دولية أو من توسع في المجتمع الدولي أو من تصدع عالمي"، وبذلك تعتبر الدولة القطرية العربية ظاهرة صنعت في أوروبا من حيث حدودها ومؤسساتها ، أي أن القوى الإستعمارية الأوروبية هي التي أوجدت ظاهرة التجزئة وخلقت الكيانات القطرية في الوطن العربي ، وذلك وفق مصالحها وأهدافها التي قامت على أساس تجاهل حقائق الجغرافيا والتاريخ (مسعد وهلال ، 2004) .

وخلاصة ما سبق تقودنا إلى توصيف الأنظمة السياسية العربية بأنها تتمتع بطابع مزدوج، فهي من ناحية تنتمي في عمومها إلى الدول النامية أو دول الجنوب، وتشاطرها بعضاً من مشاكلها السياسية (كضعف المؤسسات ونقص المشاركة)، وهي من الناحية الأخرى ذات خصوصية معينة مصدرها علاقة "العروبة" التي تشملها والتي تجعل منها مجموعة متمايزة في التفاعلات السياسية التي تتم بينها، فعلى سبيل المثال، وبسبب تنامي المشاعر العروبية، ظهرت دعوات فكرية تدعو إلى الوحدة العربية، وقامت أحزاب وحركات سياسية تبنت تلك الدعوات وأنشأت فروعاً لها في الدول العربية المختلفة (كحزب البعث وحركة القوميين العرب)، كما أن الأيديولوجيات والأفكار تنساب بين الدول العربية من دون عوائق أو حواجز، كما تتبادل هذه الدول التأثيرات السياسية في ما بينها(هلال ومسعد، 2007: 35-36).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدءاً، لابد أن نحدد ما الذي ينصرف إليه مفهوم النظام ، وما الآراء التي تصدق لتحديد ماهيته، غالباً ما يوصف النظام بأنه إطار تنظم فيه جملة عناصر تدخل مع بعضها في عملية تفاعل تكون غايتها إنجاز أهداف محددة ، فالنظام هو وسط تفاعلي تستجيب عناصره للحافز الخارجي (المدخلات)، ويوصف النظام بالسياسي وذلك لأنه يختص بالظاهرة السياسية ، فالنظام السياسي ينصرف إلى الطريقة التي تمارس بها السلطة، وقدرتها على الإستجابة للتحديات أو الضغوط التي تواجهها، وتتفاعل معها ليترتب على عملية التفاعل هذه نتائج محددة يطلق عليها تسمية مخرجات، وعلى هذا ركز (ديفيد إيستون) في تحليلاته النظمية على الجانب المتعلق بمقدرة الأنظمة السياسية على الأستجابة لضغوط البيئة ومؤثراتها ، وهذه الضغوط التي يطلق عليها مطالب أو حاجات (Demands) قد تنبع من البيئة الخارجية للنظام، كما قد تنبثق من داخل النظام نفسه، وتتوقف طبيعة القرارات والسياسات التي يتوصل إليها النظام في مجال إستجابته لتلك الضغوط والمطالب ، على القدر المتاح له من الإمكانات والموارد المساندة أو ما يسميه (Supports) وتعني أن النظام ، ومن وجهة نظر(ديفيد ايستون) ، يعمل في ضوء قدرته على الإستجابة لضغوطات البيئة الخارجية ، بما يمتلكه من إمكانات وموارد ليتخذ قرارات ويتبع سياسات يكون بمقدورها مواجهة،أو معالجة ما يواجهه من مشكلات.(Dougherty,1971:112) أما جابرييل ألموند فقد عرف النظام السياسي بأنه كيان محدد من التفاعلات التي تحدث في كل المجتمعات المستقلة، وتتركز وظيفة هذا النظام في تحقيق عمليات الإندماج والتكيّف، سواء ما تعلق من ذلك بالداخل أو في علاقة المجتمع بغيره من المجتمعات الخارجية، وذلك بأسلوب الإستخدام الفعلي أو التهديد بإستخدام وسائل الإكراه المادي المشروع أو القانوني(Dougherty,1971:113).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى جبرائيل ألموند في الإكراه المادي المشروع محك التفرقة بين النظام السياسي والنظم الإجتماعية الاخرى، كما يرى فيه أي الاكراه المادي المشروع، أو القوة المشروعة، العنصر الذي يضمن تماسك النظام السياسي(Eston, 1965: 57).

وأما كارل دويتش فيعتقد أن النظام السياسي شأنه شأن أي نظام آخر يتميز بدرجة عالية نسبياً من القدرة على الإتصال والتفاعل، ويؤكد أن النظام السياسي يجب أن يكون مزوداً بإمكانيات ملائمة وفعّالة لتجميع المعلومات عن الداخل والخارج، ثم نقل هذه المعلومات إلى مراكز إتخاذ القرارات المسئولة عن تحديد إستجابة النظام إزاء الضغوط والتحديات التي يتعرض لها (دويتش،1983) .

وفي نظر حسن صعب فإنه يجب التمييز بين مصطلح (نظام) و(المنتظم السياسي)،حيث أعتبر النظام السياسي جزء من المنتظم السياسي، وعلي ضوء ذلك عرف النظام السياسي بأنه:"مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها طرق إختيار الأسلوب الأمثل لإدارة الدولة "،ومن هذا التعريف أستنتج أنه يمكن التمييز بين نظام ونظام آخر بالنظر لطبيعة الهيئات التي تتولى مسئولية الجهاز التنفيذي للدولة ففي النظام الرئاسي تمنح المسؤلية (التنفيذية) لشخص واحد،أو برلماني عندما تكون المسؤلية مسندة لحكومة مسؤلة أمام البرلمان (صعب،1985 :58) .

يرى ناجي عبد النور أن مفهوم النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة ،لأن الأول ليس إلا عبارة عن"مفهوم تحليلي"يستخدم لتحليل ظاهرة(سياسية) معينة "لايعرف له وجود مادي في الواقع"،وهو يختلف عن مفهوم الدولة التي تعتبر وحدة قانونية مستقلة ذات سيادة وتملك صلاحية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إستخدام القهر المادى المشروع تجاه مواطينها(أي علي المستوي الداخلي)،وتتميز بالشخصية القانونية تجاه الدول الأخري(أي علي المستوي الدولي).

أما الحكومة فهي مؤسسة من مؤسسات الدولة الرئيسية،وهي أداة النظام السياسي في الدولة ووسيلته لبلورة البرامج السياسية ووضع الخطط التنموية الشاملة وتنفيذها ، والحكومة ليست سوي عنصر هام من عناصر النظام السياسي ككل إذ تشتمل على الجهاز البيروقراطي وكل أجهزة السلطة التنفيذية ، بينما يتكون النظام السياسي من جميع السلطات الثلاث في الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، لكن كتاب علم السياسة أختلفوا في نظرتهم لمفهوم الحكومة، فبعضهم أعطاها معنى أوسع مرادفا لمعنى نظام الحكم وهي تعني في نظرهم "ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة"،أو هي مساوية لمجموعات الهيئات الحاكمة في الدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية، أما البعض الآخر فيرى أن مفهوم الحكومة ينحصر في الهيئة التنفيذية في النظام السياسي لاغير (عبد النور، 2011: 48-50) .

ويرى "روبرت داهل" أن النظام السياسي هو "نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة" ويعرف "روى ماكريدس" النظام السياسي بأنه أداة تحديد وإبراز المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشئون العامة"ويعرّفه كمال المنوفي بأنه "مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم (Cleman, 1960: 6-7).

يعد هذا الجدل الفكري- التنظيري لما يعنيه النظام السياسي، تقتضي الظروف للتدريج الى الانظمة السياسية العربية ، وإن النظرة العلمية في نشأة الأنظمة السياسية والدولة القطرية تبين لنا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هنالك العديد من الظروف التاريخية التي لعبت دوراً في نشأتها، لم يكن الإستعمار إلاّ أحدها، ويمكن إجمال هذه الظروف بناءً على ثلاثة مصادر أساسية لنشأة الدولة القطرية(غليون، 2004)، وهذه المصادر هي: خصوصية قطرية تاريخية، وحركات توحيد قطرية، وأخيراً خلق إستعماري كامل، فمصر واليمن مثلاً قطران عربيان تحولا إلى دولتين حديثتين (وفق مفهوم الغرب وتعريفه للدولة) لا نتيجة "مؤامرة" استعمارية، فكلاهما له تاريخ قطري خاص يمنحهما خصائص وصفات تفرّقهما بشكل أو بآخر عن بقية الأقطار العربية، بمعنى آخر، إن بذور النظام السياسي و الدولة القطرية في مصر واليمن مثلاً نجدها في طيات تاريخ هذين القطرين في المقام الأول، وهذا لا يعني أن الإستعمار كان عاملاً محايداً في هذا المجال، بل على العكس من ذلك، إنه لعب دوراً في تجذير هذه الإقليمية وتلك القطرية، وذلك بإضفاء الطابع القانوني – الدستوري من خلال مفهوم الدولة – الأمة على هذه الأقطار، إلا أن الإستعمار رغم ذلك يبقى عاملاً ثانياً، أما العامل الأول فهو التاريخ الخاص بكل قطر بكل ما يحمله من خصوصية وانفرادية، فالسعودية وليبيا مثلاً قطران عربيان حققا دولتهما القطرية نتيجة حركة توحيد قطرية داخلية، وعلى العكس من ذلك نجد الدول القطرية في المشرق العربي (العراق، سوريا، لبنان، الأردن) قد خضعت لعملية تفتيت كان للإستعمار البريطاني والفرنسي بموجب معاهدة سايكس بيكو 1916 الدور الأول فيها، فكل هذه الأقطار تتمتع بخصوصية واحدة تقريباً تجعل منها تاريخياً إقليماً واحداً، إلا أن المصلحة الإستعمارية وتنافس بعض قواه مع بعضها الآخر، ساهما في تفتيت هذا الإقليم إلى أقطار أكتسبت شرعية الوجود عن طريق إضفاء مفهوم الدولة – الأمة عليها، وفق التعريف القانوني – الدستوري الحديث للدولة(سعد الدين، 1988: 53).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة إلى دول المشرق العربي وأنظمتها السياسية مثلاً، وعلى الرغم من أن الاستعمار هو العامل الأول في خلقها، فإن هنالك عوامل ذاتية تاريخية ساعدت الإستعمار على عمله هذا، فمنذ بداية العصر العباسي الثاني وحتى إنهيار الدولة العثمانية، كانت الرقعة الجغرافية التي تشكل الوطن العربي، في حالة تفتت معظم الوقت: نخب حاكمة وسلالات متعددة تبسط سلطانها على رقع جغرافية من هذا الوطن يصل هذا النفوذ والسلطان حتى يكاد يشمل كل الوطن العربي، وينكمش حتى يكاد يكون قاصراً على مدينة أو عدة قرى، والدولة العثمانية بأنظمتها السياسية والإقتصادية ساعدت على التفتت مضموناً رغم أن الشكل وحدوي(لوتسكي، 1980: 8–9، 14).

إن الواقع الوطني القطري حقيقة في الوطن العربي، لا يمكن تجاهله وهو وضع عادي وطبيعي، ولا يمكن فصله، ولكن المشكلة هي عملية التوفيق بين الواقع الوطني القطري، والواقع القومي العربي وهذه مشكلة يعيشها الانسان العربي كما تعيشها شعوب أمم أخرى، وحلها لا يمكن أن يتم إلا من خلال النظر إلى الواقع القومي العربي على أساس أنه ظاهرة اجتماعية كلية تضم وحدات فرعية، تشكل أجزاء من الكلية الاجتماعية العربية، وهي الأقطار العربية وأن تلك الظاهرة الإجتماعية الكلية تتشكل من التفاعل العضوي الديناميكي بين هذه الكلية ووحداتها الفرعية.

وقد قام الإستعمار بإقتطاع أجزاء من أقاليم وكيانات عربية وضمها إلى كيانات غير عربية، مثلما حدث في أراضي فلسطين وعربستان والاسكندرونة وبعض أقاليم الصومال، كما أقتطع الإستعمار مناطق وشعوباً غير عربية وضمها إلى كيانات عربية،كما هو الحال في جنوب موريتانيا وجنوب السودان وغربه. (العيسوى:175،1989).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا يتضح أن النظريتين المطروحتين لتفسير نشأة الدولة القطرية في الوطن العربي تكمل إحداهما الاخرى، ففي بعض الحالات كانت العوامل الداخلية المرتبطة بالتاريخ والجغرافيا هي الأساس في نشأة الكيانات القطرية، بينما في حالات أخرى كانت العوامل الخارجية المرتبطة بالخطط والسياسات الإستعمارية في المنطقة هي الأساس، ولكن على رغم التباين في ظروف نشأة الدولة القطرية في الوطن العربي، إلى أنه في جميع الحالات جاءت أجهزة ومؤسسات الدولة في شكلها الحديث مرتبطة بخبرة الإحتكاك بالإستعمار والخضوع للنظم والسياسات الإستعمارية.

وإقترنت نشأة النظم السياسية العربية في نهاية القرن العشرين بحركة الإصلاح والنهضة ، وأرتبط ذلك بتوافر عاملين :

الاول ذاتي: وتمثل بتوافر إمكانيات ثقافية روحية تسمح بالنهضة ويجسدها أساساً قيم الدين الاسلامي حيث تتوفر مقومات الدولة العربية الحديثة من شعب وأرض ومقومات الدولة والعناصر المشتركة، التي تجمع وتوحد المجتمع وأساسها الدين الإسلامي واللغة العربية والعادات والتقاليد مما دفع بالمجتمعات الشعوب العربية الى إنشاء أنظمة سياسية لبناء الدولة الحديثة .

الثاني موضوعي :يتمثل في المحيط الدولي الذي زامن النهضة العربية

الشكل الأول: هو الإعجاب بما وصل اليه الغرب من تقدم وقد عبر عن ذلك رفاعه الطهطاوي (1801–1873) في كتابه تخليص الإبريز في تلخيص باريز، الذي أبدى خلاله إعجاباً بمستوى التنظيم السياسي والإجتماعي الذي بلغه الغرب " وقد أكتسب هذه المعاني خصوصا مما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاحظه أثناء تواجده في فرنسا في تلك الفترة وبروز ما أصبح يسمى بالدولة الوطنية التي صنعتها الأمم الأوروبية "(زروخي، 1999: 146-147).

هي نفس الفكرة التي يؤكدها خير الدين التونسي (1810-1897) الذي أدرك أن "الدول القوية التي تمثل التمدن والتحضير هي الدول الاوروبيه "(زروخي، 1999: 158)،وما أثار إعجاب خير الدين، بما بلغه الأوروبيون من التقدم " التنظيمات المؤسسة علي العدل السياسي، وتسهيل طرق الثروة وإستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة"(جدعان، 1981، 130)، غير أن هذا الإعجاب لا يعني التنصل من القيم الإسلامية رغم ان فهمي جدعان يرى في خير الدين التونسي وابن أبي الضياف (1804-1876)" قد لمسا جانبا جوهريا من المشكلة لكن الواضح أن رؤيتهما لكل الداء في هذا الجانب بالذات ترجع بالدرجة الأولى إلى أثر المؤسسات الغربية في حياتهم الفكرية والسياسية"(جدعان، 1981: 149).

الشكل الثاني: هو التماس مع الغرب الذي أخذ شكل المواجهة والثورة ضده وضد المعجبين به، وذاك ماعبر عنه الأفغاني (1838-1897)الذي وعى واقعة الإنحطاط ورأى سببها الخارجي بتربص الأخر بالمسلمين وحضارتهم " أخطرها حروب الصليب وغارات التتار وزحف الأمم الغربية بأسرها علي ديار المسلمين"(جدعان، 1981: 158)، إن تأثير هذه العوامل في إنبعاث الأمة العربية وبناء النظم لا نفهم منه أن النظم العربية قد نشأت سليمة ومعافاة ،أنظمة قائمة علي أسس صحيحة تحقق غايات الإجتماع السياسي من حيث هو فعل يعد من حشد عام من الناس تجمعا ذا معني "(غليون ،1991: 28) تحكمه روح الأخوة المستلهمة من الدين ، أو تأسيس الإجتماع المدني على قاعدة المواطنة والوطنية المستوحاة من الفكر الغربي، وأن النظم العربية الناشئة لم تكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة الخلافة التي حلم بها بعض رواد الإصلاح من أمثال رشيد رضا الذي يقول "الأمور بمقاصدها ومقاصد الناس في الخلافة مختلفة وقلما يقصد الصحيحة الشرعية"(رضا، 1992: 108) ولم تكن دولة المواطنة والحرية كما تمناها المعجبون بالحضارة الغربية أولئك الذين رأوا ان التقدم والتطور هو الغرب والتخلف هو الشرق وتراثة ومن أبرز مفكري هذا التيار "شبلي شميل(1850–1917) وفرح إنطوان(1847–1922) (ماضي، 1987: 14) .

مهما كانت طبيعة الإختلاف في نشأة الأنظمة السياسية والدولة العربية، فالثابت أن المجتمع العربي يعيش واقعا سياسياً تمثله النظم السياسية العربية، لكن الإشكال الذي يواجهنا هو: ماطبيعة النظم السياسية العربية هل هي دولة حديثة أم هي نظم تحديثية؟ لكي نجيب على السؤال لابد من التمييز بين الصفتين وهي وفق برهان غليون، تتسم بثلاث سمات أساسية:

–أنها قائمة علي التنظيم العقلاني

– أنها نظم تساعد على التقدم.

– أنها نظم المجتمع والشعب .

إن المقصود بعقلانية التنظيم ، وإقامة النظام على أساس جديد قوامه التدقيق والضبط والإشراف والمراقبة بصورة موضوعية بمعني"تبني أنظمه قانونيه وقضائية قائمة علي قواعد واضحة وثابتة ومعروفة ومطبقة بشكل واحد لا يتبدل في كل مكان وعلي جميع الناس"(غليون ، 1993 :136).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الطابع العقلاني للنظم السياسية ميزة للحداثة وهي عكس النظام التقليدي اللاعقلاني الذي يخضع فيه النظام لأهواء الحاكم، ويوضح العروى هذه الخاصية من أن" النظم السياسية منذ بداية التاريخ تحمل معها قدراً من العقلانية إن قليلاً أو كثيراً ، أما الدولة الأوروبية الحديثة فإن عقلانيتها شاملة وقارة تتقدم وتنتشر بإستمرار"(العروي، 1998: 96) وفي هذ السياق يبدو من حيث الشكل أن الدولة العربية سارت بإتجاه الحداثة وعقلنة التنظيم الإجتماعي والسياسي، ويرصد عبدالإله بلقيز هذه العقلانية من خلال جهود محمد علي في مصر وتجربة" التنظيمات "التي أقدمت عليها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر"سعيا وراء إدخال إصلاحات سياسية وإدارية وعسكرية على النظام والجيش (غليون ،1993: 139).

الخاصية الثانية للنظم الحديثة أنها نظم تقدم ويعني ذلك أن الدولة لم تعد مجرد أداة تحفظ النظام بإعتباره نظاماً قادراً ثابتاً بل " أصبحت ترى نفسها أداة من أدوات هذا التاريخ المتغير الذي فرض عليها هي نفسها تغيير صورتها"، والقصد أن مهام الدولة تحقيق التقدم ، إذ تأخذ على عاتقها إحداث التغيير الضروري بما يسمح بالإندراج ضمن الحضارة الإنسانية(غليون،1993: 145).

والخاصية الثالثة للنظم الحديثة تعبر عن التحول الذي شهدته النظم الحديثة في إشكالية العلاقة بين النظم والمجتمع ، إذ أصبحت النظم أداة لخدمة المجتمع وليس العكس ، يقول غليون : " أدخل الوعي التاريخي مفهوماً ثالثاً لا يقل خطورة عن المفهومين السابقين في تبديل تطور نظرية الدولة والسلطة ، هو المجتمع نفسه كمصدر لقوى التغيير والمبادرة وكهدف للسياسة ذاتها " (العروي،1998: 129)، لكي نعرف ميزة النظم الحديثة في هذا الجانب يمكن المقارنة بين النظم التقليدية والنظم الحديثة ، النظم التقليدية كما يصفها العروي هي الدولة السلطانية التي يكون فيها "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجيش هو يد السلطان" والضرائب غرامة تقدر بما يحتاج إلية الأمير بما لا تستطيع تحمله الرعية ، لا يوجد إرتباط بين دولة السلطان والمصالح الجماعية " (غليون،1993: 15)، بينما النظم الحديثة هي دولة المجتمع وهي بهذا تفترض قيماً سياسية معينة كالتداول على السلطة وإحترام الإرادة العامة وما إلى ذلك .

إن النظم التحديثية هي نظم تقليدية في جوهرها تريد أن تكون حديثة، فمن وجهة نظر غليون، تقبل هذه النظم أن تحافظ على أطرها التقليدية ، لم تنشأ النظم التحديثية في أي مكان ضد التقاليد أو الإطاحة بها ولكنها ولدت بالعكس من الخوف على الهوية والثقافة (غليون،1990 :55) لما كانت هذه هي مميزات النظم التحديثية فهي في تقدير غليون تصدق على النظم العربية التي سيكون الإخفاق من نصيبها .

إن النظم السياسية العربية تمثل مجموعة متمايزة في إطار الدول النامية يقال لها الأمة العربية أو الوطن العربي، ويتضمن ذلك ما يلي(هلال ومسعد، 2007: 32-35):

أ- إن الأمة العربية هي ذاك الكيان البشري الذي وضعت لبناته الأولى الهجرات المتتالية للعرب من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المحيطة بها، وذلك نتيجة تغير الظروف المناخية تغيراً استهدف شبه الجزيرة العربية بجفاف شديد، ولما جاء الفتح الإسلامي أعطى موجات الهجرة دفعة قوية، وإن لم تكن الهجرة وحدها سبباً في التجانس، ولا كانت هي العامل الأهم في ظهور الأمة العربية، إنما الذي ساعد على ذلك كان هو التزاوج بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوافدين وسكان البلاد الأصليين، مما أدى إلى إمتزاج في اللغة والدين والعادات والتقاليد، لنصير في نهاية الأمر إزاء كيان واضح القسمات الإجتماعية والثقافية.

ب- إن الدول العربية بحدودها الراهنة هي نتاج مجموعة من التطورات التي تعرضت لها المنطقة، والتي كان من بينها تكالب القوى الاستعمارية على إقتطاع بعض ولايات الإمبراطورية العثمانية، والتعامل مع حدودها تارة بالحذف وأخرى بالإضافة، مع إخضاعها لصور مختلفة من التحكم والسيطرة، ولقد مثلت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ظرفاً مثالياً لتجسيد تلك الطموحات الاستعمارية وبلورتها.

ج- إن كون الأمة العربية لها تركيبتها الثقافية وتطورها التاريخي الخاص، جعل لها طابعاً قومياً تحرص عليه دولها من الناحية الرسمية، حتى وإن تخلت عنه أحياناً من الناحية الفعلية.

ويرى الباحث أن الأنظمة والسلطات التي تشكلت بعد الإستقلال في الخمسينيات من القرن الماضي كانت أكثر إدراكا لهذا البعد العشائري والقبلي والطائفي في تركيبة المجتمع العربي، وقد عملت هذه الأنظمة على التعامل مع هذا الواقع بأكثر من طريقة، فبعضها عمد إلى تقديم الإمتيازات المادية والمواقع السلطوية الإدارية والعسكرية للقبيلة التي يتحدر منها بحيث تصبح القبيلة هي النظام والنظام هو القبيلة، وبحيث تهب القبيلة للدفاع عن النظام إذا تعرض لأي تهديد خصوصا" من الأطراف أو القوى الداخلية، ومن الأنظمة من عمد إلى محاولة تفتيت القبائل، أو إضعاف إنتمائها من خلال "لجان شعبية"، أو "لجان حزبية" ومنهم من حاول أن يقوض عناصر قوة القبيلة أو الطائفة الأقوى، أو الأكثر عددا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :التطور التاريخي لعلاقة النظام السياسي بالقبيلة

إكتظت بلاد العرب قديماً بالوحدات السياسية التي عرفت بالقبائل، التي إلتصق ضمنها الأفراد، حيث لم تعرف بلاد العرب نظام الدولة السياسي، وخلت كذلك من التوافق في اللغة والجنس قبل مجيء الإسلام إليها(حسن، د.ت: 33-35). في ظل ذلك ظهرت العصبيات القبلية كتعبير عن التعاضد والتعاون بين أفراد القبيلة الواحدة، وكمرجعية عمل يلزم بها الفرد داخل القبيلة، بعيداً عن فكرة إتحاد هذه القبائل في وحدة سياسية واحدة، الأمر الذي أدى إلى تمزق الناس وتشتت أهدافهم، وعملت على ضياع النموذج الأفضل في كل الأعمال، هو ما يجعلنا ملزمين في البحث في هذه الظاهرة، ومدى إشتداد خطرها على المجتمع الذي تسوده، ومن الملاحظ بأن العلاقات بين القبائل تقوم على العصبية مستندة في ذلك على أمرين: القرابة والملازمة، بحيث تذوب (الأنا) في (نحن) التي يشعر فيها الفرد بأنها تحميه، وتدافع عنه ضد الآخرين، فأساس الرابطة العصبية هي المدافعة والمحاماة عن القريب، حيث يظهر الفرد عصبية شديدة للأفراد القريبين من النسب إليه (عصبية خاصة)، والعكس من ذلك، فالعصبية تخف حدتها إتجاه الأفراد البعيدين في نسبهم، ويستغنى عن ذلك بما يمكن أن نطلق عليه المصالح المشتركة للجماعة(الضاهر، 2004: 171). يقول إبن خلدون: "وذلك أن صلة الرحم طبيعية في البشر إلا في الأقل، ومن صلتها النعرة على ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة، فإذا كان النسب بين المتناصرين قريب جداً بحيث حصل به الإتحاد والإلتحام كانت الوصلة ظاهرة... وإذا بعد النسب، تُنوسيَ بعضها، وتبقى فيها شهرة على النصرة لذوي نسبه بالأمرة المشهور فيه فراراً من الغضاضة التي يتوهمها في نفسه من ظلم من هو منسوب إليه بوجهه"(إبن خلدون، 2004: 171).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد يكون المقصود من وراء هذه العصبية هو المُلك، حيث يشكل الغاية التي تنشأ العصبية من أجلها، وفي هذا يقول ابن خلدون: "فقد ظهر أن المُلك هو غاية العصبية، وأنها إذا بلغت إلى غايتها حصل للقبيلة المُلك، إما بالإستبداد أو المظاهرة على حسب ما يسعه الوقت المقارن لذلك، وإن عاقها عن بلوغ الغاية عوائق... وقفت في مقامها إلى أن يقضي الله بأمره" (إبن خلدون، 2004: 184).

ولا بد من توافر شروط فيمن يرأس القبيلة ، ممثلة بالنسب المبين الظاهر، ويعرف من نقاوة الدم "الأصل" وإما بطول المدة "المصالح"، وكذلك فالحسب وقوامه الأخلاق الحميدة شروط لا بد منها في الرئاسة الخاصة، أما الرئاسة العامة فلا بد من توافر شرط الغلبة بإظهار قوة عصبة على غيرها من العصب لتسود عليها"(الجابري، 1994: 182-184). يقول إبن خلدون: "إعلم أن كل حي أو بطن من القبائل وإن كانوا عصابة واحدة لنسبهم العام، ففيهم أيضاً عصبيات أخرى لأنساب خاصة هي أشد التحاماً من النسب العام لهم... ولما كانت الرئاسة إنما تكون بالغلبة وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب" (إبن خلدون، 2004: 174).

ويقول إبن خلدون عن العصبية العامة كمؤدى للحصول على الملك، بطريقة الإستبداد أو المظاهرة "ثم إذا حصل التغلب بتلك العصبية على قومها، طلبت بطبعها التغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها... فإن أدركت الدولة في هرمها ولم يكن لها مانع من أولياء الدولة أهل العصبيات أستولت عليها، وإنتزعت الأمر من يدها وصار الملك أجمع لها"(إبن خلدون، 2004: 205-207).

ويؤكد إبن خلدون على العصبية كقوة داعمة للدعوة الدينية، التي لا تتم إلا من خلالها بقوله: "إن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أصل العصبية، وتفرد الوجهة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحق، فإذا حدث لهم الإستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء، لأن الوجهة واحدة والمطلوب متساوٍ (عند جميعهم)، وهم مستميتون عليه"(إبن خلدون، 2004: 205-207).

ويعلل الجابري ذلك بقوله: إن الدعوة الدينية تقصي المرجعيات السابقة، وتتحدد حول مرجعية واحدة، ويضيف عاملين يؤديان إلى إضعاف العصبية: الخنوع والضعف، الذي يفقد الفرد القدرة على المقاومة، والتنعم والثراء الذي يبعد الفرد عن الخشونة التي اعتاد عليها الأفراد (الجابري، 1994: 148-193).

ويشير إبن خلدون إلى المراحل التي تمر بها الدولة، من حيث قدرتها على البقاء ضمن مفهوم العصبية فيقول: "إن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال: لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة... فلا تزال بذلك صورة العصبية محفوظة فيهم، فحسهم مُرهف، وجانبهم مرهوب، والجيل الثاني تحول حالهم بالملك (والرفه) من البداوة والحضارة ومن الشظف إلى الترف والخصب، ومن الإشتراك في المجد إلى إنفراد واحد به... فتتكسر صورة العصبية بعض الشيء، وتؤنس منهم المهانة والخضوع... وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن، ويفقدون حلاوة العز والعصبية.... فيصيرون عيالاً على الدولة.... وتسقط العصبية بالجملة... وهذه الأجيال الثلاثة عمرها مائة وعشرون سنة"(ابن خلدون، 2004: 220-222).

تحدث إبن خلدون عن العصبية بوصفها البناية الداعمة للدولة للفترة التي ذكرها، إلا أن العصبية أصبحت جزئية ظاهرة، كنظام قيم ينصر الأخ فيه أخاه ظالماً أو مظلوماً، والأخ قد يكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخ الرحم أو الأيديولوجيا الدينية أو الحزبية، والخطر القائم هو أن يصبح هذا الشعار هو المحرك للسلوك لدى الأفراد والجماعات(قباني، 1997: 56).

تشير العديد من الدراسات إلى أن الولاءات القبلية هي من بين أكثر الولاءات رسوخاً في الحياة العربية، مما أدى لظهور تنظيم إجتماعي يقوم على مبدأ قرابة الدم الذي يحدد الولاءات والعصبية، من خلال القبيلة التي غدت وحدة إجتماعية وسياسية وإقتصادية قائمة بذاتها (حيدر، 1994: 244-247).

لقد كانت وحدة القبيلة في المجتمع الجاهلي تنم عن فئوية دموية جامحة، فكانت بكل جوانبها موضع إهتمام وإفتخار، تحت مفهوم: أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، وهو مفهوم قائم على إستظهار القوة والبدائية المقيتة كونه يحمل فئوية الدم(قباني، 1997: 46-47)، وتعد القبيلة من أكبر الوحدات المعروفة في المجتمع العربي، والتي تقوم على الإنتساب إلى سلف مشترك، قد يكون افتراضياً أو أسطورياً(خمش، 1985: 186). ويعتقد أفراد القبيلة إنتماءهم إلى أصل واحد مشترك تجمعهم وحدة الجماعة المعبرة عن تضامنهم وإندماجهم، فأضحت العصبية بذلك مصدراً للقوة السياسية التي تربط بين أفراد القبيلة، التي صارت على مبدأ "أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" (الجميلي، 1976: 38). وهو مبدأ قائم على قيم العصبية الملزمة (قباني، 1997: 46-47).

عرفت المؤسسات القبلية السياسية تغيرات كبيرة في نصف القرن المنصرم، وإستجابة لضرورات وإنشاء جهاز دولة حديث ، إطّرحت النخبة الحاكمة عنها لباسها الإستبدادي التقليدي ، وأستبدلت به آلة دولة سلطوية ، حديثة ذات كفاءة، وفي الوقت نفسه كان الإقتصاد يتحول من تجارة تقليدية إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقتصاد دولة ريفية تعتمد على دخل من النفط فقط ، لا سيما بعد فورة أسعار النفط في السبعينات من القرن العشرين) .(النقيب ،1996، 20)

وأسفرت هذه التحولات عن نشوء شبكة معقدة من العلاقات الإجتماعية والإقتصادية التي بقيت محكومة بالترتيبات القبلية ، إنما بموازاة النظام ، من التدرج الطبقي الإجتماعي يتلائم مع ثقافة إستهلاكية حديثة ، تتسم بتوسع هائل في قطاع الخدمات ، وبنمو ملحوظ لمهن الطبقة المتوسطة .

تعود محاولات إصلاح النظام القبلي إلى فترة الحرب العالمية الأولى ، وقد شملت تيارين مختلفين : الأول بقيادة قوى مرجعية المدفوعة بالحماس الديني الأصولي للحركة السلفية ، ومن أشكالها : ميليشيا الإخوان القبلية التي سحقها إبن سعود العام 1927 . وثمة أشكال حضرية أخرى تجذرت في مصر وسوريا أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، وفي فترة البترودلار ، وأخذ يعود هذا التيار إلى البروز تحت ستار حركات الإخوان المسلمين، والسلفية ، والوهابية (النقيب ،1996: 24).

أما التيار الثاني فيشمل التجار الوطنيين التحديثيين في الطبقة الوسطى، وكان مطلبهم الأساسي السعي إلى إقامة أشكال ديمقراطية دستورية الحكم ، على أمل أن يقود ذلك إلى تعديل كيفية عمل النظام ليستوعب المؤسسات الحديثة ، ويساعد على فتح إنغلاقات الحراك الإجتماعي، وقد فقد مطلبهم الثاني ، وهو الوحدة العربية ، زخمه مع هزيمة الناصرية عام 1967 ، وهو اليوم لا يزال باقياً في الدعوة إلى التكامل الإقليمي على مستوى مجلس التعاون الخليجي، على أمل أن يكون ذلك خطوة أولى في الإتجاه الأصلي (النقيب ،1996 : 25).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة وقضية الصراع بين البداوة والحضارة

إرتبط تطور الدولة الحديثة بالصراع بين البدو والحضر وبرز بشكل كبير في فترات التي سبقت إستقرار شكل النظام السياسي للدولة منذ بداية القرن العشرين فحركة الإنتقال المستمرة من البداوة إلى الحضارة والتي لا تسير على خط مستقيم بل على شكل دورة عبر عملية نشوء الدولة، وهذه الدورة تأخذ شكلين رئيسيين(هادي، د.ت: 94)

1- دورة إجتماعية-تاريخية: وهي تمثل صراع حضاري يتضمن إنتقال الحضارة من أمة إلى أخرى، أو من عصبية (مؤثرة في العمران) إلى عصبية أخرى، لا تربطها بها أية رابطة، وهذه ما يسميه إبن خلدون بخلل الدولة الكلية.

2- دورة عصبية: أي حينما تنشأ الدولة بإنتقال الحكم والسلطة من عصبية خاصة إلى أخرى مماثلة داخل عصبية عامة واحدة(الجابري، 1971: 328-329).

أما الدكتور علي الوردي، وهو المولع بفكرة الصراع بين البداوة والحضارة، عاداً إياها محور تفكير إبن خلدون، فإنه يعتقد بأن تاريخ المجتمع البشري كله يسير في دورات متتابعة من جرّاء التصارع بين البدو والحضر، وما دام هذا المجتمع منقسماً إلى هاتين الفئتين فلا بد أن يقع الصراع بينهما، والوردي مع إيمانه بأن هذا الصراع يأخذ شكل دورة، إلا أن هذه الدورة هي بالدرجة الأولى سياسية إجتماعية عند إبن خلدون بقدر ما هي دورة محتومة لا مفر منها، تخضع لها الدول جميعها (الوردي، 1962، 82). حيث أن الكاتب الفرنسي (إيف لاكوست) ينحى في كتابه عن إبن خلدون(Lacoste, 1933: 124-133) باللائمة على أولئك الكتاب الذين عالجوا المقدمة وركزوا مفهوم نظرية إبن خلدون للتطور التاريخي ونشوء الدولة على أساس التعارض بين فئتين هما البدو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحضر، جاعلين بذلك من علم النفس العامل الأساسي لهما، ويؤكد لاكوست على إن هذه النظرية الدورية غير مقنعة لتفسير عملية نشوء الدولة ذلك إن إبن خلدون لا يعارض البدو بالحضر بل يميز بين (العمران البدوي) والعمران الحضري ويعارض بينهما، إلا أن تفسير العمران البدوي بالحياة البدوية (وهو تفسير جد محدود) وتفسير العمران الحضري بالحياة الحضرية (وهو تفسير جد واسع) يتناقض من جهة، مع إشارات إبن خلدون الواضحة والتي تعارض، أساساً بين سكان الريف وسكان الحواضر، فالذي يعارض شكلي العمران هو نوع الحياة، بمقدار ما هو البنى الإجتماعية والسياسية، كما أنه من جهة أخرى يهمل فكرة أن العمران البدوي والعمران الحضري لم يظهرا في المقدمة بشكل سكوني وكأنهما نموذجين لمجتمعين مغلقين متناحرين، وإنما ظهرا في إطار تطور عام: فالعمران البدوي ليس سوى الدرجة الأولى، والعمران الحضري هو الدرجة العليا والأخيرة، وهكذا فإن تطور الأول نحو الأخير، يجب أن لا يتوجه إلا للأقلية الممتازة الوحيدة، القابضة على زمام السلطة السياسية(هادي، د.ت: 95).

إن تحليل (لاكوست) لا يعدو أن يكون صياغة جديدة لتعابير الصراع ذاتها أكثر من كونه نسفاً علمياً حقيقياً لفكرة الصراع البدوي– الحضري وعلاقته بنشوء الدولة، فهو مثلاً في الوقت الذي يستعيض به عن تعبيري البداوة والحضارة بتعبيري العمران البدوي والعمران الحضري فإنه بذلك ينحاز ضمناً إلى صنف فئة من الكُتاب ترى في تعارض البداوة بالحضارة أساس فكرة نشوء الدولة عند إبن خلدون، يقول لاكوست: "إن جميع الدول التي تكونت على التوالي في شمال إفريقيا في القرون الوسطى، قد أقامتها قبائل متميزة بالعمران البدوي، وعندما أفسح هذا الأخير المجال تدريجياً للعمران الحضري، في كل من هذه القبائل المسيطرة على إمبراطورية ما، فإن الإنحطاط السياسي ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لبث أن داهمها، وهذا الإنحطاط أتاح الإنتصار لقبيلة من الريف جديدة، متميزة هي أيضاً بالعمران البدوي، ولكنها معدة أيضاً لإنحدار العمران الحضري(Lacoste, 1933: 133). ومهما إختلفت وجهات النظر في هذا المجال فإن إبن خلدون، بطرحه قضية الصراع بين البداوة والحضارة ضمن مسيرة التاريخ والمجتمع الدائرية يؤكد حقيقة أنه قد ساهم من خلال ذلك في وضع الأسس الإجتماعية للمدرسة التطورية، فهو تطوري يؤمن بالدورة في حركة التاريخ والمجتمع (جاسم، 1975: 122) ونتيجة لذلك فهو يخضع الدولة وعملية نشوئها، كما يخضع المجتمع قبلها، على أساس حيوي بيولوجي تتبع الدولة فيه خطوات الكائن الحي في نموها وإرتقائها وإنحلالها.

ففي المجتمع القبلي يحتدم الصراع بين العصبيات المختلفة للتنافس على الفوز بالسلطة وإنشاء الدولة الخاصة بكل عصبية ذلك أن الدولة هي أداة القهر المثلى التي تستعملها العصبية ضد العصبيات الأخرى، فاستلام السلطة وإنشاء الدولة من قبل عصبية معينة يهيئ لهذه الأخيرة فرصة إمتصاصها ليس بالأمر العسير إذ أن العصبية "بطبعها" تسعى إلى التغلب على العصبيات الأخرى وإستتباعها وإدراجها تحت لوائها(الجابري، 1971: 279).

مما تقدم يتبين أن العصبية في الواقع ليست مجرد شعور بالتضامن، ولا تلك الرابطة الاجتماعية التي بين أبناء القبيلة الواحدة فحسب، بل إنها أيضاً قاعدة سياسية لسلطة الحاكم وأداة فريدة لنشوء الدولة، فهي قد "تعني من جملة ما تعني: الحزب(ماجد، 1976: 86)" إذ أن هدف العصبية القادمة من البداوة نحو الحضارة هو هدم حكم عصبية أخرى مكنتها الظروف من إنشاء دولتها الخاصة بها، لتؤسس العصبية الغازية دولة جديدة، فهدف الصراع إذاً، سياسي في نتائجه، وهو يعكس في دوافعه إعتبارات مختلفة من ضمنها الإعتبارات السياسية، ويبدو إن هدف إنشاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة هو الهدف الأهم الذي تقوم به العصبية بنظر البعض من الكتاب، حيث إن "أهمية العصبية لا تظهر في تلك الفترات التي يسود فيها القانون الإلهي كل شيء، فهي لا تؤدي حقيقة دورها إلا حينما تظهر الحاجة لإنشاء دولة (Ben Salem, 1973: 303)".

إن طبيعة دور العصبية هذا يرتبط بالقيم السياسية السائدة فإن المجتمع المدني، هذا المجتمع الذي يجعل من موضوع الرئاسة والزعامة أمور ترتكز على قيم أخلاقية هامة لدى الإنسان البدوي كالحسب والنسب، الأمر الذي من شأنه أن يجعل كل العصبيات تتدافع وتتنافس للفوز بالسلطة وتأسيس الدولة لطبيعة المجتمع القبلي القائمة على التناحر والتنافس(هادي، د.ت: 97).

كما إن الصراع بين العصبيات ودوره في قيام الدول قد يفهم أحياناً لدى فئة من الكتاب بأن ابن خلدون "قد قلل الدور الذي كان يعطيه المؤرخون للأفراد والأبطال في صنع التاريخ(ماجد، 1976: 86)" ناسين إن العصبية بالدور السياسي الذي تضطلع به في إطار عملية نشوء الدولة، ومن خلال الصراع مع العصبيات الأخرى، ليس لها أحياناً إلا دور مرحلي يقتصر على مرحلة تأسيس الدولة وقد لا ينسحب على المراحل اللاحقة لذلك، ودور العصبية في المرحلة تلك سببه إن الدولة العامة في أولها يصعب على النفوس الإنقياد لها إلا بقوة قوية من الغلب(ابن خلدون، د.ت: 154)، وهذه القوة هي العصبية ذاتها، لكن هذا الدور غالباً ما يشرف على نهايته حينما تستقر السلطة لدى الحكام "وإذا إستقرت الدولة وتمهدت فقد تستغني عن العصبية(ابن خلدون، د.ت: 154)" ويفقد دور هذه الأخيرة الكثير من مبررات وجوده.

والواقع إن مرحلة الصراع هذه تكشف لنا عن الطبيعة الحقيقية لعملية نشوء الدولة والصراع تلك هي الطبيعة السياسية، إذ أن الحاكم بعد أن تستقر له الدولة وتستهلك العصبية التي كانت قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حملته إلى لاسلطة دورها يبدأ فيها في البحث عن فريق جديد يستمد منه قوته "فيستظهر صاحب الدولة على قومه وأهل عصبيته بالموالي والمصطنعين(ابن خلدون، د.ت: 183)" الذين يشكلون عصبية خاصة قائمة على المصلحة لا على النسب، وهذه العصبية الجديدة تأخذ بهذا المضمون معنى الحزب الذي يرتكز عليه الحاكم وذلك ما يؤذن بهرم الدولة ومشارفتها على الإنقراض بنظر إبن خلدون(هادي، د.ت: 98).

ومن التحليل السابق نلاحظ أن الظروف السياسية والإجتماعية لتطور المجتمعات العربية تشير إلى أن القبيلة قد ساعدت على قيام الدولة العربية الحديثة من خلال دور القبيلة في تعزيز الإستقرار الوطني وبناء دولة مستقرة ودعم الأنظمة الجديدة من خلال الآراء حول النظام الجديد.بيد ان الدول القُطرية كانت من نتائج الإستعمار الغربي والبيئة الدولية والإقليمية في بداية القرن العشرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : الخصائص البنيوية للأنظمة السياسية العربية:

أثرت طبيعة الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى ظروف البيئة الدولية في بناء مؤسسات الأنظمة السياسية العربية، بما إنعكس بشكل مباشر على تطور الأنظمة وقدرتها على إدارة وتنظيم المجتمعات العربية والدول وفق منظور الدولة الحديثة، مما أوجد أزمة بنيوية ترتبط ببناء الأنظمة السياسية العربية وهياكلها الرسمية، وفيما يلي عرض يبين أهم مظاهر خصائص الأزمة البنيوية للأنظمة السياسية العربية:

أولاً: عدم استكمال البناء المؤسسي للدولة:

يرى الأنصاري هذه الإشكالية بقوله: " في عملية النمو التاريخي للسلطة والدولة في المجتمعات العربية المعاصرة، ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبين الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، إن السلطة في الوضع العربي الراهن هي حاضنة الدولة، وليس العكس، أو كما يجب أن يكون، لذلك فإن القضاء على الحاضنة يتضمن تهديد وليدها بالخطر، وربما بالموت، إن لم يتم الإنتظار حتى يبلغ الوليد سن الرشد، ولعل الإحساس الغريزي أو العفوي لدى عامة المجتمع بهذا الواقع الخطر وهذه المفارقة المرة، من ضمن الأسباب التي تساعد الأنظمة الحالية في الوطن العربي على الإستمرار في مواقع السلطة، السلطة التي تتماهى مع الدولة ومع الكيان العام للوطن، بحيث لو إنهارت إنهار معها الكيان على رؤوس مواطنيه"(الأنصاري، 2000: 190).

وهذا يعني أن الدولة في الوطن العربي مرتبطة بطبيعة النظام السياسي وإستمراره وغير قائمة على أسس دستورية وسياسية قادرة على الوصول إلى حالة من الإستقرار الذي يساعد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء دولة المؤسسات مما يشير الى أن النظم السياسية العربية لم تكتمل في بنيتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وفق أسس قانونية وديمقراطية.

ثانياً: ضعف وهشاشة الدولة على الرغم من تضخم أجهزتها ومؤسساتها:

إن مؤسسات الدولة القطرية العربية قد تضخمت بصورة كبيرة خلال العقود الخمسة الماضية، سواء من حيث عددها أو إجمال العاملين فيها أو نصيبها من الإنفاق العام، ما ترتب عليه تمدد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع. ولكن على الرغم من ذلك، فإن الدولة القطرية في العديد من الحالات ليست دولة قوية (بالمعنى الايجابي)، بل هي دولة ضعيفة وهشة، سواء في ما يتعلق بقدرتها على خلق علاقة صحية وصحيحة مع مجتمعها، وإيجاد إجماع عام بين مواطنيها حول القضايا العامة والكبرى، أو بقدرتها على تعبئة الموارد وتخصيصها بفاعلية، أو بقدرتها على تبني وتنفيذ الخطط والسياسات الملائمة لمواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية، فضلاً عن ضعفها في تأكيد معاني الإستقلال الوطني، وتقليص قيود التبعية للعالم الخارجي، ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن الدول القطرية العربية قد أخفقت في تحقيق أهداف وطموحات العرب الكبرى، متمثلة في التنمية المستقلة، والعدالة الإجتماعية، والديمقراطية، والاستقلال الوطني، والاصالة الحضارية، والوحدة العربية وتحرير الأرض، وهكذا تبدو المفارقة كبيرة بين تضخم أجهزة الدولة القطرية البنيوية بمعنى زيادة عدد الأجهزة والدوائر الرسمية التي تقوم بنفس العملية وزيادة عدد الموظفين وإنشاء دوائر حكومية، وهو ما انعكس في تواضع معدل إنجازاتها بصفة عامة إلا في ما يتصل بممارسة القهر على مواطنيها والتحكم في مجتمعها، بإستثناء حالات محدودة كانت فيها الدولة أضعف من أن تتحكم في المجتمع "(هلال ومسعد، 2007: 22).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: غلبة طابع التوتر والتأزم على علاقة الدولة القطرية بمجتمعها:

إن الوضع الطبيعي للدولة أن تعكس في هيئاتها الحاكمة وسياساتها وممارساتها أهداف ومصالح وطموحات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية الرئيسية في مجتمعها، ويعتبر ذلك أحد المقومات الرئيسية لشرعيتها الإجتماعية واستقرارها، ولكن بالنظر إلى طبيعة علاقة الدولة القطرية العربية بمجتمعها، فقد خلصت دراسات عديدة إلى أن هناك فجوة بين الدولة والمجتمع، وأن هذه الفجوة في إزدياد مستمر في العديد من الحالات، فالدولة سعت وتسعى إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع بالأساس، فضلاً عن أساليب وممارسات أخرى، سياسية وإدارية وإقتصادية وإجتماعية، فهناك دول عربية لا تسمح من حيث المبدأ، بقيام بعض تنظيمات ما يعرف بالمجتمع المدني، كالأحزاب السياسية والنقابات وغيرها، كما أن الدول الاخرى التي تسمح بقيام مثل هذه التنظيمات تخضعها في الغالب للعديد من القيود، الإدارية والمالية والتنظيمية والقانونية؛ التي تحول دون تمتعها بإستقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة ومؤسساتها، وإذا كانت الدولة العربية قدعملت على تأميم المجتمع لحسابها خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات إستناداً إلى توجهاتها الأيديولوجية وسياساتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي قامت على أساس التدخل المكثف في الإقتصاد والمجتمع والهيمنة على الإعلام والثقافة، فإنها تحاول أن تبقي على هذا الوضع، وربما بدرجة أقل في الوقت الراهن على الرغم من إتجاه دول عربية عديدة إلى الأخذ بدرجات من الليبرالية الإقتصادية وتقليص دورها الإقتصادي والإجتماعي، والتخلي عن كثير من مسئولياتها المرتبطة بذلك(نويهض، 1992).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ترتب على غياب علاقة صحية وصحيحة بين الدولة والمجتمع عدة نتائج:

1. تزايد لجوء الدولة إلى السياسات والممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع.

2. غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية من ناحية، وغياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية المؤسسية والفعالة من ناحية أخرى.

3. لجوء بعض القوى والتيارات السياسية والإجتماعية إلى ممارسة و الإنخراط في بعض أعمال الاحتجاج والعنف السياسي التي تستهدف الدولة ورموزها.

4. إستشراء بعض مظاهر الفساد السياسي والإداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وغلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية.

5. عجز الدولة في بعض الحالات عن المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه، ووقوعها فريسة للحروب الاهلية والصراعات الداخلية ،على غرار ما حدث في لبنان خلال فترة الحرب الأهلية أو ما يجري في السودان بل وصل الامر أيضاً في بعض الأحيان إلى حد إنهيار الدولة وتفككها، كما هو الحال في الصومال والعراق وليبيا.

وتأكيداً لما سبق، فقد ذكر برهان غليون أن "البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية، وكل إصلاح إقتصادي أو سياسي أو إجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلا بإصلاح الدولة"(غليون، 1997: 27)، أي أن أزمة الدولة القطرية تمثل عنصراً رئيساً في الأزمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشاملة التي يعيشها الوطن العربي في الوقت الراهن، ومن ثم فإن الخروج من هذه الأزمة يتوقف في جانب مهم منه على مدى القدرة على إصلاح هذه الدولة.

رابعاً: التبعية الهيكلية للخارج:

من دون الدخول في تفاصيل حول مفهوم التبعية ومظاهرها وأسبابها، فالمؤكد أن الدول العربية تعاني – بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة– حالة تبعية للخارج، فالتبعية في الوطن العربي هي واقع قائم له مظاهره وأبعاده الاقتصادية والغذائية والمالية والعسكرية والأمنية والسياسية والثقافية والتكنولوجية(العيسوي، 1989: 177–180)، وجدير بالذكر أن تبعية الدول العربية للخارج ليست محصلة لضغوط وعوامل خارجية فحسب، بل هناك قوى اقتصادية وسياسية في بعض الدول العربية ترتبط مصالحها بإستمرار علاقات التبعية، كما أن ضعف النظام الإقليمي العربي، وتآكل شرعية النظم الحاكمة، وتعدد مصادر الصراعات والنزاعات العربية – العربية، وتواضع حصيلة جهود التكامل والتعاون بين الدول العربية، وبخاصة في مجالي الإقتصاد والدفاع المشترك، تعتبر من العوامل المهمة التي دفعت دولاً عربية عديدة للارتباط ببعض الدول الاجنبية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزايد دورها في المنطقة على أثر عوامل عديدة أبرزها كارثة الخليج الثانية وما ترتب عليها من آثار وتداعيات، وإنهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وتفككه عام 1991م، ما جعل الولايات المتحدة الامريكية القوة العظمى الوحيدة، ولو لبعض الوقت، في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وتعتبر علاقات التبعية من العوامل المهمة التي تؤثر في ديناميكيات العملية السياسية وأنماط العلاقات والتوازنات داخل الدول العربية، فالدولة التابعة لا يمكن أن تكون دولة حريات، بل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن النخب الحاكمة في الدول التابعة غالباً ما تعمل على تكريس علاقات التبعية وتستخدم القوة لمواجهة أية قوى أو تيارات داخلية ترفض هذه النوعية من العلاقات وما يترتب عليها من آثار وتداعيات.(ابراهيم، 2005 : 61-62)

خامساً: اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي:

إن الشرعية هي مشكلة رئيسية تواجه الدول العربية، وهذه هي الحال بوجه خاص، حيث "الأغلبية العظمى من الأقطار العربية الحالية شهدت مولد مؤسسة الدولة لأول مرة في هذا القرن"، ويضيف سعد الدين إبراهيم أن هذا يعني ضمناً أن "رسوخ مؤسسة الدولة فيها، وبالتالي رسوخ شرعيتها التاريخية بالنسبة إلى مواطنيها، هو أمر مهتز أو مشكوك فيه"(مسعد، 1991: 215-217)، ويكون هذا أشد حينما ترتبط شرعية الدولة بالتدهور المستمر في شرعية النظم السياسية الحاكمة، والحقيقة هي، أنه – على الرغم من استعمال نظم الحكم العربية كل الإجراءات لتوليد الشرعية – فإن إخفاقها يجعل مسألة الشرعية تستعصي على الحل(سعد الدين، 1984: 403).

من المؤكد أنه عندما تتزامن أزمة شرعية النظام الحاكم مع أزمة شرعية الدولة، فإنها تصبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الإجتماعية الممتدة والحروب الاهلية، وفي هذا الإطار، فقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن: " أهم ما تشترك فيه الدول العربية – ولو بدرجات مختلفة- هو تشرذم أساسها الإجتماعي وإغترابها، الأمر الذي يدل عليه مؤشران هما: وجود عجز في الشرعية السياسية، والأساس الأبوي للسلطة السياسية، إن أزمة الدولة القطرية تتعدى نظامها السياسي إلى نمط علاقاتها الإجتماعية القائمة على ثقافة سياسية أبوية"(قرني، 2002: 60-61).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: غلبة الطابع الريعي وشبه الريعي على عدد من الدول العربية:

إن الدور الذي تقوم به الدولة الريعية بإعتبارها مصدر الثروات الخاصة والموزع للخدمات والمزايا ومصدر التوظيف والتشغيل، إنما يدعم إمكانات سيطرتها على المجتمع ويجعل مواطنيها أقل تشدداً في المطالبة بالمشاركة السياسية، ويلاحظ أن هذه الأوضاع أصبحت عرضة للتغيير منذ ثمانينيات القرن العشرين في ظل توافر مؤشرات عديدة تؤكد ضعف قدرة الدولة الريعية على الإستمرار في تمويل برامج وسياسات الرفاهية التي رسختها الانظمة لدى مواطنيها ، خاصة في ظل إنخفاض أسعار النفط وتذبذب هذه الأسعار بشكل ملحوظ من ناحية، وإستمرار تزايد الأعباء المالية على عاتق هذه الدول، وبالذات في ما يتصل بتمويل برامج التسليح من ناحية أخرى (لوتشياني، 1995).

أما الدولة العربية (شبه الريعية) فهي التي تعتمد في جانب من إيراداتها على مصادر خارجية أخرى غير العائدات النفطية، ومن هذه المصادر: العوائد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لموقعها الإستراتيجي ودورها السياسي في المنطقة، وإيرادات السياحة، والمعونات الخارجية التي تحصل عليها، سواء من دول أخرى أو من مؤسسات عربية أو أجنبية، فضلاً عن التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في الدول النفطية، وتقع دول عربية عديدة مثل مصر وسوريا والاردن وتونس واليمن ضمن هذه الفئة، وهناك بعض أوجه الإختلاف بين " الدول الريعية النفطية" و" الدول شبه الريعية غير النفطية" وبخاصة في ما يتصل بإضطرار الأخيرة إلى فرض ضرائب على مواطنيها، وتبني سياسات إقتصادية تقشفية، والسماح لمواطنيها بهامش من المشاركة السياسية المحسوبة في بعض الحالات.(إبراهيم ، 2005 ص64)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: استشراء الفساد السياسي والاداري:

إن الفساد السياسي والإداري هو ظاهرة عالمية تعرفها مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، ويتمثل الفارق بين دولة وأخرى بهذا الخصوص في حجم وطبيعة ظاهرة الفساد من ناحية، والأساليب التي يتم إنتهاجها في التعامل معها من ناحية أخرى، وفي ضوء ذلك، تؤكد مؤشرات وظواهر عديدة أنّ الفساد أصبح يمثل جزءاً من بنية الدولة العربية في العديد من الحالات أي تحوله إلى مؤسسة حيث ينخرط في ممارسته بشكل مباشر أعداد من شاغلي المناصب السياسية والإدارية والإقتصادية العليا في الدولة، وهو ما يطلق عليه البعض (فساد القمة)، ومن المؤكد أن فساد القمة يؤدي إلى إنتشار الفساد على مستويات إدارية ووظيفية أدنى، أي يمتد إلى القاعدة؛ ولذلك فإن ظواهر الرشوة والعمولات والإتجار بالوظيفة العامة والتحايل على القوانين وتزوير الإنتخابات ... الخ، أصبحت من الممارسات الشائعة في الغالبية العظمى من الدول العربية(عبد الفضيل، 1999: 243).

وجدير بالذكر أن إنتشار ظاهرة الفساد السياسي والإداري في الوطن العربي على هذا النحو إنما يجسد ويعكس ظواهر ودلالات عدة مهمة، منها(النجار، 2001):

1. حقيقة العلاقات المشبوهة بين السلطة والمال في هذه الدول، حيث يتعمّد رأس المال الطفيلي إلى إفساد أجهزة الدولة ومؤسساتها، بل تخريبها أيضاً في سبيل تعظيم أرباحه ومكاسبه، من خلال الإنخراط في أنشطة وممارسات غير مشروعة، يدخل معظمها في نطاق الجريمة الإقتصادية، كما يقوم العاملون في المناصب السياسية والإدارية بممارسة الفساد لتحقيق مصالح شخصية أو عائلية، سواء أكانت مادية أم غير مادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. غياب أو ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة على المستويين الرسمي والشعبي، سواء تمثلت في الأجهزة الرقابية والمحاسبة الحكومية أو البرلمان أو أجهزة الاعلام أو أي وسائل أخرى للرقابة الشعبية، وهو الأمر الذي يسمح بتفشي ظواهر الفساد.

3. عدم إلتزام الدول العربية بمبدأ الشفافية في إدارة سياساتها الداخلية، وبخاصة في مجالات الاقتصاد والمال والعمل السياسي.

في ضوء ما نقدم يمكن القول أنه على الرغم من أن الدولة القطرية العربية قد استحوذت على كل الفضاء السياسي في مرحلة ما بعد الإستقلال، وسيطرت على الإقتصاد وقامت بتأميم المجتمع لحسابها وسعت لإعادة تشكيله على أسس جديدة ووفق شعارات وأيديولوجيات قومية وإشتراكية، ومع التسليم ببعض الإنجازات الإيجابية التي حققتها الدولة القطرية العربية في بعض المجالات خلال بعض الفترات، الا أنه بعد مضي عدة عقود على الإستقلال لا يمكن القول أن الدول العربية، أو بالأحرى النخب التي حكمت هذه الدول، قد حققت الآمال والطموحات الكبرى لشعوبها في الوحدة العربية والأصالة الحضارية وحماية الإستقلال الوطني وتحرير الأرض المحتلة، بل إنه في بعض هذه المجالات حدث تراجع عن بعض الإنجازات التي كانت قد تحققت خلال فترات سابقة، وهذا الوضع لا يمكن تفسيره إلا في ضوء ما سبق ذكره عن عناصر الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة القطرية العربية.

ولكن بالرغم من أزمتها البنيوية التي تراكمت عبر فترة ممتدة من الزمن، فإن الدولة القطرية العربية قد تمكنت من الصمود والإستمرار، حتى وإن كانت هناك دول قد واجهت أو تواجه مخاطر التفكك الداخلي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. أن بعض الأنظمة السياسية العربية لها كياناتها الجغرافية والسياسية السابقة على الوجود الإستعماري.

2. طبيعة النخب التي تولت مقاليد الحكم في مرحلة ما بعد الإستقلال وحرصها على التمتع بالإستقلال وممارسة السيادة الوطنية.

3. طبيعة النظامين الاقليمي والدولي الذي نشأت وتطورت في ظلها الدولة القطرية العربية، فكلاهما يقوم على أساس أن الدولة الوطنية هي الفاعل الدولي الرئيسي، والدليل على ذلك أن الدول العربية قد أسست جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي، ولكن لم تتنازل لها عن أي جزء من سيادتها بل أن تتشدد الدول العربية في ما يتصل بإعتبارات السيادة وإعلاء المصالح القطرية على حساب المصالح القومية يعتبر من الأسباب الرئيسية لضعف فاعلية جامعة الدول العربية وإصابتها بالشلل في معظم الاحيان (غليون، 2004).

4. تنامي شبكة من القوى والجماعات أصحاب المصالح والتيارات السياسية والفكرية المرتبطة بإطار الدولة القطرية وسياساتها.

وعلى الرغم من بعض المحاولات التي بذلت في مراحل سابقة لإصلاح جهاز الدولة في بعض الاقطار العربية، إلا أنها لم تحقق الاهداف المرجوة منها فهي كانت كما يلي:

1. محاولات جزئية وليست شاملة، أي اقتصرت على بعض الجوانب والقطاعات دون الأخرى.

2. محاولات شكلية وليست جوهرية، أي إهتمت أكثر بالأشكال دون المضامين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. محاولات متقطعة وظرفية، أي لم تنتظم في إطار رؤية أو إستراتيجية متكاملة وشاملة للإصلاح يجري تنفيذها بشكل تراكمي ووفق مخطط زمني مدروس.

4. محاولات براغماتية ترمي في الغالب إلى تكريس مراكز النخب الحاكمة وتمكينها من الإستمرار في السلطة.

وعموماً، تشترك الانظمة السياسية العربية مع بقية الانظمة السياسية في العالم الثالث في سمتين رئيستين هما :

أ- التبعية:

وهي مفهوم حديث ظهر بعد انقضاء العلاقات الاستعمارية في صورتها التقليدية، وتعد التبعية في كتابات بعض المحللين مفهوماً يتكون من شقين أساسيين، أحدهما شق العلاقات حيث تصير التبعية هي "الموقف الذي تكون فيه اقتصادات مجموعة معينة من الدول مشروط بنمو وتوسع إقتصاد آخر"(هلال ومسعد، 2007: 22). والآخر هو شق المؤسسات حيث تصير التبعية إلى البناء الداخلي لمجتمع معين، بحيث يعاد تشكيله وفقاً للإمكانات البنيوية لاقتصادات قومية محددة أخرى"(حرب، 1987: 65-66).

ولقد عبر عالم الاجتماع النرويجي غالتونغ عن تلك العلاقات غير السوية بإستخدام مصطلح "الاستعمار الهيكلي" الذي يشير إلى تفاعل رأسي بين المركز والأطراف في صورة تبادل تجاري وإقتصادي يتسم بعدم المساواة، نتيجة إحتكار المراكز للسلع المصنعة مقابل مسؤولية الأطراف عن المواد الأولية، الأمر الذي يحرم دول الأطراف من تحقيق وفورات خارجية(السيد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1992: 206). بهذا المعنى يختلف مفهوم التبعية كلياً عن مفهوم الاعتماد المتبادل الذي يعبر عن علاقات متكافئة بين دول مختلفة، كتلك العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة واليابان على سبيل المثال (هلال ومسعد، 2007: 23).

وعادة ما كان يمثل المدخل الثقافي مدخلاً مناسباً لخلق علاقة التبعية ثم تكريسها، يحدث ذلك من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية، وإشاعة القيم الإستهلاكية بحيث يستمر الإعتماد على الغرب في تلبية الإحتياجات الأساسية، ولما كانت التبعية السياسية قرينة للتبعية الإقتصادية، فإن هذا يفسر عدم إستقلالية القرارات السياسية لدول الجنوب(هلال ومسعد،2007: 24) .

ب- المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها:

تجتاز الدول النامية أو دول الجنوب مرحلة من مراحل تطورها السياسي يعبر عنها بالمرحلة الانتقالية، تواجه في غضونها مختلف أزمات التنمية السياسية، فهناك أزمة الهوية بمعنى التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد، وأزمة التغلغل بمعنى قصور الدولة عن فرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها في مختلف أنحائها، وأزمة المشاركة بمعنى عدم إنخراط قطاعات عريضة من المواطنين في الإسهام في عملية صنع القرار لنقص في المؤسسات أو لعدم فعاليتها، وأزمة التوزيع بمعنى إنتفاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين أو بين الأقاليم، وهناك أخيراً أزمة الشرعية التي تاتي كمحصلة لمختلف الأزمات السابقة، وتعبر عن رفض المحكومين للإنصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية(هلال ومسعد، 2007: 31).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تواجه دول الجنوب أزمات التنمية السياسية دفعة واحدة وليس مراحل كما في الدول المتقدمة (معوض، 1983)، ويمكن التمييز في هذا السياق بين ثلاثة مسالك أساسية، أولها هو المسلك التقليدي–التكيفي الذي ينصب على تحديث مؤسسات المخرجات مثل البيروقراطية،والجيش من دون مؤسسات والمدخلات مثل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وثانيها هو المسلك التحديثي–الإصلاحي الذي يقوم على إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية التي لا تنال من أساس النظام الاجتماعي ولا تمس جوهره وثالثها هو المسلك الثوري–التعبوي الذي يتخذ من تغيير الأوضاع الداخلية والخارجية هدفاً أساسياً له ويحشد قوى الجماهير من ورائه(هلال ومسعد، 2007: 32).

هناك علاقة جدلية بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية لعملية التنمية، فمن جهة نجد أن التنمية الإقتصادية كأحد مدخلات النظام السياسي تؤثر في أدائه من خلال تأثيرها في تفاعلات أطرافه ومطالبهم ودعمهم له، وأن التنمية الإقتصادية كأحد مخرجات النظام السياسي يتوقف نجاحها على درجة شرعية هذا النظام السياسي وقدرته على تعبئة الجهود والطاقات، وتوفيره للأمن والإستقرار إن للتنمية أبعادها الثقافية التي تؤثر في الأبعاد الاقتصادية والسياسية وتتأثر بها، وهذا يعني أن التنمية ظاهرة معقدة لا ينبغي التعامل معها من زاوية أحادية(عارف، 1993) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الدور الوظيفي للقبيلة في تشيكل البنية الهيكيلة للانظمة السياسية العربية

يشكل المجتمع من منظور بنائي وظيفي نسقاً اجتماعياً متفاعلا تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتوطيده، وأحيانا إتساع نطاقة وتقويته ، وهكذا تغدو الاجزاء متساندة متكاملة ، وبمعني آخر، إن كل وحدات النسق الإجتماعي أو جزئياته تجتمع وتتآزر في كلّ هو أقرب الى الإكتمال والتآلف ، ونظراً لأن الفكرة العلائقية والتساند والإرتباط هي التي تسود في أي نسق من أنساق المجتمع فإن النموذج البنائي الوظيفي يفترض وجود النظام الذي يهيمن على سير الحياة الإجتماعية، ذلك بمعني أن الأنساق الفرعية لأي مجتمع أو وحداته المكونة له لايتسنى لها العمل بشكل عشوائي بل تتحرك في إطار من التناغم والتآلف لخدمة الكل الإجتماعي ،ويري (تالكوت بارسونز) في هذا المجال أن الأنساق الإجتماعية تمتلك في داخلها كل عناصر الإستمرار الذاتي، كما تتضمن مقومات عمليات التغيير، غير أنه منظم، أو ما أطلق عليه (التوازن المتحرك) وهذا يعني أن النسق الإجتماعي يسيطر على أفرادة سيطرة مطلقة(السيديحي،1985 :112).

إن النظام الإجتماعي موجود بالضرورة لإشباع الحاجات الإجتماعية، وإن كل الأنساق الأخلاقية التي يمارسها الناس تؤدي وظيفة للتنظيم الإجتماعي، وبغض النظر عن الحالات الشاذة فإن كل مجتمع يطور نظاماً أخلاقيا يتلائم مع الوظيفة الحقيقية التي يؤديها، وإنطلاقا من التأكيد المستمر لعمليات التساند الوظيفي داخل النسق، فإن الوظيفية تميل إلى إلغاء عملية الصراع الإجتماعي وتتجاهل كلياً فكرة التغيرات الجذرية ،فهناك عوامل الكبح والضبط التي تعمل على إستمرار المجتمع وحفظ نظامه العام، إن فكرة الوظيفة التي ترتبط عند (براون) إرتباطا وثيقا بفكرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البناء، على إعتبار أن البناء هو مجموعة من العلاقات المنظمة التي تقوم بين الوحدات المكونة له،وأن عملية الحياة التي تتألف من المناشط التي تقوم بها هذه الوحدات،هي التي تكفل البناء خلال الزمن.

ويتناول الفصل الثالث الدور الوظيفي للقبيلة في تشكيل البنية الهكيلية للأنظمة السياسية العربية من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الاول :القبيلة ودورها في مؤسسات الأنظمة السياسية العربية.

المبحث الثاني : الدور الوظيفي للقبيلة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات العربية.

المبحث الثالث : دور القبيلة في الحراك السياسي في المنطقة العربية بعد2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول :القبيلة ودورها في مؤسسات الأنظمة السياسية العربية :

إن النظر إلى القبيلة كواقع تتظيمي وممارسات في مجتمعاتنا العربية، لا كحقيقة بيولوجية أو جينيولوجية كما يذهب البعض، هي الأكثر قابلية للتفعيل وقد تكون الأكثر تأهيلاً لأن تلعب دور الأحزاب السياسية، إذا ما تحولت هذه المجتمعات إلى مجتمعات ديمقراطية برلمانية (الصويان،2010:474) .

ويكمن ملاحظة حدوث تجاوزاً لمرحلة حزبية القبيلة إلى دولة القبيلة على إعتبار أنها تشكل إطاراً شاملاً للجماعة بحيث يستطيع الفرد أن يحقق رغباته من خلالها، وليحظى كذلك بالأمن والإستقرار ولو بصورة مؤقته ، الأمر الذي دفع أولئك الدارسين إلى تبني قراءة آليات عمل وحراك القبيلة كما تقرأ آليات عمل مؤسسات الدولة ، وعلى هذا الأساس يقترح الغذامي أن يتم تحليل القبيلية مثلما يتم تحليل الأنظمة السياسية في حالات السلم وفي حالة الحرب ، وفي حالة التحالف ،وفي حالة المصالح ، وفي حالة التنافس الثقافي والإجتماعي والرياضي قائلاً: "تاريخ صراعات القبائل يجب أن يقاس على ما يجري بين الدول ويجب أن نقرأ السلوك التبادلي بين الأطراف" (الغذامي ،2009، 158:).

ويتفق علي الوردي مع هذا الرأي، في أن الدول المتحضرة قد تشبه القبائل البدوية من هذه الناحية، فهم جميعاً يتنازعون من أجل البقاء ، ولكن طبيعة الحرب في البداوة تختلف عنها في الحضارة، فالحرب هي الأصل في البداوة وما السلم فيها إلا عرض طارئ ، أما الحضارة ، فالسلم هو الأصل والحرب عرض . (الوردي ،2009:95)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن القبيلة السياسية شكل من أشكال التنظيم الإجتماعي ، الذي يختلف عن القبيلة العادية ، أي مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد ،والمبنية على تراتبية القرابة ، في أنه يتحول " إلى حكم للعناصر الأيديولوجية في توزيع السلطة السياسة " إن الإبقاء على تسمية القرابة يساعد الولاءات الوشائجية التي تعمل كأداة قوة في تحفيز الأفراد والجماعات الإجتماعية وتعبئتهم .

ويتمحور دور القبيلة في ثلاثة محاور على الأقل :

أ- أنها توفر أساس العصبية.

ب- أنها تعمل كمبدأ منظّم، أي يخصص موارد الجماعة ويحدد مواثيق الإدخال الإستبعاد المطلق من الجماعة.

ج- أنها تمثل عقلية عامة (شعبية) ، تحكم كل أشكال العلاقة السياسية، إنه إتحاد الغايات الذي يوحّد العناصر المكونة المختلفة والأعضاء الذين يتنافسون على موارد الجماعة .

وللقبيلة السياسية ناحية أخرى حيوية ، ولكنها مهملة، وهي أنها ليست شكلاً أساسياً من أشكال التنظيم الإجتماعي وحسب، بل هي أيضاً - وهذا هو الأهم- عقلية عامة ، تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة، ولا تنحصر بالتالي بفترة تاريخية معينة ، أو في شكل من أشكال المجتمع ، كالبداوة على سبيل المثال، ومرد ذلك أنها تطورية لكونها مألوفة ، فهي تتطور بالتكيف مع البيئات والحقائق المتغيرة .

وفي التراث ، لم ينجح الإسلام في الحلول محل القبيلة السياسية كوسيلة لتحقيق إندماج الأمة على أساس أدبي معنوي ، وعند تنظيم المجتمع الإسلامي الأول في المدنية ، أثناء الهجرة ، جرت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العودة إلى مبادئ التنظيم القبلي، إن مقتل الخلفاء الثلاثة بعد أبو بكر الصديق (عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم) ، لهو دليل على بروز الولاءات القبلية (العصبية) ، وما إنتصار الأمويين في الواقع، إلا إنتصار القبلية السياسية على الإندماج الخلقي المعنوي، ولكن ذلك كان في الماضي البعيد (wolf،1982: 93).

إن المكونات الأساسية للمتغيرات الدينية ، والسياسية والإقتصادية ، والعاطفية ، في مفهوم القبلية السياسية، توفر الكثير من الميزات في تفسير السلوك الإجتماعي في محيط دينامي، ولذلك لم يعد يكفي التأكيد أن التوجهات الدينية في الجزيرة العربية التقليدية ، باتت تأنس في نفسها القوة ، إذ أن ذلك من نافلة القول ، وليس زواج الملك(ابن سعود) من مختلف القبائل شرطاً ضرورياً لضمان ولاء هذه القبائل تلقائياً لنظامه ، لأن مثل هذا الإدعاء شديد التبسيط(النقيب ،1996: 19) ويتبع ذلك أن عملية إقرار الشرعية تشكل نتيجة لهذا ، الإطار السياسي، غير أن إقرار شرعية السلطة إتبع مسارين مختلفين في بلدان المشرق وبلدان شبه الجزيرة العربية ، ففي غالبية بلدان المشرق(العراق، الأردن، سوريا، لبنان) نجد أن الإندماج القومي بني على أساس القومية العلمانية في الدول القومية الحديثة الإستقلال ، على حين نشدت بلدان شبه الجزيرة الشرعية الدينية ويمكننا إلى حد ما أن نخطو خطوة أخرى بإفتراض أن تلك الدول التي سعت إلى الإندماج الإجتماعي عن طريق القومية العلمانية هي أقل استقراراً من الدول الملكية القائمة على الشرعية الدينية ، وصحة هذه الفرضية ترى بوضوح مدهش في العراق بعد تعرضه لأقسى أزمة في تاريخه الحديث ، كادت البلاد بكاملها أن تتفتت إلى أقسامها التي منها تتألف : الشيعة ،والسنة ، والأكراد، أي القبيلة السياسية المرتبطة بالرباط الديني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر العصبية فكرة مركزية في القبيلة ، وهي ناجمة عن الإلتحام بين الأفراد عبر النسب والقرابة، وتتجسد هذه الفكرة في قيم المناصرة والمغالبة والتضامن، وقد كانت العصبية المدخل الرئيس الذي نظر به ابن خلدون الى أحداث التاريخ الاسلامي، ويعرف الجابري العصبية بأنها "رابطة إجتماعية _سيكولوجية ،شعورية ولا شعورية معا تربط أفراد جماعة ما،قائمة علي القرابة ،ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون خطرٌ يهدد إولئك الأفراد كأفراد وجماعة (الجابري،1994: 168).

ويذهب الجابري إلى أن المصلحة المشتركة والدائمة للجماعة هي الأساس الفعلي للعصبية،ويرى ابن خلدون أنها تذهب الى أبعد من النسب ، ولاتكون ممتدة بالرابطة الدموية وحدها بل إن التكتلات في المؤسسات الحديثة تمثل صورة للعصبية متى إشتد التضامن بين أفرادها، والقبيلة العربية مع أنها تعتمد رابط الدم في تسلسل مناسب إلا أن دخول كثيرين فيها بالولاء ،خصوصاً في أيام الفتوحات،أو تبعا للغرم كما هو شائع في أنماط الولاء العشائري ، جعل الأجيال اللاحقة لهؤلاء الموالي جزءً من عماد هذه القبائل ويكشف خلدون النقيب عن مفهوم القبيلة السياسية "بوصفها شكلاً حديثا من أشكال التنظيم الاجتماعي يتمايز عن مفهوم التقليدي للقبيلة الذي يعتمد وحدة النسب، وهي حالة عقلية عامة تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة ، وهي مفهوم تطوري أيضا يتناغم مع الاوضاع الجديدة ويفيد ترابط التجمعات كما ترابط القبائل من أجل سياسة أوغرض ، فهي عصبية تتلون بألون الطبقات والطوائف ،في المدينة أو الريف ،لأن هياكل النظم التقليدية مازلت تعيد إنتاج نفسها عبر ما يستجد من دوراتها التاريخية (النقيب،1996.).

وتكون القبيلة كيانا إجتماعيا بالغ الخطورة حين تتقاطع مع العالم السياسي الحديث ،لأنها تتداخل بهذا العالم بشكل "عصبي وتحشيدي وغير منضبط فكريا ما يولد نتائج فادحة علي المستوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي والإجتماعي فمفهوم التعصب هو في العمق ،عامل فرقة لا عامل إجتماع،لأنه يخلق أجسادا إجتماعية لها ولاءاتها الداخلية الخاصة ،وتتنافر أو تتصارع مع (آخر) يشاطرها المجتمع ذاته، وهذا منحى سلبي، إذا تقوم بادئ ذي بدء بالفصل بين الأنا والآخرين .ثم وعلي مستوي أعلى ،تقسم العالم إلي نصفين متعارضين:القرابة واللاقرابة،العشيرة والعشيرة المعادية لها، والإسلام واللا إسلام وهكذا "(شرابي ،1992: 14).

إن القيادة في القبيلة متوارثة، ولها ترتيب هرمي يكون الشيخ في قمته، وقوة الشيخ في القبيلة غير قسرية، فطبيعة أفراد القبيلة بلا إجبار أو إخضاع، ويري علي الوردي أن أفراد القبيلة موالون جداً لماضيهم ، ويؤكد أن ولاء البدو يتميز في ولائهم مهما تتغير الأحوال، وبغض النظر عن مسألة الصواب والخطأ فشعارهم دوماً(أنصر آخاك ظالماً او مظلوماً" (الوردي،1998).وعبر هذا الولاء شبه المطلق تتولد قوة القبيلة وتأثيرها ،وهوتأثير يعتمد حجم القبيلة وعدد أفرادها.

ويري شرابي أن الولاء القبلي ليس "تعبيراً عقائدياً،بل إنه يقوم علي حاجات أساسية"، وهو يبنى على الحاجات الوظيفية التي تقدمها القبيلة للفرد".(شرابي،1992: 47)،ومفهوم الولاء للقبيلة هومفهوم يغذي نفسه بنفسه من داخل القبيلة :فالقبيلة تتمركز علي مفهوم "الغنيمة"،وما يتحصل من منفعة منها إنما هو عائد ومكافأة ضمنية للولاء والتضامن.وبحسب الجابري فإن القبيلة ليست في نهاية التحليل إلا الإطار الإجتماعي الذي بوساطته يتم"كسب الغنيمة"والدفاع عنها.وبالتالي فإن القبيلة هي التي تحكم في نهاية التحليل"مفعول القبيلة حيث إن "القبيلة معزولة عن الغنيمة" ،هي مقولة مجردة وقالب فارغ.(الجابري ،1990: 60).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل الإسلام إنقسمت المجتمعات العربية إلى قسمين رئيسين : بدو رحل ، وحضر مقيمون وقد كان العرب في وضع إقتصادي– إجتماعي متباين، حيث كانت بعض مجتمعاتهم تجارية، وبعضها زراعية إقتطاعية وأخرى مجتمعات رعوية، فاليمن على سبيل المثال ، " كانت من أخصب أجزاء الجزيرة ، وقد شهدت أرقى مستوى من الحضارة العربية قبل الإسلام ، وأعلى درجة من تنظيم الدولة والمجتمع ، ومع أن الزراعة كانت عاملا مهما في إقتصادها إلا أن (رخاءها) ، وقوتها إستندت إلى التجارة .

لقد عاش العرب في ظل النظام القبلي حقبا طويلة(الدوري،1982: 13) ، حيث مثلت القبيلة وحدة سياسية مستقلة وقد افتقر العرب آنذاك لنظام سياسي يخضع لسلطانه شتى القبائل العربية ، فقد كانت كل قبيلة أشبه بدولة صغيرة وتعتبر رابطة الدم أو(النسب) أساس المجتمع السياسي القبلي (علي، 1970: 314–315) كذلك عرفت القبائل العربية مفهوماً إجتماعياً شاملاً للسلطة فلا يفرق لديها بين مفاهيم السلطة والسلطان ، وبين القوة والنفوذ أو القسر والهيمنة ، فجميعها تستند في سلطتها إلى كل من التنظيم الإجتماعي ممثلاً بالعشيرة كأداة تنظيمية داخل القبيلة ، وللأعراف القبلية المتبعة (الخوري، 1991: 45،43،21،12).

ويمكن تحديد دور القبيلة العربية كتنظيم سياسي بما يأتي: (ضاهر، 1986: 32–33 ، 37 ، 320).

- بساطة السلطة السياسية داخل القبيلة ، وسهولة الإتصال السياسي بين الحاكم (الشيخ) والمحكوم (رجل القبيلة) .
- ولاء الأفراد للقبيلة أو لا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- انصياع الأفراد للتراتب السياسي داخل القبيلة وفقاً للأعراف والقيم القبلية المرعية .
- احترام السلطة السياسية لزعماء (شيوخ) القبيلة ما دامت هذه الزعامه محافظة على الشورى ضمن الأعراف القبلية المتوارثة .
- الرئاسة أو (الزعامة) القبلية وفقاً للقيم القبلية ، رضىً وإختياراً (علي،1970 : 348-350)، و يرى بعض الباحثين العرب أن طرق تولي الزعامة القبلية تجمع بين كل من الوراثة والتعيين والإختبار ، وإن مصدر الشرعية وممارستها مستمدة من القيم الإجتماعية القبلية ، كالشجاعه والإقدام والتضحية والقدرة على الخطاب(ربيع، 1980: 175) فالزعامة القبلية منصب يستحقه الفرد بخصاله وكفاءته، وهناك من يرى أن مشروعية تولي زعامة القبيلة وقيادتها يقتضي توفر خصال ست ، لدى هذه الزعامة هي : النجدة ، السخاء ، الصبر ، الحلم ، التواضع ، والبيان. (الجابري، 1990: 143).
- فاعلية " العصبية القبلية" في حماية الجماعة وإحتكام أفراد القبيلة إليها في سلوكهم الاجتماعي والسياسي (الجابري، 1990: 48).
- السيادة في المجتمع القبلي لزعيم " شيخ" القبيلة ومجلسها (حسن، 1984: 74)، وكانت السيادة في المجتمع القبلي تؤول إلى" مجلس القبيلة" يترأسه زعيم (سيد) القبيلة ، وكان يحق لأفراد القبيلة حضور مجلسهم القبلي لبحث شتى القضايا التي تهمهم وقبيلتهم ، على المستويين الداخلي والخارجي ، للتعرفِ على مفهوم السيادة في القبيلة العربية ودور مجلس القبيلة في تسيير شؤونها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على مستوى الخطاب الإعلامي، المرتكز في غالبيته على مرجعية خارجية أو دولية، فإن تناول المسألة القبلية تميز بالتقطع، لأنه إرتبط في أغلب مراحل التأزم الإجتماعي والسياسي، التي برزت فيها الأحداث القبلية كتعبيرات عن الإحتجاج والمطلبية، وكأن إبرازه سيعني إظهار طبيعة عجز الدولة ومؤسسات المجتمع المدني عن مواجهة التحديات المطروحة في المجال التنموي، وهي تحديثات تستفحل حينما يعجز المحللون عن تفسير آليات اشتغال تركيبات المجتمع الاجتماعية والثقافية.

إن القبيلة بأدائها الوظيفي تقترب الى البرلمانات العربية، وبذلك فهي تتدخل بطريقة أو بأخرى في تشكيل الحياة السياسية ورسمها، رغم محاولة بعض السلطات تجاهل ذلك من خلال تدعيم وتشجيع الأحزاب السياسية التي يعتمد مرشحوها –في غالب الأحيان– على شيوخ القبائل في جلب الأصوات وهذا يعود –لا شك– إلى إحتفاظ القبيلة بسماتها وتقاليدها الأصلية، مما حفظ لها قوتها وهيبتها ونفوذها على الساحة.

ويكشف خلدون النقيب عن مفهوم القبيلة السياسية بوصفها شكلاً حديثاً من أشكال التنظيم الاجتماعي يتمايز عن المفهوم التقليدي للقبيلة الذي يعتمد وحدة النسب، إذ يصنفها كونها حالة "عقلية عامة" تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة، وهي مفهوم تطوري أيضاً يتناغم مع الأوضاع الجديدة، ويفيد ترابط التجمعات كما ترابطت القبائل من أجل سياسة أو غرض، فهي عصبية تتلون بألوان الطبقات والطوائف، في المدينة أو الريف، لأن هياكل النظم التقليدية ما زالت تعيد إنتاج نفسها عبر ما يستجد من دوراتها التاريخية.(النقيب،1997 :415).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا يعزى عدم نجاح الممارسة الديمقراطية في العديد من الدول العربية إلى التأثير السياسي للقبيلة، وتداخلها في العمل السياسي في ظل الدولة الحديثة، ويرى بعض المنظرين، مثل عبد الوهاب رشيد (2006) و "سيمور ليبست" Lipset (1994) أن الديمقراطية، كي تترسخ وتتجذر في المجتمع فإنها بحاجة إلى أن تُحتضن ثقافياً، وأن تؤسس وجودها على البنى الثلاث: الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وهي البنى التي تأثرت في الحالة العربية بالوجود القبلي الواسع والممتد، ما أنتج تأثيره في العملية السياسية.(الحيص،2011).

إن الذي أفشل الممارسة الديمقراطية في العديد من المجتمعات العربية، كان – في المقام الأول– إستبداد النخبة السياسية الحاكمة، والصراع بين أجنحة الحكم، والممانعة الثقافية ضد تقبل القيم الحديثة أو إمتصاصها، وتقبل مفهوم الوطنية، وقد تبين أن القبيلة ككيان تقليدي ومؤثر إجتماعي، كان لها شأن مهم في ذلك، فالولاء القبلي المحقق لقوة شيوخ القبيلة ونخبتها إستخدم مراراً في الممارسة السياسية لدعم جناح سياسي ضد آخر، أو لتقوية النخبة المتحكمة، أو حتى لتقوية المعارضة والصدام مع الدولة، وهذا أمر يؤكد النقطة الأهم التي خلصت إليها بعض الدراسات، وهي أن القبيلة ليس لها أن تدخل كـ "قبيلة" في الممارسة المدنية والسياسية الحديثة.

إن القبيلة، كان وما يزال، لها شأن مساعد، ولكنه دور "مهم" في المسألة السياسية، وقد تمثل في وجوه متنوعة، كدعم مادي لجهة سياسية ضد أخرى، أو إشعال ثورة وإضطراب سياسي في منطقة ما، أو تصويت وإنحياز إلى إتجاه سياسي معين وهذه كلها تدخلات مغايرة للطريقة السياسية الحديثة. (الحيص،2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أصبح من الملح إقامة مراصد ومراكز بحثية مختصة لدراسة هذه الموضوعات، من خلال إعتماد توجه جديد لتوطين العلوم الإنسانية والاجتماعية في المنطقة، وتحويل وجهتها من النقل والمحاكاة والإسقاط إلى البحث والتحليل والفهم والمقارنة والنقد، وهو ما يمكننا أن نسميه بتعريب العلوم الإنسانية: مباحث وإشكاليات ومضامين، بشكل يتجاوز مستوى لغة الكتابة والنشر طبعاً، إن ما يثير التطلع إلى الفهم هو وجود عديد الممارسات والسلوكيات والظواهر المرتبطة بهذه البنية في مظاهرها الجديدة ومنها(بوطالب، 2011: 8):

- فتح صفحات إلكترونية على الإنترنت بإسم بعض القبائل في المنطقة مغرباً ومشرقاً.
- عقد لقاءات وندوات وتجمعات بإسم العشائر والعروش في العديد من الأقطار داخلاً وخارجاً، تهدف إلى جمع الصفوف والبحث عن تراث القبيلة وتجميعه.

أدى ظهور أدوار جديدة لزعامات جديدة أصبحت تشكل في بعض المجتمعات واجهاتٍ سياسيةً تحاور أجهزة الدولة والأحزاب، فمن العمل الإجتماعي التضامني الذي يقوم به الفاعلون في بعض الجماعات القبلية اليوم إلى العمل السياسي الذي تشارك فيه عبر العمليات الإنتخابية، كثيراً ما يحضر المعطى القبلي الحميمي في المنطقة، ويمارس ضغطه على عديد المكونات المدنية أحزاباً ونقابات وروابط، وذلك من خلال إحياء العلاقات الأولية وتحريك توسطاتها بطريقة إرادية مرةً وبطريقة إجبارية مرة أخرى. (بوطالب، 2011: 9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الدور الوظيفي للقبيلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

القبيلة هي مكون جذري عميق في الثقافة الإجتماعية العربية، وهي في معظم الأقطار العربية ،تستبطنها الهويات، وتتجه نحوها الولاءات، ويري خلدون النقيب أن مايجعل القبيلة مقبولة ومرغوبا فيها هو أنها "بسيطة بدائية ،وعميقة متغرسة في أعمق أعماق الوجدان الإنساني إنغراسا لايمكن معه إختزالها أو تفكيكها إلى علاقات أبسط، ولذلك يصفها غيرتز بالولاءات، أو الإنتماءات الوشائجية، فعندما يتعرض المجتمع لأزمة طاحنة ، أو خطر داهم ، نعود إلى هذه الإنتماءات _الولاءات الوشائجية ،التي نجد فيها الأمان والطمأنينة،أو نستعملها كأدوات لتحقيق المصالح وكسب المنافع"(النقيب ،1997 : 415).

تتطلب قوة الحضور المتجددة لثقافة القبيلة، تجدد الإهتمام والتركيز البحثي في مسألة القبيلة ، فالمشكلات العربية، في معظمها هي مشكلات علاقات وأربطة وتشكل جمعي أكثر مما هي مشكلات "ذوات"(الانصاري ،2000: 52)، فبنية العلاقات وشبكة العلاقات الحاضرة اليوم ،هي تتبع لأنماط تقليدية قديمة كانت حيوية في السابق ، وفاعلة في زمان ومكان معين ،لكنها صارت معرقلة ومعطلة أكثر مما هي معينة ومساعدة.

لم تنجح النظم السياسية العربية التي تأسست مع بداية القرن العشرين في إيجاد جوٍ من الطمأنينة لدى أفرادها مبنيٍ على تحقيق العدالة الإجتماعية، ورعاية المواطن ، وحفظ الحقوق والأمن ، وتحقيق سبل المشاركة الشعبية للناس ، كما أنها لم تفلح على مدى أكثر من نصف قرن في تقديم نفسها بوصفها تجربة وحدودية وطنية ناضجة يعتمد عليها الأفراد،وهي تعتبر"أول تجربة للعرب في الدولة : الدولة بمعناها العضوي المباشر والحميم من الناحية العملية الواقعية ، كما أنها أول تجربة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في " الوحدة "،أي الوحدة المجتمعية الحقيقية لتعددهم المجتمعي :القبلية والطائفية والمحلية الصغيرة والمتشرذمة التي عاشوا في بوتقتها الضيقة قروناً طويلة " ويعود عدم نجاح هذا الأمر الى أن الدولة العربية نفسها لم تكن دولة قوية وناضجة وقادرة علي تحقيق متطلبات هذه الوحدة المجتمعية على الوجه الأكمل. (الانصاري،2000: 118).

ظهرت النظم السياسية العربية مصحوبة بقصور سياسي مؤسسي، ومترافقة مع ضعف الوعي السياسي لدى العرب وكانت نتاجاً لعصور مظلمة يصل امتدادها الى ألف سنة تقريباً، حيث أن تشكل المجتمعات العربية الراهنة، وشبكة العلاقات فيها موروثان من عصور الإنحطاط ، وليس من عصور الإزدهار، والدولة العربية هي دولة تستفرد فيها النخبة الحاكمة بالسلطة ، وهي دولة يغلب عليها الإذعان للخارج ، وتغليب مصالح فئات معينة علي المصلحة العمومية والمشتركة في البلد، وهناك ضعف في التنمية الوطنية القطرية ايضاً،لأنها تنمية جاءت في عصر الرأسماليات العالمية ، ولديها قصور ذاتي وإداري في التعامل مع الموارد والطاقات، فالدولة العربية الحديثة لم تتبنى آليات الإدارة الحديثة ولا حساً إصلاحيا وطنيا، ولم تفسح في المجال لمؤسسات المجتمع المدني كي تعمل بحرية ، وتكون "عينا فاحصة ومستقبلة "للمجتمع الذي يمكنه من خلالها أداء مهمات الضغط والمراقبة والتمثيل ،بل أنها عوضاً عن ذلك مهدت الطريق للبنى "العصبوية التقليدية "لأن تتمركز في جسد البلد، وأن تمارس إعادة إنتاج مستمرة لثقافتها وتكتلاتها القديمة ،هذا عدا عن تعلل الدولة العربية بعداوة الغرب ، وبالصراع المستديم مع الكيان الاسرائيلي الذي تحول الى عامل إضعاف بدلاً من أن يكون عامل نهوض ،وهي حجة من بين الحجج والذرائع التي مهدت لجهاز الدولة طريقا طويلا من التفرد والسيطرة. (الحيص،2012: 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان من الطبيعي إرتداد الفرد العربي إلى الكيانات التقليدية التي يرى أنها توفر له الحماية وتحقق له الإستقرار، وتغذي وجوده المادي والمعنوي ،فكانت القبيلة المثال الواضح لذلك، وكثيراً ماكانت القبيلة حاضنة للفرد، ومعها كان الفرد متمتعاً بحرية أكبر من الحرية في دولتة الحديثة ،إضافة الي أن قيم العشيرة لاتزال حاضرة ومتجذرة بقوة في وجدان الفرد وممارسته، ولاتزال رافداً شبه أساسي في معاملاته السلبية أو الايجابية مثل قيم النخوة والكرم والشهامة ،كما إنها لاتزال تشكل نظاما إجتماعياً للحقوق والوجبات (الصبيحي،2000: 86).

ويمكن تحديد ملامح دور القبيلة في المجتمعات فيما يلي:

- تساهم القبيلة في تعزيز تضامن بين أفراد المجتمع وتساعد على توزيع الأدوار بين أفرادها بما يتناسب بإمكانياتهم وطبيعتهم وتمنح لكل فرد أو مجموعه من الأفراد فيها دور معين يقوم به ، حيث تؤلف القبيلة مجموعه من الأدوار المتكاملة(الفوال، 1967: 197) .
- تساعد القبيلة في عملية توزيع الأدوار والجمع بين البداوة والحضارة مما يعزز قدرة الدولة العربية على التنمية أن القبيلة العربية إجتماعياُ تشمل البدو والحضر معاً ، والتمايز بين البداوة والتحضر ، هو تمايز إقتصادي ،وليس على المستوى الإجتماعي والسياسي ، وبأشكال مختلفة بين البدو الرُحل ، وفي القرى الفلاحية والمدن (خوري، 1991: 13-15).
- القبيلة من الناحية الإجتماعية غير معزولة عن سائر القبائل الأخرى ، فالمصاهرات بين القبائل كانت أمراً مألوفاً ، إضافة إلى ما كانت تشكله " الأسواق القبلية من إطار موسمي لتفاخر القبائل ، وتبادل السلع فيما بينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تمثل القبيلة تنظيماً إجتماعيا يستند إلى نظم وأعراف وتقاليد ، وجدت لمنح أفراد القبيلة القدرة على مواجهة ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية قاسية (النص، 1973: 55).
- تمثل القبيلة العربية وحدة إجتماعية متماسكة ، تُسّير شؤون حياتها ، وتحقق مصالحها عبر تنظيم داخلي .

ورغم الحديث عن تماسك القبيلة ووحدة مصالحها فإنها تشكل تنظيماً منقسماً إلى شرائح إجتماعية متعددة وفق تراتب داخلي يشمل الفئات الآتية (مشارقه، 1988: 89):

- زعماء القبيلة وشيوخها : ويمثلون السلطة السياسية والناطقين السياسيين بإسم قبائلهم .
- الفرسان أو المحاربون : وهم القاعدة العسكرية للقبيلة ، التي تكونت من أبناء القوى الإجتماعية ذات النفوذ الإقتصادي الإجتماعي المحلي ، وهم في الغالب من أبناء زعماء القبائل والبطون ، والأفخاذ والأسر والعائلات .
- العامة : وهم سواد القبيلة ، وحاملو الأعباء فيها كالرعاه والمزارعين والحرفيين .
- العبيد : وهم موالي القبيلة والملحقين بها يشاركونها سرائها وضرائها .

وهكذا فإن وحدة القبيلة لا تنفى التخصص الفئوي بين أفرادها وفقاً للتقسيم السابق ، حيث إن التوازن الدقيق بين الفئات الإجتماعية يكفل تأمين الإستمرارية الإقتصادية – الإجتماعية للقبيلة ودورها السياسي ، فلكل فرد في القبيلة موقع إجتماعي خاص به ، يصعب تجاوزه بسبب الموروث القبلي الذي يمثل دور الضابط القانوني لعمل القبيلة العربية وديمومتها(ضاهر، 1985: 6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن القبيلة سلمت وظائفها الجوهرية للنظم السياسية وبقيت لها قيمتها الثقافية والإجتماعية وبقي لها حقوق الصلة والبر والذكرى الطيبة والأثر الحميد ، أي أنها صارت قيمة أخلاقية وإنسانية .(الغذامي ،2009: 162).

إن تنازل القبيلة عن تأدية وظائفها للدولة في تلبية الحاجات الرئيسية والضرورية للإنسان نابع عن الدولة الأكثر كفاءة في تقديم الوظائف والأوثق في المصلحة وفي القبول، أو كما أشار النقيب في موضع سابق، إلى قدرة النظم القبلية التقليدية على التكيف مع المتغيرات السياسية والإجتماعية المحيطة، للدلالة على هذا التكيف حالة العشائر الأردنية التي تتميز بقدرتها على التكيف مع الأوضاع الطبيعية والإجتماعية والسياسية بشكل تحافظ به دائماً على توازنها وبقائها واستمرارها ، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن التنظيم الإجتماعي في العشيرة (أو القبيلة) هو ضرورة إجتماعية وأمنية والصراع من أجل البقاء ، وليس بحثاً عن الماء والكلأ فحسب .(العبادي ،2005: 44) .

فالقبيلة نظام إجتماعي يقوم على أساس ثقافي وسلوكي وأمني وإقتصادي واضح المعالم ، وتنشأ فيه التحالفات الداخلية والخارجية بناء على مصالح جوهرية وبناء على حقوق ثقافية وإنسانية إضافة إلى الجانب المصلحي الأكيد ، وهي هنا تشبه أي تنظيم اجتماعي مثل النقابات والأحزاب والجمعيات وهي كلها تنظيمات تقوم على رعاية مصالح أعضائها ولا تتم هذه المصالح إلا عبر هذا النظام ويتم الإنضمام له حسب قواعد متفق عليها ، وهنا تكون القبيلة ضرورة معاشية ومصلحية .(الغذامي ،2009: 15) .

القبيلة بالتنظيمات الإجتماعية كالنقابات والأحزاب ما دفع غلوب باشا بأن يوضح ان قبيلة الفرد ليست هي بلاده فحسب بل هي نقابته وناديه وبوليصة تأمينه وراتبه التقاعدي أيضاً ، وإذا ما تعرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقتل من خارج القبيلة فسرعان ما تهب القبيلة لتثأر وتطعم أطفاله وزوجته وتعتني بهم ، وليس هناك فرد يموت جوعاً فالقبيلة تتحمل مسوليته .(غلوب باشا ،2001: 28).

عرفت القبائل العربية ثلاثة أنماطاً للإنتاج هي: الرعى، والزراعة، والصيد بنوعيه البري والبحري. وقد ساد نمط أو أكثر من هذه الأنماط الثلاثة في بعض القبائل، دون غيرها، كما وجدت بعض الحروف والصناعات الاولية، وتحديداً بين القبائل الأكثر استقرارا في المدن والقرى، وخصوصا في كل من اليمن والحجاز، ولقد لعبت التجارة دوراً رئيسا في حياة كل التكوينات القبلية في الجزيرة العربية على مر العصور، بما فيها عصر ماقبل الإسلام. (إبراهيم،1988: 143).

وتعتبر ظاهرة الغزو، من السمات الأساسية التي عرفها اقتصاد بعض القبائل العربية. فعندما تنعدم مصادر مصادر الرزق، وتهدد القبيلة في عيشتها، وتغدو مرغمة على الغزو، من أجل البقاء، وتمثل ظاهرة الغزو أحد مؤشرات عدم الإسقرار الإقتصادي والسياسي لهذه القبائل.

إن اضطراب الأساس الإقتصادي للقبيلة، وعدم استقراراها، بسبب جدب الصحراء، وما قد يتعرض قوافلها من خطر، يحتم عليه السعى للحفاظ على أعلى دراجات التضامن فيما بين أفرادها. (شلقد، 1992: 14).

إن الظروف الإقتصادية التي عاشتها غالبية القبائل العربية قد دفعتها إلى تمجيد كل ما يتصل بقيم الحرب والقتال، بحيث غدت قيمتا الحرب ولغزو من أهم مصادر الإنتاج لدى أبناء هذه القبائل، فقد " جعلوا أرزاقهم في رماحهم، ومعاشهم فيما بأيدي غيرهم.(الظاهري، 2003: 165).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : دور القبيلة في الحراك السياسي في المنطقة العربية بعد2011:

تعد البنية القبلية من الخصائص السوسيولوجية للمنطقة العربية منذ تاريخها القديم، كما تطبع تاريخها المعاصر أيضاً، وكان لهذه البنية أدوار مهمة في عملية إلتحام المجتمعات وإنقسامها،وفي حركات مقاومة الإستعمار،مثلما أثرت عملية تشكل الدولة الوطنية ومؤسساتها في أغلب الأقطار العربية. وقد كان للقبائل في المنطقة العربية دور في التطورات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية من خلال دورها في محاربة الحكم العثماني ومن ثم الإستعمار الفرنسي والبريطاني في المنطقة، حيث قاد بعضها الإنتفاضات ضد السلطة المركزية العثمانية وضد المستعمر الأجنبي، كما عملت ثقافة الممانعة عند العديد منها على الحفاظ على النسيج الإجتماعي وعلى الشخصية الحضارية لسكان المنطقة، وعموماً، فإن التركيبة المجتمعية في هذه الأقطار، قد تغيرت مع تأسيس الدولة الحديثة، ومن مظاهر ذلك أن غالبية البنيات التقليدية ومنها القبائل، قد ضعفت شوكتها وتقلصت وظائفها مع إنتشار المشاعر الوطنية والقومية لدى الشباب المتعلم، وفي أوساط النخب الفكرية والسياسية الناشئة وتفضي متابعة مكانة القبيلة في المنطقة العربية منذ عصور سابقة، إلى أن بنيتها العصية تلقت عدة صدمات مؤثرة يمكن تقسيمها إلى ثلاث (بوطالب، 2011: 5):

- **صدمة الإسلام.**
- **صدمة الإستعمار.**
- **صدمة الوطنية.**

ولئن كان تأثير تلك الصدمات متفاوتاً بين المناطق على المستوى العربي، وفي كل قطر بحسب خصوصيات تطوره التاريخي والإجتماعي والإقتصادي والسياسي، فإن المؤكد أن البنية القبلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إستطاعت أن تحافظ على كيانها كبنية نفسية وثقافية تؤطر الأفراد والجماعات، وخاصة في المناطق الهامشية في أغلب المجتمعات العربية، وحافظت القبيلة على بنيتها السياسية والعسكرية والإقتصادية. وتتفاوت هذه الإستمرارية بشكل صارخ بين الأقطار، بسبب إتساع الشقة بين المقاربات السياسية لعمليات التنمية والتغيير، وقد أدى التغيير في بعض المجتمعات إلى تحول جذري في خارطتها، ومنها ما حافظ على تلك الكيانات تواطؤاً أو تنسيقاً أو مواءمة، أو توظيفاً مع المشهد السياسي العام والخاص. ا(بوطالب، 2011: 5).

إن الحضور الباهت للمسألة القبلية في الخطاب السياسي العربي لم يرتقِ إلى الوعي بأهمية وخطورة هذه المسألة التي باتت في بعض المجتمعات تربك البرامج المعلنة، ولذلك تم تهميشها، كما تأثر موقعها في الخطاب بنزعة نفعية ترتبط بطبيعة الأيديولوجيات التي وجهت تحليلات وخطابات النخب السياسية العربية من قومية وماركسية وليبرالية ثم إسلامية، حيث أن تطبيقات هذه الأيديولوجيات كانت تتم في إطار ما فوق–وطني يهمش–بطبيعته– الظاهرة القبلية وتمثلاتها(بوطالب، 2011: 6).

ويبرز المثال العراقي– مثله مثل أفغانستان لاحقاً– شاهداً على تفطن صناع القرار العالمي المتبنين لسياسات العولمة التدخلية، إلى أهمية التعامل مع المعطى القبلي في بعض المجتمعات ولذلك عمل الإحتلال الأمريكي على التوظيف السياسي للرصيد الإجتماعي القبلي محاولاً إستنهاضه لتحقيق مشروعه التفتيتي، ويمكننا تسمية هذه السياسات التي أعتمدت في عديد أصقاع العالم "سياسات التفجير السوسيولوجي"، عن طريق إعتماد إستراتيجيات متعددة، أهمها التحريك الخارجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للهويات تحت–وطنية[*]. وإذا كان الوضع الإجتماعي والسياسي المتردي في المجتمع العراقي ينطوي على مظاهر الإنقسام ويخفي مخاطر تهدد هذا المجتمع، فإن الأحداث لا تفتأ تمدنا عبر مرحلة الحرب بأمثلة عديدة، تعتمد المؤامرة والمناوشة والإنقلاب والإرباك والإغراء والترغيب والترهيب، وغير ذلك من أساليب التحريك السياسي الخاضع لخطط وبرامج مسبقة الصنع، تؤدي في النهاية إلى إستباحة التدخل في سياق "الفوضى الخلاقة"(الباهي،2005: 7).

فقد تكون القبيلة في مرحلةٍ ما، قوة معارضة للنظام السياسي وربما، في مرحلة أخرى، تدخل في صراع حاد بعضها مع بعض من ناحية، أو ضد الحكومة من ناحية أخرى، أو يتولد نوع من التوافق والإنسجام بين القبائل والنخب الحاكمة، وهي حالات أعاقت في مجملها، إستكمال الممارسة الديمقراطية والمدنية في البلاد العربية، إلا أن بنية القبيلة وتركيباتها لم تسلم بدورها، من تعدد الأنماط وتنوعها، فهي إما متلاحمة وذات أهداف ورؤى مشتركة بدءاً من الفرد وإنتهاءاً بالشيوخ، أو يستأثر الشيوخ بالغنائم المادية والسياسية على حساب الفرد، أو يتجلى نوع من الإستغلال الذي يدفع الأفراد إلى التمرد في أحيان كثيرة، مثل تملك أراضٍ شاسعة في ما يعرف بـ "ديرة القبيلة، وإستعمال أفراد القبيلة مستأجرين فيها، وقد إتضح أن شيوخ القبائل الذين تنتشر أملاكهم في طول البلاد وعرضها ما عاد هدفهم بعد نشوء الدولة الحديثة، تحقيق مكسب معنوي يعود على القبيلة ككل، بقدر ما أصبح يعين، لقطاع كبير منهم، طريقة حديثة للمغنم والكسب، وأستغلت النخب السياسية هذه الأطماع، وأستطاعت أن توظفها في تحقيق عدد من الأهداف. (الحيص،2011).

---

[*]) المعروف أن هذه الخطط كانت تعتمد على استشارات واسعة، وتوظف دراسات علمية من أجل فهم المجتمعات التي يكون فيها التدخل مبرمجاً، وحتى يضمن لصناع القرار السياسي والعسكري تحقيق أقصى أهدافهم بأقل التكاليف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما ساعد ذلك أنه لم تنجح الدولة العربية الحديثة، بشكل عام، في إيجاد جو من الطمأنينة لدى أفرادها مبني على تحقيق العدالة الإجتماعية، ورعاية المواطن، وحفظ الحقوق والأمن، وتحقيق سبل المشاركة الشعبية للناس، كما أنها لم تفلح، على مدى أكثر من نصف قرن، في تقديم نفسها بوصفها تجربة وحدوية وطنية ناضجة يعتمد عليها الأفراد ويركنون إليها بإعتبارها الدولة بمعناها العضوي المباشر والحميم من الناحية العملية الواقعية، ويعود عدم نجاح هذا الأمر إلى أن الدولة العربية نفسها، لم تكن دولة قوية وناضجة وقادرة على تحقيق متطلبات هذه الوحدة المجتمعية على الوجه الأكمل، فهناك تقارير متعددة للمنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان تشير إلى التدهور الشائع في الدول العربية في شأن الحقوق الأساسية للإنسان فيها.(الجفال ،2013).

لذا كان من الطبيعي، بحسب هذا الوضع، أن نشهد إرتداد الفرد العربي إلى الكيانات التقليدية التي يرى أنها توفر له الحماية، وتحقق له الإستقرار، وتغذي وجوده المادي والمعنوي، فكانت القبيلة المثال الواضح لذلك.

إن النسيج الإجتماعي الحالي في معظم أقطار العالم العربي هو عبارة عن خليط تمتزج فيه قيم المدينة بقيم البداوة، وإن كانت القيم القبلية وقيم البداوة فاعلة أكثر ولها وجود مضمر ونسقي يعبر عن نفسه بوضوح في كل أزمة أو صراع، فالكثير من المدن العربية لا تزال مناطق توطن عشائري أكثر منها مدناً حضرية، ولم يقتصر أمر التأثر بثقافة القبيلة على الأفراد والجماعات، بل حتى الأحزاب والحركات الحديثة في العالم العربي والإسلامي، من ماركسية وإسلامية وغيرها تأثرت بها، بل إرتدت إليها لتقوي نفسها عبر المجاميع التقليدية القديمة، مثل حركة الجهاد الأفغاني التي انقسمت قبائل متصارعة، ومثل الحزب الاشتراكي (العدني) الذي ارتد إلى جذوره وصراعاته القبلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما مضى، وحاضراً، نجد المؤتمر الشعبي العام الذي يقوم في تكوينه على حضور قبلي واسع، وكذا التجمع اليمني للإصلاح الذي جعل القبيلة على رأس هرمه، وهذا لا يعني أن بقية الأحزاب ليست ذات صلة بالقبيلة.(اسحاق،2012: 15).

لم يحظ البعد العشائري أو القبلي بالإهتمام المناسب في برامج الأحزاب السياسية، ولا في معظم القراءات السوسيولوجية في مجتمعاتنا العربية لقد حاولت بعض التجارب الحزبية أن تتجاوز الواقع القبلي أو العشائري وحتى الطائفي من خلال التركيز على البعد الطبقي للصراع، أو من خلال الترويج لعقائد ماركسية أو قومية أو حتى علمانية تتجاوز واقع الإنقسام الإجتماعي العشائري أو الطائفي، كانت هذه التجارب الحزبية والسياسية تهدف إلى الإصلاح أو إلى الثورة على الأنظمة الفاسدة لكنها لم تتمكن من التقدم بشكل جدي نحو هذا الإصلاح أو نحو التغيير، المفارقة الكبرى في هذه المسألة أن أهم من ساعد على التغيير عند إندلاع الثورات هي القبائل، عندما تخلت عن الرئيس أو عندما قاتلت ضده، أي أن دور القبائل كان أهم من ادوار الأحزاب السياسية التي لم تتعامل بجدية طوال عقود مع أهمية هذه القبائل وأهمية أدوارها الإجتماعية والسياسية والدينية.

أغفلت الكثير من تحليلات المجتمع العربي هذا البعد الطائفي والعشائري، وقد كشفت الثورات العربية بشكل قوي طبيعة هذه الإنتماءات ودورها سواء في تأجيج الثورات أو في تعثرها، أو في الإنقسامات التي حصلت في المجتمع بسببها، ويمكن أن نورد الكثير من الأمثلة على ذلك في أكثر من بلد من البلدان التي حصلت فيها تلك الثورات.

ففي لبنان خرج ألوف من الأشخاص الذين رفعوا شعارات التغيير 2011 أسوة بما حصل في تونس ومصر ودول أخرى، وكرروا مقولة "الشعب يريد" إسقاط النظام الطائفي، وقد بدأ هؤلاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حركتهم كمجموعات بسيطة وبأعداد قليلة سرعان ما تحولت بعد أسابيع عدة إلى عشرات الآلاف الذين شاركوا في مسيرات ضخمة في شوارع العاصمة بيروت، وعلى غرار إعتصامات ميدان التحرير في القاهرة وتونس العاصمة وصنعاء والمنامة لجأ المطالبون بإسقاط النظام الطائفي في لبنان إلى إستحداث خيم للإعتصام قبالة مقر رئاسة الحكومة في بيروت، وإلى خيم أخرى في مدينتي صيدا وصور، لكن بعد نحو شهر على هذا الإعتصام تراجعت أهمية هذا التحرك، وباتت الخيم بلا رواد، وانتهت إلى حد بعيد حركة المطالبة بإسقاط النظام الطائفي التي قادتها مجموعات يسارية وعلمانية وهيئات مدنية وجمعيات غير سياسية وغير طائفية.(عتريسي ، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان لدخول القبيلة في الثورة اليمنية العديد من التأثيرات السلبية في الثورة، منها:

-تأكيد هشاشة المجتمع المدني في اليمن، الذي لم يتخلص من قوة القبيلة وسيطرتها واستبدادها، ولم تفلح الدولة في تحويل المجتمع إلي شعب متجانس، وليس مجموعة من القبائل والطوائف المتنافسة والمتصارعة على السيادة والمجد والثروة والقوة، لا تجمعهم سوى رابطة وطنية شكلية، وإحساس ثانوي بالانتماء للوطن.

-إن الوجود القبلي الثائر قد يكون وجودا مقلقاً ومربكاً وأحياناً خطراً، فهو إن لم يكن شريكاً قريباً أو أساسياً في المجد المستهدف ولم يكن منظماً، فإنه يتحول إلى مرتزق، دون تأثير حقيقي في موازين القوي.

-إتجاه البعض إلى القول إن ما يحدث ليس ثورة شعبية مدنية، وإنما دعوة قبلية، وسيكون مآلها ككل الدعوات التاريخية التي إنتهت بإستسلام الشيخ وأنصاره للسلطة، وهذا ما أفقد الثورة زخمها الشعبي الذي كان أبرز ملامح الثورات العربية الأخرى، كما جعل من نهايات الثورة غير واضحة، دون وجود عامل مساعد قوي، وهو ما برز في الضغوط التي مارستها دول مجلس التعاون الخليجي على أطراف الأزمة، حتى نجحت في الحصول على توقيع هذه الأطراف على تسوية ودية للصراع ولكن يبقي الشيطان كامناً في التفاصيل، التي تضع تنفيذ هذا الاتفاق والالتزام به على المحك.(عبد الشافي، 2011: 1).

ومع ثورة الشباب اليمني، التي بدأت في الثالث من فبراير 2011 وأشتعلت في الحادي عشر من الشهر نفسه، ومع ما حققه الشباب من نجاحات في بداية الثورة، ظهرت إختلالات المجتمع التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غرسها ورعاها نظام صالح طوال عقود حكمه، وتم تصوير الثورة على أنها صراع بين القبائل من أجل الحكم والسلطة.

ففي 22 مارس 2011، توافد الآلاف من أبناء قبيلة أرحب وغيرها من قبائل اليمن إلى مركز الشيخ محسن أبو نشطان، إستجابة للدعوة التي وجهها الشيخ نبيه أبونشطان وعددٌ من مشايخ القبيلة وغيرهم من مشايخ القبائل اليمنية لتدارس الأوضاع التي تمر بها البلاد، وحالات القمع والقتل والإجرام التي تُمارس ضد المعتصمين أمام جامعة صنعاء، مبدين إدانتهم لتلك الأعمال الإجرامية، ومعلنين إنضمامهم إلى ثورة الشباب السلمية، وإستقالة من ينتمون إلى المؤتمر الشعبي العام، وإنضمامهم إلى الثورة.

كما دعا المجتمعون في بيان لهم إلى تشكيل هيئة وطنية لإنقاذ البلاد من الوضع الذي تمر به، يشارك فيها جميع أبناء الوطن من مختلف التوجهات ومن مختلف المناطق، تعمل على تجنيب البلاد الصراعات والتجاذبات المحلية والإقليمية والصراعات الدولية، وحماية ثورة الشباب من إستغلالها لمصالح حزبية ومناطقية وشخصية ضيقة لا تمت إلى الثورة وأهدافها التي قامت من أجلها بأي صلة (http://hournews.net/).

لم يكن للعامل القبلي دور فاعل في الثورة المصرية، سواء من حيث إنطلاقتها، أو خلال تطوراتها المختلفة، ولكن الثورة كشفت عن عورات النظام السابق فيما يتعلق بالملف القبلي، حيث كان يستخدمه كأداة من أدوات السيطرة على الأوضاع، وكسب الأصوات الانتخابية، بل إنه اتجه إلى تسليح بعض القبائل ودعمها في مواجهة البعض الآخر، وفي مواجهة القوي المعارضة له،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة في محافظات الصعيد، وما إن سقط النظام، حتى وجدت بعض هذه القبائل نفسها بلا غطاء، فاتجهت لاستعراض قوتها في الدفاع عن مكتسباتها ومكانتها التي وصلت إليها في ظل النظام السابق (عبد الشافي، 2011: 1).

ورغم أن خريطة توزيع القبائل في محافظات الصعيد تبدو بسيطة ظاهرياً، باعتبار أنها محصورة في قبائل الهوارة والهمامية والعرب والأشراف، فإنها على أرض الواقع شديدة التعقيد:

1- الهوارة: ليسوا قبيلة واحدة، بل عدة قبائل مختلفة، لا يوجد بينها تناغم أو تجانس منهم: الهمامية، وأولاد يحيي، والبلابيش، والنجمية، والسماعنة، والوشاشات، والقليعات وكل قبيلة ينتمي إليها العديد من العائلات، التي تحكمها تقاليد صارمة في العلاقات والعادات الموروثة وتتمركز قبائل هوارة شمال قنا وجنوب سوهاج.

2- الهمامية: تنتشر في القرى الرئيسية، والشاوسية، والحلفاية، وبهجورة، التابعة لمركز نجع حمادي، وكذلك مدينة فرشوط أما الأمايوه، فهم موزعون على قرى أبومناع، والجحارير، ونجع سعيد، وهي تتبع مركز دشنا. ويتمركز هوارة النجمية في نجع حمادي وقرية أولاد نجم، والبلابيش في قري فاو قبلي، والمعيصرة، وفاو بحري، فضلا عن وجودهم في قريتى أبوحزام وحمروم التابعتين لمركز نجع حمادي من الناحية الشرقية للنيل.

3- العرب: موزعون في كل قرى شمال قنا وجنوبها، إضافة إلى المناطق المستقلة في جنوب سوهاج، وهم عبارة عن عائلات مختلفة وغير متجانسة، وتنتمي إلي جذور متنوعة لكن فرضت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها صراعات الأزمنة البعيدة أن تقف في خندق المواجهات الدامية ضد الهوارة ويتوقف التمايز بين العائلات العربية على الثراء والوظائف والمشاركة في الصراعات.

4- الأشراف: تتركز في قنا وعدد من القرى التابعة لمركز قفط، والصراع الأزلي لها مع العرب عادة يتجدد بمعارك دموية أثناء الإنتخابات البرلمانية، إلى جانب الصراع الذي لا يتوقف مع قرية السمطا، التي تضم 14 نجعا تنتمى إلى العرب بمركز دشنا، وهو الذي تجدد أخيرا بواقعة الإختطاف، ولا يختلف الأشراف عن القبائل الأخرى في ظاهرة الإنقسام الداخلي الذي تفجره الطموحات السياسية (عبد الشافي، 2011: 1).

ومن بين عناوين إنتفاضات أيام الجمعة في سائر أنحاء المنطقة ، برز عنوان " جمعة العشائر"في سوريا ، وفي الحراك السياسي السائد أو المعارض ، عقدت تظاهرات ومؤتمرات مثل " مؤتمرات القبائل" في ليبيا، وطالب "التجمع السياسي لأبناء قبيلة بني حسن " في الأردن بتشكيل حكومة إنقاذ وطني ، كما تفجرت في أقطار أخرى ، مثل تونس واليمن ، صراعات قبلية "عروشية" و"جهوية".

شهدت المنطقة العربية في المرحلة الراهنة ، حركات وإنتفاضات وثورات تتنبئ بحصول تغيرات سياسية هامة في مستويي طبيعة الدولة وطبيعة المجتمع السياسي في آن واحد ، ورغم هذه التحولات ، فإن مشهد الحراك السياسي لم يغب فيه المعطى القبلي ، الذي أخذ في بعض الأقطار أدواراً خطيرة من حيث التدخل في التحولات السياسية التي أخذت شكلاً عنيفاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبدو حضور المعطى القبلي في الحياة السياسية في المنطقة المغاربية ، مرتبطاً بمدى تعامل الدولة معه ، وبالتالي بطبيعة تصوراتها وبرامجها حول مكانة الهوية القبلية ودورها في المرحلة المعاصرة.

فمن بين أهم الشعارات والمطالبات التي رفعتها الثورة ، مسألة العدالة بين الجهات أو ما يسمى بـ تحقيق التوازن الجهوي، والإعتراف بظاهرة الجهوية لا يعني الإعتراف بظاهرة القبلية ، إلا أن الجهوية المقيتة وما أنتجته من تفاوت إقتصادي وإجتماعي لم تمنع من أن تكون "العروبية" ظلاً من ظلال هذا التعبير عن ذلك التفاوت (بو طالب ،2011: 3، 39، 40).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

دور القبيلة في بناء النظام السياسي اليمني

تمثل القبائل في اليمن أحد أهم المقومات الأساسية لدولة اليمن وتعدد المخزون الإستراتيجي لتزويد الأنظمة السياسية اليمنية المتعاقبة بالرجال المحاربين والجيوش المقاتلة كما أن السمة التي تميزت بها حياة القبيلة في اليمن، عبر التاريخ هي النزعة الحربية والقتالية لأفرادها وجمعاتها ومازالت القبيلة اليمنية المكون الأساس للمجتمع اليمني، ومن أكثر العناصر الإجتماعية فعالية كما أن من أهم القيم والأعراف التي تربي عليها كثير من أبناء القبائل هي قيم تمجيد الحرب وتعظيم القتال. وبما أن القبائل بثقافتها القتالية، تمثل ثقافة فرعية في إطار الثقافة العامة للمجتمع اليمني، فإنه يمكن الاستنتاج أن الثقافة القبيلية "القتالية" تمثل أحد مدخلات الثقافة اليمنية ومكوناتها.

ويتناول الفصل الرابع دور القبيلة في بناء النظام السياسي اليمني من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : المكانة التاريخية للقبيلة في تشكيل المجتمع اليمني

المبحث الثاني : دور القبيلة في البنية المؤسساتية للنظام السياسي اليمني

المبحث الثالث : الاثار المترتبة على دور القبيلة في الحياة السياسية اليمنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول : المكانة التاريخية للقبيلة في تشكيل المجتمع اليمني

للقبيلة دور مهم على الصعيد السياسي ولعل مرّد هذا الدور يعود الى محددات إجتماعية وأخرى مرتبطة بطبيعة البنية القبلية (محددات ثقافية وقيادية وحربية) (معوض، 1986: 106).

اليمن بلد متنوع جغرافياً ومتغاير إجتماعياً ويمتاز مجتمعه بالتعقد وتطوره المتسارع، ويعرِّف ما بين ربع السكان اليمنيين ونصفهم أنفسهم بالإنتماء القبلي، ويتمركز معظمهم في مناطق المرتفعات الشمالية حيث تهيمن الإتحادات القبلية الرئيسية الثلاث، حاشد وبكيل ومدحج أضعفهما، في الواقع أن نسبة اليمنيين الذين هم أعضاء في القبائل ويعرفون أنفسهم بأنهم كذلك بشكل فعال تتراوح بين 25 في المائة (Schwedler, 2006: 136) إلى 35–40 في المائة في اليمن الجنوبي السابق الأول كان الحكم البريطاني ومن ثم الإشتراكي إذ غيرا بشكل ملحوظ حضور ونفوذ العشائرية والقبلية، وإن إنقلب الأمر بعد الوحدة (مايو 1990) تبعاً لدريش (Dresch, 2000: 197). يشار إلى أن عملية "إعادة القبلية" أمر لم تشجعه الدولة (بوصفه طريقة للحكم) وإنما إرتبط أيضاً بتزايد الصراع لأن القبائل التي ظهرت من جديد تحتاج أن "تعلن عن ظهورها بطريقة عنيفة" (تقرير اليمن، 2010: 2). وإجمالاً يسكن ما يقرب من ثلاثة أرباع (71 في المائة) اليمنيين في المناطق الريفية(الجهاز المركزي للإحصاء، 2009).

تعتبر العصبية التقليدية (القبيلة) من أقدم العصبيات وتنقسم القبائل اليمنية إلى قسمين ، القسم (الأول) كهلان ، والقسم (الثاني) حمير(المروني، 1990 : 43) . وكلهم ينتسبون إلى الجد الأكبر قحطان بن عامر بن شالخ هو أصل عرب اليمن وإليه إنتسب القحطانية، ويوضح الشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التالي أصل العشائر اليمنية والتي تتسلسل من قحطان بن عامر ثم يعرب بن قحطان ثم يشجب بن يعرب ثم عبد شمس بن يشجب الملقب بـ (سبأ) ثم حمير وكهلان.

شكل رقم (1)

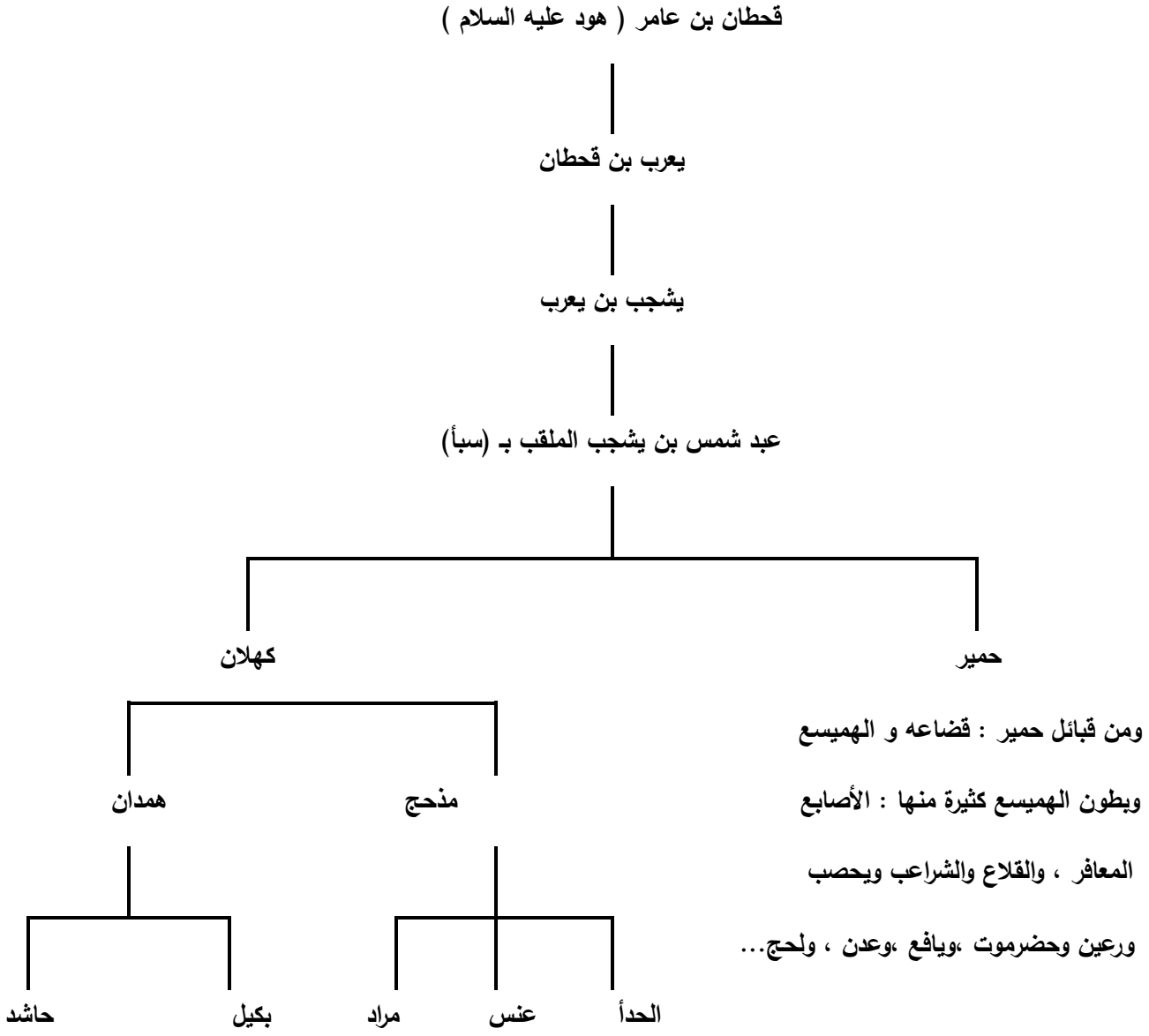

المصدر: النص ، إحسان (2000) القبائل العربية أنسابها وأعلامها ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الدراسه التاريخية للأنظمة التي قامت باليمن (دولة معين 1500–800 ق.م ، دولة سبأ 850–115 ق.م ، دولة حمير 114 ق.م – 525 ب.م) ، يتبين أن لمشائخ القبائل سلطات واسعة في الحكم ضمن حدود مناطقهم ، فقد تتقوى هذه السلطات ، على حساب سلطة الحاكم في المركز ، وقد تؤدي إلى منازعته في الحكم ، أو قد تتقلص سلطات المشائخ (الأقيال) تبعاً لقوة ومركزية الدولة وشخصيات ملوكها ..فكانت للقبائل وشيوخها ، مكانتهم الرفيعة في الهرم السلطوي (في حال قوتهم) وكانوا يشكلون أداة ضغط قوية ضد السلطة أو معها ، ولذلك كان من الصعب تجاوزهم ، خاصة في الأمور السياسه الهامة ، أو فيما يتعلق بقضايا ومشاكل قبائلهم ومناطقهم وكان الملك وراثياً ينتقل إلى الأكبر سناً ، وقد ينتقل إلى الإناث إذا لم يوجد ذكور، وكان نظام المملكة مرتباً على أحسن مايكون ، فالأقيال وهم زعماء البلاد كانوا يتمتعون بسلطة واسعة في إدارة مناطقهم ، وكان مرجعهم في الأمور الهامة إلى الزعيم الأعلى وهو الملك، ومن ملوك اليمن من كان يسمى "تبعاً" ويلقب في الوقت الحاضر (الأمبراطور) وكان الملك يقيم في مأرب أو في معين ثم تحولت الملوك إلى ظفار ريدان بعد سيل العرم أما مقر رجال الدولة فكان بين عشائرهم مثل ناعط وبينون وغيمان وغير ذلك) .وشهدت اليمن في تاريخها شكلاً للحكم هو أقرب مايكون إلى الممارسه الديمقراطيه (الشورى) ، وسُمي هذا النظام بالمعاشره والمثامنة في العهد السبئي والحميري ، حيث كان شيوخ القبائل وأشرافها يشرفون على تنصيب الملك ، ويكونون له عوناً في إدارة البلاد ، وتقديم المشوره والنصح له ، وفي حالة إنغماس الملك في المفاسد ، وإنتهاجه سياسة تهدد مصلحة القبائل أو الدوله ، يكون لهم الحق في تنحيته، وهذا الأسلوب وجد في مراحل محددة من مراحل السبئية والحميرية. إن النظام القبلي يشكل إطاراً إجتماعياً هاماً ، مثل ولايزال يمثل أدواراً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هامة في المجال السياسي والإجتماعي ، والقبيلة في اليمن ليست تجمعاً سكانياً تربطها عصبية معينه وحسب ، وإنما هي نظام متكامل له قوانينه وتقاليده ، وله نظام إنتخابي ونظام توزيع للأعمال بين فئاته ، كما أن له نظاماً تعاونياً وتحديداً دقيقاً للحقوق والواجبات (المتوكل ، 1992 :588).

فبرغم ماحدث من تطور تاريخي للمجتمع اليمني ، إلا أنه لايزال مجتمعاً تقليدياً ولا تستطيع أي جماعة سياسية منفردة أن تحكم اليمن ، إن لم تراع الطبيعة التقليدية للمجتمع اليمني ، ولقد جهر صراع سياسي دموي في بداية الثورة اليمنيه مابين القوى التقليدية (المؤيدة للحكم الملكي) والحديثة (التي تؤمن بالأحلام والتغيير في اليمن) وكان أعظم شيء (أهدرته) الثورة في سنواتها الأولى ، الدماء ، والمال ، والرصاص وكانت أحوج ماتكون إلى الفكر والكلمة والتنظيم وهي من الأشياء التي لايمكن الحصول عليها بسهولة ولاتأتي ضمن المساعدات المادية للدول الشقيقة والصديقة ، ولم يمكن هناك أي قدر من التعاون بين العمل السياسي والعمل الثقافي ، بين الرصاصة والكلمة (المقالح ، 1974: 24).

إن تماسك وبقاء العصبية التقليدية اليمنية حتى اليوم مردة إلى أسباب جمة وأهمها :-

1. ضعف الدولة المركزية ، وكثرت التقلبات والتوترات والإصطدامات (فالبلاد لم تعرف إستقراراً سياسياً منذ أمد بعيد) ، لإنه (إذا أستقرت الدولة وتمهدت فقد تستغني عن العصبية) (ابن خلدون، د. ت) :28 والشرجبي ، 1986: 56 والمقحفي ،1988 :194).

2. إشتراكها في السلطة (الأجنحة القوية منها) ، وتحالفها مع الصفوة السياسية من عسكريين وتجار ومثقفين (فقبل الثورة كان الدور الأساسي لبناء السلطة يقع على المؤسسة القبلية تحت إشراف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسة الدينية ، ودخلت المؤسسة العسكرية بعد الثورة كشريك في بناء السلطة ، وحلت محل المؤسسة الدينية التي ضعف دورها وشاركت عناصر مستنيرة كان دورها وظيفي أكثر منه دور توجيهي فعال .

وتمازجت المؤسسة العسكرية والمؤسسة القبلية وشكلت المؤسسة الفعالة في بناء السلطة وساعدتها عناصر مستنيره ظل دورها في الغالب وظيفي لاأثر له على صناعة القرار الأساسي وعناصر تجارية إرتكزت مصالحها التحايل على القانون)(الشرجبي، 1986: 56).

3. في الوقت الذي تتلاشى المقومات الإقتصادية القديمة والحياتية للقبيلة ، جلبت القبيلة لنفسها مقومات إقتصادية جديدة من خلال تواجدها أو قربها من السلطة (خاصه الحاكمة) ، حيث يحتل أفرادها المناصب القوية والحساسه في الدولة ، وتتحصل من جهة أخرى على هبات مالية ومساعدات ، وإعفاءات من الجمارك والضرائب ، وإشتراكها في التجارة ، ومضاربة بعض أفرادها بالأراضي والعملة الصعبة ، وتوسع ممتلكات أفرادها ، حيث صار البعض منهم مندوبين لشركات تجارية ووكالات عالمية بترولية وسياحية، وقيام البعض منهم بالنهب والتقطع وبيع الأسلحة وإختطاف السواح (فالشروط السائده في مايسمى بـ ((المؤسسات الأولية)) توجه الإنسان وجهة عدوانية ، كما ينتج عنها في الوجدانية ، هي ثمرة حقد دائم وعاجز على الوسط الإجتماعي ، وتغذية قرون من الحرمان لبشر محاصرون بين سلطة ظالمة وحياة قاسية.

4. إستخدام القبيلة بشكل قوي في الصراعات السياسيه ، الأمر الذي أدى إلى تقويتها وإعادة تجديد قواها وتعزيز تواجدها (السقاف، 1997: 4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. التكتل والوحدة والتعصب والتضامن ، وقوة اللُحمة الداخلية للقبيلة ، وقناعة أفرادها بالأعراف والأحكام القبلية ، كل ذلك ساعد على بقائها (إبن خلدون،د.ت: 150-151).

6.الإستقلالية والتمرد وعدم الخضوع والنزعة إلى الرئاسة والزعامة والقيادة ، فالعرب (أصعب الأمم إنقياداً بعضهم لبعض للغلطة والأنفة وبعُد الهمة والمنافسه في الرئاسة .

7.العامل الخارجي : حيث كانت ولازالت دول الجوار وخصوصاً المملكة العربية السعودية تقدم المساعدات والتشجيع المستمر للقبائل اليمنية (حسب ماتقتضية طبيعة وظروف العلاقة مع الجمهورية اليمنية والأنظمة السابقة للجمهورية) ، حيث تقوم بدعمهم بالمال والسلاح وفي فترات الصراع السياسي المحتدم ، لإن هذا الدعم له أهمية خاصة بالنسبة للملكة العربية السعودية ولنفوذها في اليمن ، ناهيك أن الأنظمة في الجزيرة العربيه قبلية وعشائرية،.حيث تمنح القبائل الحدودية الجنسية السعودية وتقوم بتسهيل تنقلاتهم وحرية التحرك من وإلى السعودية ، وتسهيل نقل البضائع والمواد الاستهلاكيه ، وتخصيص رواتب وهبات ماليه لهذه القبائل والعشائر المتحالفه تاريخياً مع السعودية (الشميري، 1998: 7).

تأسست جمهورية اليمن في شهر مايو 1990 بعد دمج جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الاشتراكية (اليمن الجنوبي) مع الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي)، وعجل بعملية التوحيد التي ناقشها الجانبان ودعماها. جزئياً، إنهيار الدعم الواسع الذي كان يقدمه الإتحاد السوفييتي لدولة الجنوب ذات التوجه الماركسي آنذاك، ومن المهم بمكان النظر إلى هشاشة اليمن المعاصر في سياق تاريخي، بحكم إنغماس البلد في ما لا يقل عن خمسة عقود من الإضطرابات(تقرير اليمن، 2010: 2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالحرب الأهلية في اليمن الشمالي (1962–1970) أنهت ألفية من الحكم الثيوقراطي، إذ تعاقب فيها على حكم اليمن أئمة من الشيعة الزيدية، يزعم كل منهم تحدره من أسرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ويهيمن مذهبان إسلاميان على اليمن تقاربا كثيراً في العقود الأخيرة: التشيع الزيدي والشافعي السني، إذ يتبع الأول حوالي 35 في المائة من السكان ، والزيدية تختلف عن المذهب الجعفري (الإثنا عشرية) المهيمن في إيران والعراق، في "إطار الفقه والمرجعيات" (International Crisis Group, 2009: 7) . ثم جاء في أعقابه نموذج الحكم الجمهوري1962م، ففي مرتفعات اليمن الشمالي، فقد قاتل الجمهوريون اليمنيون بدعم مصري وسوفيتي القوات المدعومة من المملكة العربية السعودية والأردن وإيران، ورافق الصراع تدفق كبير للأسلحة الحديثة بحيث كان "هنالك بانتهاء الحرب مزيج لا يصدق من الأسلحة لدى الطرفين المتقاتلين في اليمن الشمالي وتعرض في الوقت ذاته الحكم الاستعماري البريطاني لليمن الجنوبي الذي تمركز حول عدن العاصمة آنذاك، الذي زاد على 130 سنة، إلى نهاية مفاجئة في سنة 1967، وتلت ذلك معركة داخلية بقصد السيطرة على الجنوب، نجم عنها بزوغ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في سنة 1970.

لقد أثبتت الأحداث التي شهدتها اليمن قديماً وحديثاً أهمية دور القبيلة ليس فقط في عملية التنمية بل أيضاً دورها ومساهمتها في دعم الحركات الوطنية التي دافعت عن اليمن ضد الغزو الأجنبي ، وكذلك دورها الكبير في قيام ثورتي 26 سبتمبرعام 1962م (في الشطر الشمالي قبل الوحدة)، 14 أكتوبر عام 1963م (في الشطر الجنوبي قبل الوحدة) ، بالإضافة إلى دورها في الدفاع والمحافظة على الوحدة اليمنية ، وهذا بدوره يعكس أيضاً مدى أهمية القبيلة ، خصوصاً خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنوات الأخيرة، حيث حرصت على التدخل لحل مشاكلها ونزاعها (مشاكل الثأر) بالإضافة إلى تنمية مناطقها وذلك من خلال برامج الدولة وخططها الإنمائية والتي لا تزال متواصله حتى يومنا هذا ، إلا أن هذه الجهود قد تخللها العديد من السلبيات والعوائق التي بدورها ساهمت في إستمرار سلبية القبيلة ومشاكلها ، وإنعكاس ذلك على عملية التنمية في اليمن .

ولكي يتم التوصل إلى تحديد العوامل المساعدة في تفعيل جدور القبيلة في عملية التنمية ، فلا بد أولاً من استعراض هذه المشاكل والسلبيات ليتم على ضوء ذلك وضع الحلول العملية لحلها والقضاء عليها ، وتتمثل هذه المشاكل والسلبيات في الآتي (أبو غانم ،1990: 7):

أولاً: استمرار تأثير ذوي النفوذ على سير عملية التنمية ، بالإضافة إلى استمرار الإعتماد على مشايخ ووجهاء القبائل كوسطاء بين القبيلة والدولة دون تأهيل الكوادر المحلية من أبناء القبيلة وربطهم مباشرةً بمؤسسات الدولة.

ثانياً : ضعف القضاء وعدم قدرته على البت في النزاعات ، ومشاكل الثأر،مما أدى إلى انصراف القبيلة إلى الإحتكام إلى أعرافها لحل مشاكلها ونزاعاتها ، بالرغم من أن هذه الأعراف قد تكون جائرة أحياناً .

ثالثاً : تدني مستوى الخدمات والمشاريع الأساسية ، كالتعليم ، والصحة ، ومشاريع المياه والكهرباء، والمواصلات نتيجة للتوزيع غير المتوازن لهذه المشروعات ، خصوصاً في المناطق القبلية المحرومة ، ونتيجة لعشوائية وضعف التخطيط ، وعدم الإستيعاب للأساليب الحديثة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: إنعدام الأمن في بعض المناطق ، وإنتشار الأسلحة نتيجة لعدم تطبيق النظام والقانون بفعالية في هذه المناطق .

خامساً: ضعف التوعية الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية .

سادساً: نقص الكوادر المحلية المؤهلة والمدربة .

سابعاً: قلة موارد الدولة المالية .

ثامناً : تأثير الصراعات الحزبية والقبلية على عملية التنمية .

تاسعاً : تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري .

فالسلبيات السالف ذكرها ، لا تزال تعتبر من أهم العوائق السلبية التي لا زالت تعاني منها الدولة، وتؤثر على عملية التنمية ، ولذلك فإن عملية تفعيل دور القبيلة وربطها بعملية التنمية يتطلب بالدرجة الأولى تركيز الدولة على القضاء على تلك السلبيات والمعوقات ، إلى جانب قيامها بالعديد من الإصلاحات الإدارية والإقتصادية والسياسية ، وذلك على النحو التالي (أبو غانم ،1990: 8) :

أولاً : العمل على حل النزاعات ومشاكل الثأر بشكل جذري من خلال إصلاح القضاء ومنحه مزيد من الصلاحيات ، وكذلك من خلال تواجد الدولة القوي في المناطق القبلية، وتثبيت الأمن والنظام ، والقانون ،بالإضافة إلى العمل على الحد من إنتشار الأسلحة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : العمل على الدفع بالعمل التعاوني داخل المناطق القبلية وتأهيل الكوادر المحلية ودفعها للعمل في مناطقها من خلال السلطات المحلية كخطوة أولى نحو إرساء علاقات مباشرة بينها وبين الدولة بعيداً عن وساطة مشايخ القبائل ووجهائها .

ثالثاً: العمل على توفير الخدمات والإحتياجات الأساسية في المناطق القبلية ، وزيادة فعاليتها خصوصاً في المناطق المحرومة منها وذات النفوذ القبلي .

رابعاً :تعميق الوعي السياسي والثقافي بين أفراد القبائل ، وتوجيه ولائها للدولة .

خامساً : توسيع صلاحيات أجهزة السلطة المحلية ، وكذلك تشجيع المشاركة الشعبية في العمل التعاوني .

سادساً : العمل على إختيار العناصر الكفء المؤهلة والنزيهة لشغل مناصب المحافظين ، ورؤساء وأعضاء المجالس المحليه .

سابعاً : العمل على الحد من ظاهرة الأمية والبطالة في أوساط القبيلة .

ثامناً : العمل على القضاء على الولاءات المناطقية والقبلية والحزبية الضيقة .

تاسعاً : العمل على إعادة النظر في التقسيم الإداري في بعض المحافظات بهدف إزالة مخلفات التشطير قبل الوحدة ، وبما يحقق الترابط الإجتماعي ، والتكافؤ في الموارد الاقتصادية .

عاشراً : تشجيع زيارات المسؤولين المعنيين للمناطق القبلية من وقت لآخر للتعرف على مشاكل المواطنين وإحتياجاتهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حادي عشر : العمل على تشجيع القبيلة على الإنخراط في العمل الديمقراطي ، والتعددية السياسية .

يرى بعض الباحثين أن تاريخ اليمن لم يكن إلا تاريخاً للقبائل ومشايخها، وهذا ما يؤكده تاريخ اليمن الحديث والأدوار السياسية التي لعبتها القبائل، والتي أثرت في العملية السياسية ونضجها، وفي نظرة عامة، فإن الوضع السياسي للقبيلة في اليمن الجمهوري لم يتخذ شكلاً واحداً، بل تباينت أشكاله بحسب كل مرحلة، فقد شهدت بداية السبعينيات من القرن الماضي صراعاً حاداً بين القبائل والحكومة، إستخدمت فيه القبائل أداة ضغط، بينما كانت الفترة اللاحقة فترة توافق وإنسجام بين القبائل والنخبة الحاكمة، واستمر الحال على هذا المنوال حتى مطلع العام الماضي، وهذا التوافق في العقود الأخيرة كان نتيجة توافق مصالح مشايخ القبائل مع مصالح النخبة الحاكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : دور القبيلة في البنية المؤسساتية للنظام السياسي اليمني

لعبت ثورتا سبتمبر 1962م بقيادة عبد الله السلال، وأكتوبر1963م بقيادة راجح بن غالب لبوزة ، في اليمن دوراً كبيراً في كسر عزلة القبيلة وتخليصها من التجزؤ والإنغلاق والتخلف الذي فرضتها الأنظمة والحكومات السابقة وكذلك الإحتلال الأجنبي، إلا أنه يلاحظ أن السياسات الخاطئة التي إتخذت مع القبيلة خصوصاً في السنوات الأولى بعد الثورة (في الشطر الشمالي)، كان لها انعكاسات سلبية أثرت لاحقاً على خطط وبرامج الدولة وسياستها ، فبالرغم من إكتساب العلاقة بين القبيلة والدولة الطابع الرسمي في بداية الثورة من خلال إشراك مشايخها ووجهائها في السلطة ، إلا أن العنصر المادي والإقتصادي وعنصر المصلحة ، قد طغى على هذه العلاقة مما أوقع الدولة في نفس الأخطاء والسلبيات التي سبق وأن مارسها الحكام مع القبيلة قبل الثورة ، مما شكل بداية سلبية لهذه العلاقة أنعكس تأثيرها لاحقاً على توجهات الدولة التنموية (الشرجبي، 2014: 41).

وقد مثلت هذه المشاكل والسلبيات بؤرة إهتمام الدولة خصوصاً بعد الوحدة ، حيث حرصت الدولة على التعامل معها بواقعية من خلال إتخاذها العديد من الإجراءات الإدارية والإقتصادية والسياسية والتي هدفت أساساً إلى إحداث تنمية شاملة ففي مختلف مناطق الجمهورية ، وذلك من خلال دفع الدولة للعمل التعاوني ، وتطوير نظام الإدارة المحلية ، وتشجيع المشاركة الشعبية الهادفة إلى تمكين المواطنين من المشاركة والمساهمة في تنمية مناطقهم مخطوة أولى نحو التنمية الشاملة .

إلا أن هذه الخطوات لا تزال تشوبها بعض السلبيات والأخطاء التي تحتاج إلى تدخل قوي من قبل الدولة، خصوصاً العمل على حل النزاعات القبلية ، ومشاكل الثأر ، وقطع الطرق ، وذلك من خلال تفعيل دور القضاء ومنحه الصلاحيات الكاملة للبت في هذه المشاكل ، بالإضافة إلى ضرورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تواجد الدولة وسلطتها في جميع المناطق ، والعمل على تثبيت الأمن والنظام والقانون ، بالإضافة إلى العمل على توسيع صلاحيات المجالس المحلية ، وتوفير الخدمات والإحتياجات الأساسية ، وزيادة فعاليتها خصوصاً في المناطق المحرومة وذات النفوذ القبلي، إلى جانب العمل على تأهيل الكوادر المحلية ودفعها نحو العمل والمشاركة في تنمية وتطوير مناطقها بعيداً عن الوساطات والمحسوبية ، وكذلك العمل على محو الأمية ونشر التعليم ، وتعميق الوعي الثقافي والسياسي بين أفراد القبيلة ، وتوجيه ولائها للدولة ، وكذلك ربط أفراد القبيلة بمؤسسات الدولة وتشجيع مشاركتها في عملية التنمية لتؤدي بذلك نفس الدور السابق الذي سبق أن اضطلعت به من خلال فترات زمنية ومختلفة .ويبين الجدول رقم (1) أهم وأكثر القبائل اليمنية تأثيراً على الحياة السياسية والاقتصادية والسلطات التشريعية و التنفيذية والعقائدية بالمجتمع اليمني وأهم زعمائها.

جدول رقم (1)

نماذج للتمثيل الذي حصلت عليه بعض البيوت المشيخية من قبائل حاشد وبكيل

اسم البيت	الانتماء	اسماء الممثلين
بيت الأحمر	مشايخ قبائل حاشد	صادق عبد الله الأحمر حميد عبد الله الأحمر (انسحب لاحقا) حمير عبد الله الأحمر
بيت الشائف	بيت مشيخي في بكيل	ناجي عبد العزيز الشائف (انسحب لاحقا) محمد ناجي عبد العزيز الشائف
بيت دماج	بيت مشيخي في بكيل	ثريا امين قاسم دماج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		مطيع احمد قاسم دماج عبد الكريم قاسم دماج
بيت ابو لحوم	بيت مشيخي في بكيل	محمد علي ابو لحوم عبود ابو لحوم
بيت ابو راس	بيت مشيخي في بكيل	عبد ناجي ابو راس فهد حمود ابو راس

المصدر: الماوري، السلطة المحلية والقبيلة في اليمن، 2011.

وحد الدور السياسي للقبيلة وثقافتها من سلطة الدولة ومن قدرتها على بسط نفوذها على كامل تراب البلاد والتغلغل في المجتمع، وأحتفظت القبائل بحقها في إستخدام القوة سواء في مواجهة بعضها البعض أو في مقاومة بسط الدولة لنفوذها وسلطتها على إقليم القبيلة، أو في حقها بالقيام بالإختطافات للسياح أو بالتقطعات سواء بهدف الضغط على الدولة للحصول على إمتيازات معينة، أو بالضغط على بعضها البعض، كما أن القبائل ظلت تقيم علاقات مع الخارج وتتلقى مساعدات من الدول الأخرى دون الحاجة إلى إذن من الدولة، وللقبيلة في اليمن عدد من الخصائص تؤثر كل منها بدرجة أكبر أو أصغر على وضع المواطنة ولعل أهم تلك الخصائص هي رابطة الدم، العصبية القبلية، العرف، والمسئولية الجماعية (الفقيه،2013).

بالنسبة لقيام القبيلة على رابطة الدم– الإعتقاد بإنحدار أبناء القبيلة من نفس الأب– فإن ذلك يخلق صراعا بين هويتين وإنتماءين، فهناك الولاء للقبيلة، التي تقوم في تنظيمها على رابطة الدم من جهة، وهناك الولاء للوطن (أي المجتمع السياسي بشكل عام) والذي يقوم في تنظيمه بشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساسي على القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين الفرد والمجتمع والسلطة، والأخيرة هي ما يطلق عليه هنا المواطنة.

وحيث أن الهوية–الشعور بالإنتماء– وبالتالي الولاء مرتبط بما يتحقق للفرد من حماية ومن إشباع للحاجات، فإنه من المتوقع عندما تكون القبيلة قوية في مواجهة الدولة أو في مواجهة القبائل الأخرى كما هو الحال في اليمن أن ترتبط هوية الفرد وبالتالي ولائه بالقبيلة وليس بالدولة، ويؤدي وضع مثل هذا الى جعل الحقوق التي يحصل عليها الفرد والواجبات التي يؤديها مرتبطة بشكل أساسي بقوة القبيلة التي ينتمي إليها وليس بالترتيبات الدستورية والقانونية، وفي حين تعتبر المواطنة، وفقا لمبدأ المساواة، علاقة قانونية مباشرة بين الفرد والدولة ودون وسطاء، فإن قوة التنظيم القبلي في مواجهة الدولة وقيامه على فكرة الجماعة وليس على فكرة الفرد المواطن تجعل علاقة أبناء القبيلة بالدولة علاقة غير مباشرة وتمر عبر وسطاء هم شيخ أو شيوخ القبيلة المعبرين عن مصالح أبنائها (الفقيه،2013).

فالتنظيم القبلي إذا يخلق مواطنة تدرجية، فحقوق وواجبات أبناء القبيلة في مواجهة الدولة تختلف عن حقوق وواجبات شيخ القبيلة في مواجهة الدولة، كما أن حقوق وواجبات أبناء قبيلة قوية ومتماسكة تختلف عن حقوق وواجبات أبناء قبيلة ضعيفة، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مصلحة شئون القبائل والمرتبات والإعتمادات التي تصرف للمشايخ فقط لكونهم مشايخ وبحسب ثقل قبائلهم، وجاءت كذلك فكرة الإمتيازات الأخرى التي تمنح للمشايخ بحسب قوة قبائلهم من درجات وظيفية وسيارات، ومرافقين ومنح دراسية وغير ذلك، ويؤدي التعدد القبلي إلى جعل الصراع السياسي داخل المجتمع صراع جماعات وهويات أولية عوضا عن أن يكون صراع أفراد أو هويات سياسية حديثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كالأحزاب مثلا، وتسعى كل قبيلة، في ظل صراع الجماعات، إلى الوصول الى السلطة بطريقة أو اخرى لتعمل بعد ذلك على السيطرة على الدولة والثروة.

وتساهم العصبية القبلية بشكل كبير وشأنها في ذلك شأن الهويات الأخرى في تفشي المحسوبية والفساد في أجهزة الدولة، كما أن شيوع العصبيات القبلية يؤدي إلى إهدار حقوق المواطنين الذين لا ينتمون الى عصبيات قوية، ويعمل العرف القبلي على إعادة إنتاج نفس المبادئ والقيم التي يقوم عليها التنظيم القبلي، ويؤدي العرف كثقافة وكقواعد قانونية ملزمة وإن كانت غير مكتوبة إلى الحفاظ على إختلالات المواطنة، ولم يغير الإنتقال الشكلي إلى الدولة في الحالة اليمنية من الوضع كثيرا، فالقواعد العرفية التمييزية وجدت طريقها إلى بعض القوانين المكتوبة (الفقيه،2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آليات النظام السياسي القبلي في التعبير عن إحتياجاته ومطالبه

يسعى النظام السياسي القبلي لتحقيق مطالبه وإحتياجاته عبر قنوات وآليات عدة ، من أهمها : المؤتمرات القبلية ،والقطاع (أو التقطّع القبلي) ، والإختطاف ، ويمكن بيانها كالآتي (أبو غانم ،1991 :75-77):

أولاً: المؤتمرات القبليَّة :

تعتبر المؤتمرات القبلية من أهم قنوات النظام السياسي القبلي وآلياته ، في التعبير عن إحتياجاته و مطالبيه،

حيث شكلت هذه المؤتمرات ظاهرة ، سلمية تسعى القبائل اليمنية – عبرها – إلى تحقيق مطالبها وإحتياجاتها الإقتصادية ، كالتأكيد على ضرورة الإهتمام بالريف ووضع خطة للتنمية الإقتصاية ، ومطالبة : " الحكومة بتوزيع المشاريع الإنمائية على مختلف المناطق اليمنية دون أن تستأثر منطقة على آخرى"، كما أكدت بعض القبائل على ضرورة تحقيق مطالبها الإجتماعية ، والسياسية .

وكانت هذه المطالب تخص القبائل ذاتها ، مثل " العمل على حل المشاكل التي تنشأ بين قبيلة وأخرى ، أو داخل أية قبيلة بالوسائل العرفية المتفقة مع الأصول الشرعية مع مراعاة نظم وقوانين الدولة بعيدا عن النعرات القبلية ، وكذلك ضرورة السعي لـ" إعطاء (قبائل) بكيل الحصة التي تتناسب مع وزنها على صعيد التمثيل السياسي في البلاد ، إما في مجلس النواب أو في الحكومة والمؤسسات الكبيرة ؛ أو ترتبط هذه المطالب بإحتياجات الوطن اليمني كله (مجتمعاً ودولة) ، كضرورة الحفاظ على الوحدة اليمنية ، وتعزيز " الفهم الواعي بأهمية وحدة الوطن اليمني ، والسعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لـ" منع سياسة الحكومة الهادفة إلى إفقار المجتمع وتجويع الشعب اليمني (الظاهري، 2004: 211-212).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : القطاع أو التقطيع القبلي في اليمن :

سيتم هنا بيان مفهوم " القطاع " أو " التقطيع القبلي" ، وأسبابه ، والغرض من إنتشاره في اليمن ، يقصد " بالقطاع " أو التقطيع القبلي : " قيام قبيلة أو (قبائل) بقطع الطريق العام ، وتوقيف حركة السير فيه بهدف تحقيق مطالب القائم (أو القائمين) بالقطاع أو التقطع ، حيث يقوم المتقطع بمحاولة الإستيلاء على بعض ممتلكات الشخص أو الجهة الموجه ضدها التقطع (سواء كانت قبيلة أو سلطة حاكمة) ،كأخذ سيارة أو توقيف شخص أو أشخاص، وإحتجازهم حتى يتم تنفيذ مطالب القائم بهذا القطاع (أو التقطع).

وعملية القطاع أو التقطع ، قد تقوم بها قبيلة (أو قبائل) ضد قبيلة أو (قبائل) أخرى ، وقد تكون موجهة ضد الحكومة وموظفيها، أما عن أسباب القطاع أو التقطيع القبلي . وأهدافه : فيرى بعض شيوخ القبائل اليمنية، أن من أسباب هذه " التقطعات القبلية" في اليمن:

1- "غياب العدل وعدم تنفيذ الدستور والقانون والنظام ، وشريعة الله ، وغياب العدل في كل ما يهم المواطن اليمني"

2- " إهمال الدولة وعدم إحترامها – عبر مسؤوليها – للقوانين ، وعدم إنصاف المظلوم من الظالم ،إن القبيلة أو القبائل عندما لا تنصف ممن أخذ حقها ،وفي حالة عجز الدولة عن رد الحق إلى أصحابه، تلجأ القبائل إلى التقاطع (قطع الطريق)، بسبب غياب العدل وعجز الدولة عن القيام بواجباتها ما سبب إنتشار ظاهرة القطاع وإستشرائها في كثير من مناطق اليمن (أبو غانم:1991: 75-77).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما أهم أهداف بعض القبائل اليمنية من قيامها بالقطاع أو التقطع القبلي :

- "الضغط على القبيلة (أو الدولة) لإجبار المطلوب أو الشخص المتمرد الرضوخ وبذل الحق ، بمعنى إجبار القبيلة (أي قبيلة الجاني) برد الحق إلى صاحبه ، أو ما يمكن تسميته بـ (القطاع من أجل الرد المرد) بمعنى أن ترد صاحبك إلى الحق " .
- الوصول إلى شيء من العدل بأقل خسارة سواء خسارة مادية أو دموية (المقصود هنا خسارة الأرواح) ، وكثير ما يحل العدل بين الأطراف في القطاع أو التقطع القبلي ، وبين القبائل والدولة (عندما تكون طرفاً في هذا القطاع) (الظاهري،2001: 214).

أثبتت القبائل أنها أفضل حتى من الحكومة في الحفاظ على السلم، فعندما تدهور الوضع الأمني في المناطق القبلية في الأشهر الأولى من الإحتجاجات، إنسحبت القوات الحكومية من الطرق الرئيسة وتعرض الكثير من المسافرين إلى النهب وسرقة السيارات في بعض الأحيان، بعدها نشرت القبائل مسلحيها على نقاط التفتيش التي كان الجيش يسيطر عليها، وتمكنت من تأمين معظم الطرق، وفي أعقاب مغادرة محافظ مأرب المدينة، تعاون زعماء قبليون من قبيلتي الأشراف وعبيدة مع المسؤولين المحليين من أجل التوصل إلى إتفاق لتقاسم المسؤولية في ظل عدم وجود تمثيل حكومي رسمي، وفي محافظة شبوة، عقدت قبيلة خليفة إتفاقاً مع قوات الأمن يقضي بتشكيل لجان محلية وتقاسم المسؤولية عن تأمين المرافق الحكومية، وفي محافظة الجوف، أدت وساطة قبلية قام بها زعماء قبليون من منطقتي شبوة والجوف إلى وقف العنف بعد مقتل المئات في إشتباكات بين الحوثيين والقبائل المحلية، بشكل عام، شهدت المناطق القبلية إنخفاضاً ملحوظاً في أعمال العنف خلال العام 2011، على الرغم من أن الأسباب الحقيقية تبقى موضع نقاش بعض أبناء القبائل عزوا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السبب في ذلك إلى انشغال القبائل بالوضع العام في اليمن، ويربط آخرون إنخفاض مستوى العنف إلى حقيقة أن القبائل تولت المسؤولية الكاملة عن، والإشراف على شؤونها، ومع ذلك يقول آخرون أن السبب الرئيس هو أن الأموال التي تتدفق عادة من المسؤولين الحكوميين الفاسدين على القبائل من أجل تأجيج النزاع قد نضبت، القبائل أيضاً معادية للإيديولوجيا بصورة فطرية، وهي تخشى تأثير الجماعات المتطرفة، مثل القاعدة، التي تسعى إلى إستبدال الثقافة القبلية والبنية الإجتماعية بقادة جدد وأجندات جديدة، وقد أدى فشل صانعي القرار في الغرب في إدراك هذا الأمر، وفي العمل مع القبائل، إلى الحد من الجهود لمقاومة تنظيم القاعدة. (الدوسري، 2012: 7)

برز أحد الأمثلة على ذلك في كانون الثاني 2012، عندما إستولى مئات المتشددين من أنصار الشريعة، وهي جماعة يُزعم أن لها صلات بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، على القلعة القديمة ومسجد العامرية في قلب رداع، وأطلقوا سراح مئات السجناء من السجن المركزي، وبسبب قلقها إزاء هذا الوضع، وضعت القبائل في منطقة رداع الأوسع إستراتيجية متعددة الجوانب لمنع المتشددين من السيطرة على المدينة. ونشرت القبائل الكبيرة، مثل قيفة والحطيمة وآل سرحان، مسلحين لحراسة المباني الحكومية والمواقع العسكرية والأمنية، بحيث لا يتمكن المتشددون من الإستيلاء على تلك المباني، كما حاصرت المسلحين لمنعهم من التوسع في المدينة، في الوقت نفسه، بدأت لجنة الوساطة القبلية التي ضمت محكّمين قبليين بارزين من رداع ومحافظة ذمار، مفاوضات مكثفة مع المسلحين وتمكنت في نهاية المطاف من إقناعهم بالمغادرة، وتوقفت قبيلة زعيم جماعة أنصار الشريعة طارق الذهب، الذي قاد المسلحين إلى رداع، عن توفير الحماية له لأنه ارتكب عملاً مشيناً وحرمته من الغطاء القبلي الذي كان هو و بعض المتشددين يعتمدون عليه، وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قتل على يد واحد من أخوته الأكبر سناً، وهو زعيم قبلي، في منتصف شباط 2011(الدوسري، 2012: 8).

على الرغم من أنه كان في وسع القبائل أن تطرد المتشددين بالقوة، إلا أنها أختارت التفاوض بدلاً من ذلك، إذ تدرك القبائل أن العنف سيؤدي ببساطة إلى تفاقم النزاعات القبلية الحالية في مناطقهم، ومع ذلك لم تحقق القبائل مثل هذا النجاح في أماكن أخرى من البلاد، وهو ما يبدو صحيحاً خصوصاً في المناطق الأقل قبلية، على سبيل المثال كان من المستحيل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض في محافظة أبين عندما استولى عليها المتشددون في أيار 2011، لأن التركيبة القبلية والحكومة هناك ضعيفتان، ويساعد نظام حل النزاعات القبلية على إدارة النزاعات حول الخدمات التنموية والموارد الطبيعية، والنزاعات بين الشركات والمجتمعات المحلية، وهو في هذا الصدد يساعد على إحتواء ومنع تصاعد العديد من النزاعات التي قد تتحول إلى نزاعات عنيفة بموجب العرف القبلي من المفترض أن تكون الأماكن التي تخدم المصلحة العامة، مثل المساجد والمدارس والمستشفيات والأسواق، ملاذات آمنة (مناطق مهجرة) حيث لا تتقاتل القبائل ولا تجوز أعمال العنف فيها، أحياناً يمكن أن تكون المدن والقرى أيضاً مناطق مهجرة، وبحسب التقاليد والأعراف، فإن المناطق التي يسكنها الشيوخ البارزون يجب أن تُحترم كمناطق مهجرة، بحيث يسهل على أولئك الذين يريدون المساعدة في حل النزاعات من هؤلاء المشايخ الوصول إليهم، على سبيل المثال قرية الروض في محافظة الجوف منطقة مهجرة لأن فيها سوقاً كبيرة ويسكن فيها شيخ المراغة البارز محمد العجي(الدوسري، 2012: 8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هنالك شعور قوي بين أبناء القبائل بأن النظام اليمني يحاول تصوير القبائل على أنها تشكل عقبة أمام التنمية، وذلك من أجل الحصول على الأموال من الحكومات الغربية، وغالباً ما تذهب تلك الأموال إلى جيوب أفراد في النظام، ويشعر أبناء القبائل بأن الحكومة تتجاهل الأمر عمداً عندما يتم تحويل المنافع من النفط والغاز، الذي يتم إستخراجه من المناطق القبلية، على الأفراد والمدن في حين تبقى القبائل محرومة من الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه، وثمة إستياء متزايد بين القبائل حول قيام الحكومة، وسماحها، بتوجيه ضربات جوية تستهدف ما يعتقد أنهم أعضاء في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والتي أسفرت عن مقتل عشرات المدنيين الأبرياء في المناطق القبلية منذ كانون الأول/ ديسمبر 2009، بما فيهم نائب محافظ مأرب(Independent, 2010).

يتميز النظام السياسي الذي عرفته القبائل بأنه نظام يصبح فيه النفوذ السياسي وسيلة للقوة وجمع الثروة غير الخاضعة إلى المساءلة، وقد أثارت المنافسة السياسية غير العادلة إشتباكات عنيفة بين القبائل خلال الدورات الإنتخابية السابقة في رداع، على سبيل المثال، أدى إشتباك بدأ بسبب المنافسة بين المرشحين لعضوية أحد المجالس المحلية في العام 2006 إلى نزاع قبلي قُتل فيه ما لا يقل عن 47 شخصاً، وقد تم الإبلاغ عن وقوع أعمال عنف تتصل بالإنتخابات في مناطق الجوف ومأرب وعمران وذمار وغيرها من المناطق القبلية أيضاً(الدوسري، 2012: 12).

تشمل الأسباب الأكثر شيوعاً للنزاع بين القبائل النزاعات على الحدود، التي تختلف فيها قبيلتان حول حدود أراضيهما، والنزاعات على الأراضي المشاع السابقة، والنزاعات على استخدام الأراضي، بما في ذلك المراعي وتوزيع المياه، والخلافات حول إدارة المياه والوصول إليها، وتكون في العادة على الآبار أو مصادر المياه الأخرى مثل الأودية (مجاري الأنهار الجافة التي تعتبر هامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال موسم الفيضان). وتسببت الخلافات حول مشاريع التنمية أيضاً في حدوث النزاعات، كما هو حال وجود شركات النفط والغاز، وفي الواقع، حدثت زيادة مطردة في النزاعات القبلية منذ العام 1990 في المناطق القبلية في مأرب والجوف وشبوة.

لعبت ثورة سبتمبر 1962م في سنواتها الأولى، دوراً إيجابياً في الحد من نفوذ القبيلة، حيث بدأت آنذاك تتشكل ملامح لنواة دولة ومؤسسات وطنية، لولا الحرب الأهلية وتطورات الصراع المرير التي تمخض عنها إنقلاب نوفمبر 1967م وما لحقه من تداعيات، ليعطي القبيلة، وفقاً لإحدى الدراسات، دفعة قوية ترتفع بها من قاع المجتمع إلى صدارة الحكم والتحكم بالسلطة والثروة ، ناهيك عن إستيلاء المجاميع العسكرية من الأصول الريفية لاحقاً على السلطة، ليحل الإنتماء القبلي والجهوي محل الإنتماء للدولة والمجتمع، إن سلطة ما قبل الدولة التي نشهدها تنتج مجتمعاً على شاكلتها، كما أن الدولة التي تأتي من رحم القبيلة ورحم المؤسسة العسكرية ليست بدولة ديمقراطية، لأن كلا المؤسستين، القبلية والعسكرية، ليستا ديمقراطيتين، ولأن النظام السياسي الناتج عنهما لا يفسح المجال أمام التحديث السياسي والبناء الديمقراطي(الصلاحي، 2007).

وحسب دراسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتقييم الفساد في اليمن، فإن الفساد الإقتصادي والسياسي الكبير يعكس في تركيبته سيطرة رجال القبائل الشمالية على الدولة منذ عام 1970م، عن طريق حضورهم الفاعل في سلك الضباط العسكري، فقد أصبح هناك خمس مجموعات رئيسة من النخب التي تستحوذ وتتقاسم المصالح، أهمها وأكثرها قوة وتداخلاً هما: نخبة قبائل الشمال ونخبة ضباط السلك العسكري، اللتان تجمع بينهما درجة عالية من التوافق والإنسجام، ثم تأتي نخب رجال الأعمال المتطفلة والنخب الصغيرة الأخرى، لقد تزايد النفوذ القبلي في السلطة، يوماً عن يوم،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبدلاً من أن تمتد سلطة الدولة إلى المناطق القبلية في الشمال، زادت سيطرة القبائل على الدولة، خاصة بعد حرب 1994 الأهلية التي سيطرت فيها النخب القبلية بشكل متزايد على موارد البلاد، بفضل هيمنتها على الصف الأعلى لقيادة القوات المسلحة والأمن وبعد أن أمكن تحجيم وعزل التيار المدني التحديثي الذي كانت تمثله نخب التكنوقراط القادمة بالوحدة من الجنوب. (الوكالة الامريكية للتنمة الدولية ،2006 :2-4)

أدت هزيمة الجنوبيين في حرب 1994 إلى تعزيز تركيبة الفساد الإقتصادي والسياسي في اليمن، فلقد صودرت الأراضي والمشاريع والموارد والمصادر الأخرى الجنوبية، ووهبت للنخب الشمالية وتحاول السلطة تهدئة الجنوبيين عن طريق التمثيل السياسي (رئيس الوزراء يكون دائماً من الجنوب) وعن طريق توزيع عقود ضخمة مربحة وإمتيازات إقتصادية أخرى(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2006: 5).

وبتوحيد المؤسستين القبلية والعسكرية، ذات الجذر الواحد والنشأة الواحدة، وتزاوجهما بالسلطة، تمهد لها الطريق للتكالب والاستحواذ النهم على الموارد والمقدرات، وساعد إصطفافها المشترك على تعزيز مواقعها وإستمرار بقائها في السلطة والوقوف معاً في مواجهة أية مشاريع أو محاولات لبناء الدولة الحديثة، كما أن هيمنة هذه القوى على السلطة ووقوفها ضد قيام دولة القانون مكنها من فرض الأعراف والعادات القبلية التقليدية في كل اليمن وأصبحت "الزعامات" القبلية تلعب دوراً كبيراً يفوق حجمها بما لا يقاس، معتمدة في ذلك على (المخلافي،2002: 47-48):

- إلتقاء مصالح القبيلة مع الشرائح الطفيلية في رفض سيادة القانون والإنحراف بالسلطة إلى ممارسة الفساد والثراء غير المشروع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التيارات السياسية التي تستخدم الخطاب الديني وتكفر دعاة التغيير والتحديث.
- إنتشار الفساد السياسي الذي يشمل إستخدام القوة والنفوذ والرشوة ويفضي إلى إفساد القضاء.

إن القوى التقليدية القبلية العسكرية هي الكيان الفاعل والمحوري في تركيب السلطة والدولة في اليمن، الذي يحول دون بناء دولة المؤسسات والنظام والقانون.

لقد عمدت السلطة في كثير من الحالات إلى تجميد العمل بالقوانين وأحكام القضاء وإستبدالها بالأعراف والعادات القبلية التي تم تعميمها، حتى على المحافظات الجنوبية والشرقية، فضلاً عن أن تزايد الهيمنة القبلية/العسكرية في اليمن وإتساع نفوذها قد ولد وضعاً فاسداً مستشرياً تستحوذ فيه النخب القبلية والعسكرية على حصة الأسد من عقود المناقصات والمقاولات والصفقات الحكومية والوكالات التجارية والخدمية، ما خلق شريحة رأسمالية طفيلية "طارئة" على حساب المؤسسات الإستثمارية المنتجة والعريقة، وعلى حساب دولة النظام والمؤسسات، وليصبح الفساد أحد أهم آليات التراكم الرأسمالي في اليمن (حيدر، 2007: 4).

الحقيقة أن التحالف العسكري/القبلي الحاكم قد وسع من دائرة مصالحه، وتنوعت كثيراً مصادر وأشكال فساده، إلا أن أهمها على الإطلاق، بحسب دراسة تقييم الفساد في اليمن الصادرة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووفقاً لما سبق الإشارة إليه، تتمثل في (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،2006) :

- توزيع وتقاسم عقود المشتريات الحكومية والوكالات التجارية والخدمية، خارج إطار النظام والقانون.
- تخصيص ميزانيات ورواتب دائمة لمشائخ القبائل النافذين ضمن الموازنات العامة للدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يسمح لكبار الضباط من قيادة الوحدات العسكرية والأمنية الرئيسة بتضخيم تعداد أفرادهم الواقعين تحت إمرتهم، أي إضافة قوائم بأسماء جنود وهميين غير موجودين (الأسماء قد تكون إما لأفراد موجودين ولا يذهبون للعمل أو لأفراد وهميين تماماً)، وبالتالي عند إستلام الإعتمادات والرواتب والمخصصات الغذائية والتموينية والأسلحة والذخائر والملابس...إلخ، تذهب مستحقات ومخصصات الأفراد الوهميين، الذين يقدرون بالمئات والآلاف في معظم الوحدات، إلى جيوب هؤلاء القادة، يساعدهم في ذلك الغياب الكامل لأية رقابة أو مساءلة رسمية.
- الفساد عبر المؤسسة الإقتصادية اليمنية (المؤسسة الاقتصادية العسكرية سابقاً) والتي يديرها ضباط مقربون للسلطة العليا، حيث تنشط هذه المؤسسة في كل المجالات التجارية والإستثمارية دون حدود، بل إنها تسيطر على عدد من المشاريع الرسمية وعلى مساحات شاسعة من الأراضي التي تستولي عليها بحجة الإستفادة منها للإستخدام العسكري، ثم يتم الإلتفاف عليها والمتاجر بها لحساب أشخاص، مع العلم أن أبواب المؤسسة الإقتصادية اليمنية موصدة تماماً أمام فاحصي ومدققي الحسابات المالية ولا يجرؤ أياً كان من الإقتراب منها أو إثارة أي نوع من أنواع المساءلة أو المحاسبة، كونها تحت رعاية وحماية السلطة العليا (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،2006).
- إيعاز السلطات العليا لعدد من كبار قادة الوحدات العسكرية والإدارية، وجميعهم من الأقارب أو المقربين، بتغيير الحسابات البنكية الرسمية لوحداتهم، لتصبح بالأسماء الشخصية لأولئك القادة، أو أن تفتح إلى جانب الحسابات الرسمية، التي تظل في الغالب شكلية، حسابات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنكية أخرى موازية لنفس الوحدات ولكن بالأسماء الشخصية للقادة إياهم، بحيث يتسنى لهم، وللسلطات العليا أيضاً، الحرية الكاملة للصرف والإنفاق غير القانوني من إعتمادات وميزانيات وحداتهم دون الرجوع إلى إجراءات وضوابط الصرف، وبالتالي دون مساءلة أو محاسبة (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،2006).

- إن الإنتساب إلى الوحدات العسكرية والأمنية، وإلى الكليات الحربية والشرطة، وكذلك الترقيات والتعيينات أصبح في معظمه حكراً على مناطق وقبائل بعينها، دون غيرها، وموزعاً على حصص أو "كوتات" لكبار القادة والنافذين في مراكز الفساد، أما تعيين أو تنصيب قادة الوحدات العسكرية والأمنية، بإستثناء التعيينات الشكلية لوزير الدفاع ورئيس الأركان ونوابه الذين لا يمتلكون سلطات فعلية، فبابه مغلق تماماً على نطاق الأقارب والمقربين جداً ومقصوراً على مستوى القبيلة الموالية (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،2006).

وقد أيدت معظم القبائل اليمنية الوحدة وبرز ذلك من خلال :

- تأييد معظم القبائل لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، فإذا كانت الإرادة السياسية الحاكمة في كلا شطري اليمن ، قد حققت الوحدة اليمنية فإن غالبية القبائل أيدت إعادة تحقيق هذه الوحدة ، ولم تعارضها
- إتسام كثير من المؤتمرات القبلية بأبعاد وطنية قومية حيث تميز كثير من هذه المؤتمرات بـ" قبلية الموقع " و " وطنية الأهداف والمطالب " (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،2006).
- إنه في حالة تعرض الدولة اليمنية لخطر خارجي ، يهدد كامل الوطن اليمني (قبائل ودولة)، فإن الولاء"الأوسع" لليمن يستدعي ويستنفر لدى جميع اليمنيين لأنه في هذه الحالة لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعارض بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة فالقبيلة جزء من الدولة ، وأراضي القبائل وحدودها جزء من إقليم الدولة اليمنية الواحدة وبالتالي فالولاء هنا لليمن أولاً .

إن إستقراء التاريخ السياسي لليمن يؤكد أن القبائل اليمنية كانت تقف إلى جانب الدولة الأم حين تعرضها لخطر خارجي ، ومن الأمثلة التاريخية في هذا السياق ، مقاومة اليمنيين جميعاً بما فيهم القبائل للغزو التركي على اليمن لدرجة أن اليمن عُرفت تاريخياً بأنها مقبرة .

إن الإنتقاص من الحدود الجغرافية للدولة اليمنية يعني ضمنياً إنتقاص حدود بعض القبائل ،لأن القبائل اليمنية غالباً ، قبائل مستقرة غير مترحلة ، مرتبطة بالأرض ولها حدودها الجغرافية المعروفة ، كما أن وجود ما يمكن تسميته بـ" الوعي بإقليم القبيلة" يعزز بدوره " الوعي بإقليم الدولة اليمنية " ويساهم في الحفاظ عليه (الظاهري ، 2004 : 40).

إن تتبع مواقف كثير من القبائل اليمنية من أزمة الإنفصال التي نشبت عام 1994 ؛ يدفع إلى القول بوجود وعي قبلي بضرورة الدفاع عن الوحدة ، ورفض الإنفصال ومن شواهد هذا الإستنتاج ومؤشراته مايلي:

- رفض غالبية القبائل لمحاولة إعادة تشطير اليمن الواحد ، وتمسكها بالوحدة اليمنية .

حيث قام أبرز شيوخ القبائل اليمنية ورموزها بالوساطة بين الأطراف السياسية الحاكمة ؛ بهدف إحتواء الأزمة السياسية التي تفاقمت منذ (آب/ أغسطس1993) وقد طالب شيوخ القبائل اليمنية من طرفي الأزمة اليمنية (المؤتمر الشعب العام والحزب الإشتراكي اليمني) ضرورة الإحتكام إلى المؤسسات الدستورية ، كما حذرت القبائل اليمنية من إحتمال قيام حرب(يمنية – يمنية) (الظاهري،2004 : 221) وعند نشوب هذه الحرب، أعلن بعض زعماء القبائل حيادهم تجاه الحرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأزمة الإنفصال اليمنية، وشارك رجال القبائل اليمنية كأفراد في النظام السياسي (الرسمي– التحكيمي).

– حسم الحرب (اليمنية – اليمنية) لصالح الوحدة، ولو كانت المعارك بين القبائل لا تتمتع بوجود وعي بهويتها اليمنية ، لطالت الحرب وإمتدت كشأن الحروب القبلية ، ولما أنتهت في شهرين رغم التدخلات الخارجية في هذه الحرب .

إن المشكلة الرئيسيه في الدولة اليمنية تكمن في توزيع السلطة ومحاولة التغلب على ضعف الدولة في مواجهة تفتت السيطرة الإجتماعية هو المشكلة الرئيسية ، وفي هذا الإطار نشأت مؤسسات عديدة أو تم حلها، وإعتبرت المنافسة بين النخب وسياسة البقاء بشكل جماعي جزء من العلاقات بين الدولة والمجتمع ، جاء إنشاء هيكل جديد للقيادة والسيطرة على المجتمع بتغييرات مؤسسية حيثما تم إعادة توزيع السلطة وشهدت فترة مابعد حرب 1994 صراعاً ضمنياً جديداً زاد وضوحاً بعد إجراء الإنتخابات البرلمانية الثانية التي عمقت الخلافات بين القوى السياسية في اليمن ونشلأ نظام توافقي سيطرت فيه المصالح على نظم الحكم (سيف،2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : الآثار المترتبة على دور القبيلة في الحياة السياسية اليمنية

إرتبطت القبيلة في اليمن بالعمل السياسي ، إرتباطها بالعلاقات الثقافية والإجتماعية بداخل القبيلة نفسها، فكلما كانت القبيلة أكثر إنسجاماً وترابطاً ببعضها وبزعاماتها ، كلما كانت أكثر قوة ، وبالتالي أكثر قرباً من السلطة وأكثر تأثيراً فيها (سلباً أو إيجاباً) بحسب نوعية هذه العلاقة ، التي تحدد في الغالب حجم المصالح المتبادلة بين القبيلة والسلطة أو الدولة، والتركيبة القبلية في اليمن ليست معقدة، لا في شكلها الإجتماعي ، ولا في توزيع السلطة بداخلها ، ولكنها معقدة في تأثيرها في المجتمع وعلاقتها بالسلطة .

ولعل إنخراط القبيلة في العملية السياسية هو عامل سلبي فالممارسة السياسية السليمة لا تتيح مساحة ممكنة للقبيلة كـ"قبيلة"، أي ككيان واحد يترابط عبر شكله التقليدي المعروف الذي لا يتلاءم والممارسة السياسية الحديثة. كما أن بنية القبيلة نفسها لا تسمح بالتفاعل السياسي السليم، والفرد إذا نظر إليه من خلال القبيلة لا يمكن إلا أن يكون مستخدما، ولا يمكن أن يجسد تلك الوحدة الرئيسة الفاعلة التي يستند إليها المجتمع المدني.

أن "الدولة والسلطة هما في علاقتهما بالمجتمع وجهان لعملة واحدة، فالدولة أجهزة وهياكل ومؤسسات والسلطة (الحكومة أو الحكم) هي عملية إستخدام أو سوء استخدام هذه الأجهزة والهياكل والمؤسسات بواسطة النخبة المهيمنة على رأس الدولة ، وأنه يمكن لأفراد المجتمع (ومنهم القبائل) أن يثوروا على السلطة المستبدة والغاشمة غير الشرعية، ويتمردوا عليها دون أن يخضعوا وجود دولتهم للشك لأن المرادفة بين شرعية الحاكم السياسي وبين شرعية الوجود السياسي للدولة يدفع إلى الوقوع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في براثن المطابقة بين شرعية "شخصانية" السلطة وشرعية الدولة " كمؤسسات سياسية (الظاهري ، 2004: 88).

ورغم مرور أكثر من ستة عقود على قيام الثورة في 1962 إلا أن العرف القبلي لا يزال حاضراً في معظم القضايا صغيرة وكبيرة ، وتلجأ الدولة في كثير من الأحيان إلى احالة قضايا ثأر وأرض ، وخلاف قبائل مع مؤسسات الدولة إلى مشائخ ، ووجاهات قبلية لحلها بالعرف القبلي ونظام التراضي ، ويرجع هذا إلى ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في :

- ضعف هيبة الدولة وعدم القدرة على بسط سلطتها على كل المناطق والجهات وغياب مشروع نهضوي يستهدف تحديث المجتمع .
- عدم كفاية وعدالة أجهزة القضاء ، وتدخل السلطة في شؤون القضاء ، الأمر الذي جعل القضاء ومؤسسات الدولة ، بما فيها أجهزة الأمن ، تتأثر بالمجتمع وليس العكس.
- غياب إنتشار الوعي الثقافي المطلوب لبناء الدولة الحديثة في أوساط المجتمع .

وهناك سبب آخر لا بد من الإشارة إليه لأهميته وتأثيره ، بل وسطوته في المجتمع ، ذلك هو عامل التوازن الذي تمتلكه الأحكام العرفية القبلية التي تجمع بين المرونة والقوة في آن ، وهذه الأحكام التي يقررها المعنيون من الوجاهات القبلية تجاه قضية محددة ، تجمع أيضاً بين الفصل أو الحل القطعي، وبين الرضا والقبول ولزوم التنفيذ ، وهو ما يغلب عرف القبيلة على نظام الدولة ، الذي يخضع للروتين وفساد الأمزجة .

وسلطة القبيلة لا تقف عند هذا الحد بل كانت تتعداه لتصل إلى مستوى تحديد فيمن يجب أن تكون الإمامة في البلاد، وحادثة إستدعاء زعماء القبائل اليمنية للإمام يحي بن الحسين الرسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في نهاية القرن التاسع الهجري من الحجاز ليحكم اليمن هي خير مثل يمكن أن نسوق عليه في هذا المجال ، وقد تعددت الروايات حول حالات رئاسية (إمامية)تشاورت فيها الزعامات القبلية ، أو إستشيرت ، وكانت لها في أوقات كثيرة الكلمة الفصل ، ومنها دور القبائل في مناصرة دعوة الإمام يحي بن محمد حميد الدين ، ومبايعته إماماً لليمن بعد وفاة والده الإمام المنصور، ومن ثم الحرب في المقاومة اليمنية ضد الإحتلال التركي 1872–1918. ويأتي دعم القبيلة للسلطة مقابل الحفاظ على مصالح زعمائها، وعدم منازعتهم السيطرة على "الرعية" الفلاحين ، أو التدخل في شئون إستغلال بعضهم للأراضي الزراعية ، والمشائخ عادة يعتبرون من كبار الملاك ، وهم يلعبون دوراً كبيراً في حياة البلاد السياسية، ويروي الرئيس الأسبق القاضي عبد الرحمن الأرياني واقعة تدلل على مفهوم الملكية الإقطاعية المفرطة لبعض شيوخ القبائل في مناطقهم وخاصة في المناطق التهامية والسهلية كالحديدة وإب وتعز وإمتداداتها ، تقول الرواية أن الإمام الناصر أحمد بن يحي حميد الدين كلف القاضي الأرياني بمهمة الطواف في بلاد العدين ، ولما كان في طريقه إلى مركز الحاكم هناك بالقرب من المذيخرة ، صدف أحد المزارعين فسأله : أين منزل الحاكم ؟ فأجاب المسكين وعلامات الخوف بادية علي وجهه مرتبكاً :" هذه الأرض حق الشيخ ، وهذا أبَّيْت (الدار) مشيراً إلى كوخه المبني من الطين والحجر حق الشيخ وأَبَّقَرَة (الجاموس) حق الشيخ ، وأمَّرة (الزوجة) حق الشيخ" (الروحاني،2008: 57).

إلا أنه عندما إندلعت الإحتجاجات السلمية في اليمن، مطلع فبراير 2011، مطالبة بإسقاط النظام، كان حضور القبيلة في المشهد السياسي لافتاً للإنتباه ومؤثراً على مسار الأحداث فالسلطة والمعارضة اليمنية اعتمدتا أولاً إستراتيجية الحشود في التصعيد السياسي للإحتجاج وكانت القبيلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جزءاً من لعبة التوازنات تلك، التي يشهدها المسرح السياسي في اليمن فإنضمامها لصف أحد الأطراف السياسية يمنحه ثقلاً أكبر، يساعده على تحسين موقعه التفاوضي، وتغيير شروط اللعبة السياسية لصالحه، لقد شهدت حركة الإحتجاجات المناهضة للرئيس علي عبد الله صالح انضمام مجلس التضامن الوطني الذي يقوده الشيخ حسين الأحمر إلى صفوف المعتصمين في الثاني والعشرين من فبراير 2011، للمطالبة بإصلاح الأوضاع السياسية في البلاد ورحيل الرئيس صالح عن كرسي الحكم،وبعد مرور أربعة أيام فقط إزداد الوضع تعقيداً على النظام الحاكم بإعلان قبيلتي حاشد وبكيل إنضمامهما إلى حركة الإحتجاج السلمي في السادس والعشرين من فبراير الماضي، تضامناً مع المتظاهرين السلميين في صنعاء وتعز وعدن وكان من أبرز الشخصيات القبلية التي أعلنت تأييدها لما يسمى بالثورة السلمية، الشيخ أمين العكيمي، رئيس مؤتمر قبائل بكيل كبرى القبائل اليمنية، والشيخ صادق الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد، الذي جاء إلتحاقه في أعقاب فشل دور الوساطة الذي لعبه مع بعض العلماء بين الرئيس صالح وأحزاب (اللقاء المشترك) المعارضة (صحيفة العربي،2011).

قامت دول مجلس التعاون الخليجي بدور محوري في الإشراف على عملية نقل السلطة في اليمن، إذ دفعها إلى ذلك الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة لمنطقة الخليج وشبه الجزيرة والمملكة العربية السعودية تحديداً. وقد نص الإتفاق الذي وقعه الرئيس السابق، في 23 نوفمبر 2011، على توقيتات زمنية محددة لعملية نقل السلطة، تبدأ بتشكيل حكومة وفاق وطني خلال سبعة أيام منذ اليوم الأول للإتفاق بنسبة 50% مناصفة بين الحكومة والمعارضة، وعلى أن يصبح نائب الرئيس (عبد ربه منصور هادي) هو الرئيس الشرعي بالإنابة، بعد تصديق مجلس النواب على إستقالة الرئيس،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحدد الإتفاق توقيت عقد الإنتخابات الرئاسية، وإنشاء لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد يتم عرضه على إستفتاء شعبي، ووضع جدول زمني لإنتخابات برلمانية جديدة، يقوم على أثرها الحزب الفائز بتشكيل الحكومة (سلامة، 2012).

ويرى المحللون والمتابعون للشأن اليمني أن تراجع دعم القبائل للرئيس اليمني ونظامه منذ إندلاع الإحتجاجات، وإستمرار توافدها لساحات الإعتصام، أضعف كثيراً من موقف الرئيس، بعد تعالي أصوات المناوئين لحكمه والمطالبين بإسقاطه، إذ لم تعد القبيلة عامل ترجيح لكفة النظام في ميزان القوى، بل إن "إنضمام القبيلة إلى الحراك الشعبي، أفقد الدولة سيطرتها على كثير من المحافظات، ودفع الرئيس ونظامه للبحث عن مخرج سياسي آمن"، وأن: "قبول الرئيس بالمبادرة الخليجية يعكس إدراكه بأن موازين القوى لم تعد في صالحه ومنها القبيلة التي عادت إلى واجهة الأحداث ضد النظام" .

وفيما أستجابت قبائل كثيرة لدواعي التغيير السلمي في البلاد، وأعلنت تأييدها لما يسمى بالثورة السلمية ومساندتها، تخوض قبيلة أرحب التابعة لـ (حاشد) وقبيلة نهد التابعة لـ (بكيل) في محيط العاصمة صنعاء، حرباً عنيفة مع قوات من الحرس الجمهوري،ويشير بعض المتابعين إلى أن إنضمام القبيلة إلى الحراك الشعبي، أفقد السلطة ورقة سياسية كثيراً ما راهنت عليها بترجيح الكفة السياسية، أو حسم جولات الصراع السياسي وبالمقابل لم تنجح القبيلة في حماية نظامها القبلي من إختراقات السياسة، وإن بدت تلك الإختراقات محدودة لكنها تظل ندوباً عميقة على جدار القبيلة، تعكس حالة انقسام آخر في صف الجماعة التي يتشكل منها بنيان القبيلة، وأعلن شيوخ قبائل معارضون للنظام الحاكم عن إنشاء تكتل قبلي داعم للثورة أطلقوا عليه اسم "تحالف قبائل اليمن"،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برئاسة الشيخ صادق الأحمر لحماية الثورة والوحدة، والدفاع عن أمن اليمن وإستقراره، غير أن زعيم قبيلة بكيل الشيخ محمد ناجي الشايف أعتبر أن ذلك التحالف "يمثل حزب الإصلاح، ولا يمثل قبائل اليمن" (صحيفة العربي،2011).

وكانت تحالفات قبلية أخرى سابقة مثل ملتقى قبائل مأرب والجوف، ومجلس التضامن الوطني، وملتقى أبناء المناطق الوسطى، وملتقى حاشد، أسهمت في دعم الثورة السلمية وتأييدها وأعلنت أنها لا تقبل حلاً لا يتضمن الرحيل الفوري للرئيس، ورغم حرص الرئيس علي عبد الله صالح على ضمان ولاء النظام القبلي لسلطته وفي مقدمته قبيلتا حاشد وبكيل، إلا أنه تفاجأ بتخلي إثنين من أبرز حلفائه عنه، وهما الشيخ مجلي بن عبد العزيز الشائف، والشيخ سنان أبو لحوم، بعد إفتقاده لأهم سند قبلي لنظام حكمه الممتد (33) عاماً، وهو رحيل الشيخ عبد الله بح حسين الأحمر رئيس مجلس النواب السابق، وشيخ مشائخ اليمن الذي كان يوصف بأنه "صانع الرؤساء في اليمن".

تعتبر القبيلة في اليمن لاعباً رئيسياً في المسرح السياسي نظراً للدور الذي ظلت تلعبه في كثير من المراحل علي مدى العقود الماضية ، إضافة إلي نفوذها القوي داخل مفاصل الدولة، والذي تعزز أكثر خلال فترة حكم نظام الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح الذي استمر زهاء33 عاماً. من أبرز مظاهر تأثير القبيلة في المؤسسة اليمنية ما يلي (الروحاني،2008: 66):

– المركزية الشديدة للسلطة في يد الحاكم،وحب التسلط،والنزوع الي الفردية ، والعشوائية في إتخاذ القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– محاولة تعطيل جهاز الدولة ،وتجاهل دور المؤسسات ،التي أنشأها النظام الجمهوري ، والعمل علي تطويعها لمصالح وأغراض لا تخدم في مجملها البناء المؤسي.

– الإعتماد في إدارة تيسير النظام على خلق الصراعات ،وهو سلوك كانت تتبعه مؤسسة الإمامة ، في علاقتها مع خصوماتها القبلية والسياسية .

– التعامل مع المال العام ليس بإعتباره وسيلة للتنمية والبناء ، وإنما بإعتباره – في كثير من الحالات – وسيلة للإستقطاب السياسي، وشراء الولاءات لتكريس السلطة ، وديمومتها في يد الحاكم ، كجزء من الموروث العربي في الحكم وإدارة السلطة.

–عدم قدرة القيادات الجمهورية المتتالية على إستيعاب القبيلة، في إطار منهجية التغيير، وإنما ظلت تنظر اليها كخصم سياسي منافس ،يتهدد بقاءها (أو بقاء الدولة) وهو مفهوم ، كان متبعاً في ظل مؤسسة الإمامة، وظل أهمها إستخدام الدين ، وتسخيره لصالح الحاكم ، كقول بأن طاعة ولي الأمر من طاعة الله، وهم يستهدون بقول الله تعالي ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (سورة النساء: الآية:59)، ورغم أن مفهوم طاعة ولي الأمر في الإسلام ، يسقط مع ظلم الناس ، وغياب تحقيق العدالة فالإستحواذ علي مقدرات المجتمع ، يعتبر في حكم الشرع ظلماً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– على الرغم من الدور الإستراتيجي المهم الذي لعبته القبائل اليمنية في دعم الإحتجاجات وإنجاح الثورة، فإن دورها في صياغة مستقبل اليمن وتحويل المسار السياسي نحو بناء الدولة الحديثة لايزال محور جدل لدي كثير من الأوساط السياسية في اليمن.

– الآراء تتباين بين من يري في القبيلة أحد الركائز الاساسية في التغيير والتحويل نحو بناء الحكم الرشيد وبين من يخشي من إستعادة القبيلة ماضيها بإعادة إنتاج الرموز التقليدية مقابل تقويض أسس الدولة المدنية واضعاف دور القوى التحديثية.

– الآثار المترتبة على دور القبيلة في اليمن على الصعيد الإجتماعي و الإقتصادي

إن العلاقة بين القبيلة والدولة في اليمن تتلخص في كون الأولي تمثل الأطراف والأخيرة تمثل المركز، وأنه كلما ضعف المركز قويت الأطراف وبسطت نفوذها على المركز، إن ما يميز القبيلة في اليمن أنها تبني إستراتيجياتها وفقا للمصالح وليس للأيديولوجيا ، وبالتالي فهي مرنة وسريعة القابلية للتغيير وفقا لإستراتيجية النظام القائم حتى تحقق أكبر قدر من مصالح أبنائها.

لكل مجتمع وحدة بناء أساسية (نواة)، قد تكون القرابة كما في المجتمعات الزراعية او المؤسسات كما هو الحال في المجتمعات الصناعية ومابعد الصناعية وبالنسبة لليمن فإن نواة وجوهر المجتمع اليمني هي القبيلة وإن التاريخ لم يعرف نظاماً قبلياً وعشائرياً مستقراً مثلما عرفه في اليمن منذ القرن الرابع عشر قبل ميلاد المسيح، عندما قامت مملكة "معين"، ان الإطروحات القائلة بأن القبيلة هي مصدر عدم إستقرار اليمن غير صحيحة ، فالسجل التاريخي يثبت لنا أن أكثر أنواع النظم إستقرارا التي شهدها اليمن ، هي التي تلك القائمة علي أسس قبلية متناغمة، وكون القبيلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل بدائي من إشكال السلطة الإجتماعية لاينتقص أبداً من قدراتها على فرض الأمن والإستقرار ، ولكن المعيار هو السياق التي تصنف فيه ، وكيفية النظر اليها.

هناك أخطاء عديدة شائعة في الدوائر المهتمة بشئون اليمن وتاريخه ، منها ما يقول بأن (القبيلة) هي مصدر رئيسي للتناحر والصراع الدائرة رحاه الآن في اليمن ، وهناك خطأ آخر، وهو أن الإعتقاد بأن اليمن دولة ، والحق أنه أمة ، والأمة هي وكما يعرفها "واكر كونور" رابطة نفسية تربط بين مجموعة من البشر أو تفرقهم عن غيرهم ، حيث يكون لديهم إقتناع لا شعوري بكونهم مختلفون كلياً عن بقية البشر " أو هي ذلك" التجمع الإنساني أو مجموعة من الناس يؤمنون وينظرون لأنفسهم كأعضاء في هذا التجمع "طبقا لوجود بعض المؤشرات والعوامل التي تدل علي إرتباط مصيرهم المشترك مثل اللغة ،العرقية ،الثقافة ....الخ ومن العوامل التي تربط بين المجموعات الإنسانية ، كما ذهب ساموبل هانتنجيتون، لقد حان الوقت لتصحيح هذه الأخطاء وغيرها ، وإعادة النظر الجوهري الذي تلعبه القبائل في حفظ الأمن ودعم الإستقرار في اليمن، إننا هنا نجادل بأن هناك علاقة طردية بين وجود حالة من التوافق والتناغم في مواقف القبائل الرئيسية في اليمن وبين إستقراره ورخائه .(الروحاني،2008: 67).

إن الطبيعة القبلية والمتعددة للمجتمع اليمني تجبر المراقب لأوضاع اليمن على مراعاة الدور الذي تلعبه هذه القبائل في الحياة السياسية والإجتماعية اليمنية ، ولكن للأسف الشديد هناك دائما إعتقادُ مسبقُ لدى أغلبية الباحثين عن النظر للقبائل وإعتبارها " معوقا "للتمدن والديمقراطية "، وبأنها مرادفٌ للتخلف والرجعية ،إن تردد مثل هذه الإكليشهات يدل علي جهل بطبيعة عمل النظام السياسي والإجتماعي اليمني ، وتحقيرا لأي شكل آخر من أشكال الحكم غير " الغربي "وتجاهلا للحقيقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التاريخية الثابتة في اليمن والقائلة بأن "اليمن قبائل ...والقبائل اليمن"، بسبب كونها الوحدة الإجتماعية الأساسية للهيكل الإجتماعي لليمن ، يفترض الكثير من العلماء والباحثون أن القبيلة تلعب دورا سلبياً في الحياة السياسية والإجتماعية ، وتزيد من حدة المشاكل التي تواجه البلاد، وهو ما نختلف معه كلياً ، وهذه محاولة لإستكشاف العلاقة بين الدولة والقبيلة في اليمن، وتحديد ماهي حدود القبيلة وإمكانياتها ودورها في حماية الأمن والإستقرار، وتفنيد الدعاوي القائلة بأن البناء القبلي والعشائري قد يقيد الدولة ويمنعها عن القيام بمهامها ووظائفها ، وذلك عن طريق شرح وتفكيك البنية السياسية والإجتماعية لليمن. (الظاهرى،2004 :200).

يتعرض اليمن بشكل حاد لجملة ضغوط بنيوية تتصل بالموارد التي تتطلب اهتماماً وإصلاحاً عاجلين، وبالنظر إلى الإتجاهات الحالية، فمن المحتم أن تنضب الموارد النفطية، التي شكلت في سنة 2005 نسبة 90 في المائة من إيرادات التصدير و 70 في المائة من الإيرادات الحكومية، بحلول 2018. على حين تمتص مبالغ دعم الوقود وأجور القطاع العام 50 في المائة من إنفاق الحكومة، وستعمل هذه العوامل، في ظل غياب النمو السريع للإيرادات غير النفطية، على إضعاف الاقتصاد الوطني وكذلك قدرة نظم المحسوبية على تنظيم المجتمع اليمني وإدماج مصالحه المتباينة (Phillips, 2008) اليمن ذو تنوع إقتصادي محدود جداً، فقطاعات مثل السياحة توفر إمكانات نمو كبيرة، بيد أن إنعدام الأمن الواسع الإنتشار وتواصله قوّض ذلك تماماً [*]. كما يعاني اليمن من الفقر المزمن(UNDP, n.d.): فالدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد ليس أكثر من 950

---

[*]) وفقاً لرشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع فإن الإرهاب دمر البنية التحتية للبلاد، وضرب صناعة السياحة حين كان اليمن يتوقع أن يتلقى مليون سائح وفقد مئات الآلاف من الناس الذين كانوا يعملون في السياحة بسبب الإرهاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولاراً أمريكياً في سنة 2008 ونسبة البطالة عالية مقدارها 35 في المائة زد على ذلك إرتفاع نسبة البطالة عند الشباب بحيث بلغت ما لا يقل عن 30 في المائة، وهي بذلك تضاعفت مرتين تقريباً على ما كانت عليه منذ سنة 1999) (تقرير اليمن، 2010: 5).

إن أسباب الولاء للقبيلة وإستمراريته في اليمن يعود إلى عدة عوامل، لعل من أبرزها:(الظاهرى،2004 :201).

(أ) عوامل ثقافية واجتماعية ،وتتمثل في:

1- نزعة القبيلة للإنغلاق على نفسها ،مما نمىّ فيها روح الإستقلالية وتوجه الولاء للقبيلة.

2- فاعلية القبيلة اليمنية ونجاحها في غرس القيم والأعراف القبلية، والمحافظة عليها ،وكذلك رسوخ وتجدد شرعية الزعامات القبيلية المستندة إلى الأعراف والقيم القبلية ، في مقابل تآكل وأفول شرعية السلطات الحاكمة.

3- الجهل والأمية والتأخر الثقافي وقلة الإحتكاك بالعالم الخارجي، وبالتطورات الحديثة في مجالات الحياة المختلفة.

4-إستمرار الإعتقاد بوجود رابطة الدم والقرابة والإنتماء إلى أصل واحد ، مما يدفع كل أعضاء القبيلة إلى العمل في إتجاه مشترك هو مصلحة القبيلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب)عوامل إقتصادية وجغرافية ،وتتمثل في (عمر،1970 :13،14):

1-ندرة المياه،وقلة خصوبة وإنتاجية الارض، بالإضافة إلى ظروف البيئة الجغرافية وظروف الحياة المادية القاسية ، مما دفع القبائل للبحث عن مصادر العيش لتأمين سواء بالطريقة السليمة أو عن طريق الحروب .

2-العزلة الداخلية نتيجة لصعوبة التضاريس الطبيعية ووعورتها ، بالإضافة إلى إنعدام المواصلات والطرق الحديثة.

3- فشل معظم الأنظمة والحكومات التي تعاقبت على حكم اليمن في تنمية وتطوير المناطق وتزويدها بالإحتياجات والخدمات الضرورية ، بالتالي فشلها في إحداث تغيرات إقتصادية تساعد على ربط القبيلة بعملية التنمية.

(ج).عوامل سياسية ،وتتمثل في:

1-المعاناة التي تلقتها القبيلة من قبل الأئمة وبعض الحكام الذين تعاقبو علي حكم اليمن(العليمي،1989 :39).

2.معايشة القبائل اليمنية لفترات تاريخية طويلة لعدم الإستقرار السياسي ،وغياب الدولة المركزية القوية، مما ساعد على إستمرار النزاعات ومشاكل الثأر، والحروب ،مما دفع أفراد القبائل إلى الإحتماء بالعصبية القبلية (الولاء القبلي)، والتضامن للدفع عن أنفسهم ، وإلى اللجوء لحل مشاكلهم اليومية (الشرجبي، 2014: 60).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-حرص الأئمة على الإبقاء على الروح والعقلية القبيلة بنظمها، ومفاهيمها، وتناقضاتها، ومنازعاتها المختلفة، وبهدف إضعاف القبيلة والسيطرة عليها، وكذلك بهدف الإستفادة منها في مقاومة الأفكار والمفاهيم والإتجاهات الثورية العصرية المناهضة لها.(ابو غانم ،1991 :134).

4-الصراع بين الأئمة والمطالبين بين الإمامة والحكم ،إلى جانب إنعدام العدالة والأمن.

5-إستمرار دور القبيلة وتأثيرها في المجتمعات القبلية ، حيث لا تزال القبيلة من خلال مشائخها خصوصا في بعض المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، تلعب دورا هاماً وأساسيا في تنظيم العلاقات الإجتماعية والسياسية .

6-قوة وتأثير مشائخ القبائل على النظام السياسي في الدولة ،من خلال النفوذ والسلاح الذي يعطي لهم. (المخلافي،2002: 133).

7-النزاعات المسلحة التي شهدتها اليمن خلال فترات زمنية متعددة، وإستعانة الحكام بالقبيلة في الحروب، وفي ضرب قبيلة أخرى (العبدلي،2007 :193).

8-إمتلاك القبيلة القدرة على توفير إطار الحماية للأفراد، وتحقيق الإمتياز لهم ،بالإضافة إلى قدرتها على تقوية شعور الإنتماء لديهم ، في ظل عجز النخب الحاكمة عن طرح البدائل الحديثة (السقاف وآخرون:4).

9-إخفاق وعجز الدولة عن إيجاد أطر اجتماعية بديلة للأطر الاجتماعية القبلية القديمة، فالفرد بحاجته إلى أطر إجتماعية تسطيع أن تستوعب حاجاته ومشاعره، وبالتالي تؤمن له الحاجات والخدمات التي يرضى عنها ، فضلا عن الحماية والأمن والمساوة (غليون،1990 :193).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- فشل الحكومات المركزية المتتالية في شطري اليمن (قبل الوحدة)في إحداث أي تقدم أو حراك إجتماعي على مستوى القبيلة ،مما ساهم في دفع القبيلة إلى التمسك بالماضي وحمل السلاح دفاعا عن معتقداتها ومصالحها العامة ، ومصالح مشائخها الخاصة.

11-تزايد القلق لدى افراد القبائل من مساومة الأحزاب السياسية على بقاء التقسيم القبلي (تقسيم القبيلة علي نفسها مما قد يخلق مشاكل من النوع الذي يصعب على التنسيق القبلي أن يتعامل معها بواسطة الهدنة أو التحكيم.

12-غياب مؤسسات المجتمع المدني الحديثة ،وعجز السلطات المركزية عن تلبية وتأمين الإحتجاجات والمتطلبات الضرورية للمجتمع.

لا يمكن إنشاء دولة قوية ومستقرة في اليمن دون تعزيز مؤسسات الدولة الرسمية وبسط القانون والنظام والمحاسبة. غير أن هذا يحتاج إلى توزيع السلطة بتوازن وتدقيق، علاوةً على ذلك فإن الموازنة بين الدولة والمجتمع أمر حتمي ويتطلب إعادة تشكيل وحدات الدولة الموحدة وتعريف العلاقة بين هذه الوحدات بوضوح. يجب كذلك توليد الموارد وتوزيعها بطريقة عادلة، كما يجب ربط الهوية والإنتماء للدولة مع كمية وجودة الخدمات المقدمة من الدولة في مقابل إسهامات المواطنين في الخزينة العامة، وهكذا، وفي هذا السياق يمكن تعريف بناء الدولة بأنه عملية ذاتية لتطوير قدرة ومؤسسات وشرعية الدولة المرتكزة على علاقة الدولة-المجتمع. تشتمل عمليات بناء الدولة الإيجابية على علاقات متبادلة بين الدولة التي تقدم الخدمات لشعبها والمجموعات الإجتماعية والسياسية التي تنخرط بصورة بناءة مع الدولة، وهذا يتطلب بالضرورة وجود عملية سياسية جامعة للتفاوض على علاقات الدولة-المجتمع (ابو غانم ،1991: 134).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تظهر التجربة أن تقاسم السلطة الرأسي يمكن أن يستخدم لتناول القضايا التي تواجه اليمن، غير أنه توجد كذلك تجارب تتعلق بمسألة استخدام النهج المرتبط بتقاسم السلطة الرأسي في الواقع لتعزيز السيطرة من الأعلى للأسفل أو لزيادة التنافس النخبوي بين الرجال الأقوياء المحليين أو للدفع من أجل تفكك الدولة، ويتوقف تأثير تبادل السلطة الرأسي بشكل كبير على تصميم خياراته عملية إرساءه الكلية ضمن إطار النظام الحكومي، وهذا يقود إلى التساؤل عن نوع تقاسم السلطة الرأسي الذي يمكن أن يسهم في هذا التغيير، أي في تعزيز مؤسسات الدولة الرسمية وترسيخ القانون والنظام وإيجاد المساءلة ودعم إندماج كافة المناطق في اليمن والتأثير بإيجابية على علاقات الدولة والمجتمع (ابو غانم ،1991: 134).

تتفق معظم آراء الكتاب والباحثين المهتمين بعملية التنمية في اليمن، على أن الولاء القبلي للقبيلة لا يزال يمثل أحد أهم العقبات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية والتحديث،خصوصاً عملية التنمية الإقتصادية والسياسة ،فانعكاساته السلبية قد ساعدت علي تنمية روح العدائية تجاه الآخرين، وبالتالي ساعدت على إنتشار ظاهرة الثأر ، والذي بدوره يعتبر أحد العوامل التي تساهم في عدم الإستقرار السياسي، فالقبيلة في اليمن لاتخضع لسلطة أي جهاز إداري رسمي فعال نظراً لأنها كانت ولا تزال ترفض الخضوع التام لسلطة الدولة المركزية ،حيث ظلت القبيلة، ولعصور مختلفة، تشكل قوة تأثير كبيرة في مواجهة الدولة،ما أدى الى حدوث أزمات سياسية بين القبائل من جهة ،وبين الدول والحكومات التي حكمت اليمن من جهة أخري وما يزيد من خطورة هذا التأثير وإنعكاساتة علي عملية التنمية هو أن النظام القبلي يكاد يقسم البلاد الي مناطق شبة مستقلة، حيث إن كل قبيلة في الواقع ليست سوى مجتمع خاص داخل المجتمع العام، فلكل قبيلة أراضيها ومراعيها ومصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مياهها وحدودها التي يعرفها كل فرد في القبيلة ، فتواجد الدولة يكاد يتعدم في معظم المناطق القبلية ،وحتي بالنسبة للمناطق التي تتواجد فيها الدولة فهي شكلية، حيث لاتزال السلطة الإدارية والسياسية الفعلية تتركز في أيدي مشايخ القبيلة (الشرجبي،1986 :57).

لعبت القبيلة دوراً مركزياً مهماً في نشأة وتطور الدولة اليمينية بما تمتلكه القبيلة في اليمن من مقومات إقتصادية وسياسية وديموغرافية عززت دورها في مختلف المؤسسات السياسة والإجتماعية والإقتصادية في اليمن ، لذا استمر دورها بعد بروز وإستقلال دولة اليمن لقدرتها على التأثير في مختلف النظم التي حكمت دولة اليمن سواء في عهد الإمامة أو الجمهورية، إن سلطة الدولة اليمنية تاريخياً لم تكن سوى "سلطة أقوى القبائل." . ولم يكن ممكنا في بيئة ظلت القبيلة تلعب فيها الدور السياسي الأهم، أن تتشكل الدولة الوطنية بمعزل عن القبيلة، بل إن الدولة ذاتها بدت تاريخيا وما تزال حتى اليوم وخصوصا في الجزء الشمالي من البلاد أقرب ما تكون إلى التحالف القبلي منها إلى الدولة الحديثة التي تقوم على المواطنة المتساوية وسيادة القانون، وتذهب التقديرات إلى أن هناك اليوم حوالي 160 قبيلة يسكن معظمها المرتفعات الجبلية (الماوري، 2011: 135).

أفضى التحول من نظام أساسه القيادة القبلية التقليدية (الشيوخ) إلى آخر سياسي جمهوري ينهض على المحسوبية إلى إحتواء العديد من المشايخ الذين إستدرجوا بعيداً عن مواطنهم وباتوا أكثر ثراءاَ بدرجة أكبر من أبناء قبائلهم، وغدا زعماء القبائل في أوساط النخبة رجال أعمال تحفزهم المصالح المادية أكثر مما تجتذبهم المكاسب الاجتماعية ، ومن المتوقع أن تعتري المعايير العرفية، التي أدت ذات مرة دوراً في تنظيم الصراعات في المناطق القبلية، الضعف حتى مع سريان معايير الإنتقام والثأر، لقد عجل التمدن والتحديث المتسارعان بظهور هذه الإتجاهات، لاسيما في ظل هجرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناس من مواطنهم التقليدية إلى أخرى حضرية تحظى فيها أجهزة الدولة الرسمية بقوة أكبر والمجتمعات بإختلاط أوفر فضلاً عن عدم فعالية القانون العرفي فيها نسبياً. بالإضافة إلى الإضطراب السياسي والعرفي المتنامي، شرعت التصدعات في الظهور بالمواضع التقليدية لمختلف المذاهب الإسلامية في اليمن، ومحل التساؤل هذا هو التوازن الدقيق بين المذهب الشيعي الزيدي الذي يتبعه حوالي 35 في المئة من اليمنيين، بمن فيهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح ، والمذهب السني الذي يغلب عليه إعتدال المدرسة الشافعية، وهذان المذهبان إلتقيا معاً خلال القرن الماضي، عقيدةً وممارسةً، وتعايشا معاً على العموم بيسر وسهولة (تقرير اليمن، 2010: 4) .

تعد القبيلة أحد المكونات الرئيسية للمجتمع اليمني نتيجة ما يمتاز به المجتمع اليمني من الحفاظ على العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية والتي تمجد القبيلة وتعتبرها مقوم أساسي في المجتمع والذي لن تتمكن الأنظمة السياسية المتعاقبة من تغيرها لذا من الممكن أن يستمر تأثيرها لفترات زمنية طويلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة

خلصت الدراسة الى إن القبائل أقدم من الحدود التي وضعت لتقسيم العالم العربي ، وتعد من القوى الإجتماعية الاكثر تأثيراً في الأنظمة السياسية العربية ، وتقليدياً ينظر للقبائل على أنها العروى التي تجمع الأمة وتوحدها وبصورة خاطئة تنظر اغلبية الدوائر الفكرية والعربية حول العالم الى القبيلة بإعتبارها كيان تقليدي يجب أن يُزال لانه نقيضاً للحداثة والتقدم، وأن الطريق نحو سحق هذه الكيانات الإجتماعية البدائية لن يكون إلا عن طريق عملية التحديث، والقبيلة عبر العالم العربي تعتبر اكثر ميلاً للإنغماس في العملية السياسية، وكونها مكون رئيسي (ان لم تكن الغالب) وبصورة عامة هناك علاقة تفاعلية بين القبيلة والدولة، فالمجتمع السياسي العربي مرتبط في أغلب الاحيان بقربات الدم او القربات القبلية، أما في حالة اليمن فإن القبيلة هناك جزءاً من الدولة (وإن كانت أكبر تنظيم فيها) وأصلها التاريخي يعود لعصر الدولة اليمنية القديمة معين وسبأ ومأرب وغيرها من الممالك اليمنية القديمة) حينما كانت القبائل هي نواة الدولة أو ماعرف في تاريخ اليمن دولة القبيلة السائدة ، والتي تعني فرض قبيلة قوية لسيطرتها وهيمنتها علي القبائل المجاورة والمحيطة بها في إطار كيان سياسي مركزي. واليوم تتعايش القبائل سلميا الي جانب الدولة اليمنية، بل تتشارك ايضا في عملية اتخاذ القرار وتقوم الكثير من القبائل بدور مشابه لما تقوم به منظمات المحتمع المدني والمنظمات الغير حكومية في الدول الغربية.

وقد إنطلقت الدراسة من فرضية حاولت التثبت من صحتها والتي تنص على أن القبيلة لعبت دوراً مؤثراً في تشكيل البنية الهيكلية للأنظمة السياسية العربية ،إن العلاقة بين القبيلة والدولة قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادها في البداية روح التعاون ، وإعتماد كليهما على الآخر في إدارة شؤون الدولة ، وتبادل الأدوار السياسة مما أسهم في تفعيل دور القبيلة في بناء النظم السياسية العربية والتي تميزت في بداية تأسيسها بالضعف وعدم الإستقرار السياسي والإعتماد على القبيلة في تعزيز الإستقرار السياسي للدولة لذا ظهرت القبيلة كعامل يساعد على ترسيخ شرعية النظم السياسية لهذا حرزت الأنظمة السياسية على منحها مكتسبات سياسية لكسب ودها وتأييدها لهذه الأنظمة.

النتائج:

من خلال دراستنا لموضوع دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات ومنها:

- أشارت الدراسة إلى أن وجود تأثير للعوامل الداخلية والخارجية والمتعلقة بطبيعة التركيبة الديموغرافية والسياسية والإجتماعية والدينية والتي ساهمت في قيام الأنظمة السياسية العربية بالإضافة إلى تأثير البيئة الدولية في فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الأمر الذي إنعكس على ظهور الدولة العربية بأشكالها الملكية والجمهورية وقد برز دور القبيلة في بناء هذه الأنظمة وتطورها.
- أشارت الدراسة إلى أن القبيلة تعد مكوّن أساسي لعب دوراً مؤثراً في بناء النظم السياسية العربية كعامل مساعد في تثبيت دعائم الدولة وترسيخ إستقرارها وبناء النظم السياسية العربية بما يرسخ ويثبت دعائم الدولة الجديدة للوصول إلى مرحلة الإستقرار السياسي وبناء النظام وفق أسس مستقرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تميزت النظم السياسية بخصائص بنيوية والتي تتمثل بعدم إستكمال البناء المؤسسي للدولة، وضعف وهشاشة الدولة على الرغم من تضخم أجهزتها ومؤسساتها، وغلبة طابع التوتر والتأزم على علاقة الدولة القطرية بمجتمعها، والتبعية الهيكلية للخارج، وإهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي، وغلبة الطابع الريعي وشبه الريعي على عدد من الدول العربية، وإستشراء الفساد السياسي والإداري.
- إستطاعت القبيلة أن تحافظ على دورها السياسي والإجتماعي، وحافظت على موقع أفضل في السلطة رغم التغيرات الإقتصادية والسياسية، التي طرأت على المجتمع مقارنة بما كان علية الحال في ظل حكم الأئمة، وظلت القبيلة والعلاقات العشائرية في حالة تماسك جيد، ولم تتفكك ، بل حاولت أن تثبت بأنها لا تزال تشكل عامل توازن سياسي، فهي تطل برأسها عند الازمات، وقوتها ليست قوى حسم، ولكنها ترجح قوة من يحافظ على مصالحها.
- إن المجتمع السياسي العربي في غالبته كان وما زال مرتبطاً بشكل رئيس بالعصبية أو القبيلة، فالدولة القبيلة هي التي قررت المصير السياسي العربي في أغلب عصور التاريخ بما لها من قوة العصبية الضاربة التي فرضت سيادتها على المدن أيضاً، والمدينة العربية ما هي إلا قبيلة إستقرت، حيث أنه في البداية كانت قبيلة وماتزال.
- لا يمكن فهم القبيلة في اليمن بمعزل عن الواقع الإجتماعي والسياسي، ولا يمكن إعتبارها قالبا جامداً ومتحجرا غير قابل للتنمية والتحديث، بإعتبار أنها أثبتت قدرتها علي التعامل مع المعطيات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المعاصرة، ولكنها إستطاعت أن تكيف هذه المعطيات الجديدة مع ماينسجم مع حاجاتها السياسية والإجتماعية، وربما تعارضت هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآلية مع حاجة الدولة والمجتمع إلى التطور والتحديث وبناء المؤسسات، وتفرض سلطة الدولة وقانونها.

- لا يزال يُنظر إلى القبيلة من قبل كثير من القيادات الفكرية والسياسية والعربية، ومنها قيادات يمنية، بإعتبارها مكون إجتماعي يجسد التخلف، ويعيق مسيرة التطور والتنمية، وهومفهوم ربما تناقصة الدقة، فالمشكلة كما نراها، ليست في القبيلة، وإنما في غياب الرؤية الإستراتيجية المطلوبة لتحديث المجتمع القبلي الذي لا يزال يفتقد لأبسط مقومات الحياة المعاصرة .
- حرصت أطراف العملية السياسية المتصارعة (السلطة والمعارضة) على الإستفادة من القبيلة في هذا الصراع من أجل تدعيم مواقفها، فأفراد هذه النخبة من السياسين لم يترددوا في "إستخدام القبائل أولاً ثم الجيش لأغراض نفعية ذاتية، كذلك لجأ أعضاء النخبة إلى إستغلال مناصبهم وتوثيق التحالفات مع الشيوخ ومنح المؤيدين منهم مكاسب إقتصادية وسياسية، فكان الصراع بين النخب السياسية يغذي الصراع بين النخب القبلية، والعكس صحيح أيضاً.
- الإستخدام المفرط للقبيلة في العملية السياسية عمق "الرابطة المصلحية" بين هذه الكيانات النخبوية التي تتشابك فروعها وأغصانها في "الأعلى" بعيداً عمن هم في "الأسفل" من بقية الشعب، لقد كانت هذه الرابطة بين النخبة الحاكمة والقبيلة، ممثلة في قادتها، حاضرة طوال فترة اليمن الملكي والجمهوري، بإستثناء بعض الفترات القصيرة التي شهدت قطيعة، وكانت أحد أهم ملامح جدلية "السوسيو–سياسي" في اليمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يعد المجتمع اليمني من أقل المجتمعات العربية تجانساً، حيث لا توجد في اليمن أقليات عرقية أو دينية أو لغوية يمكن أن تنشئ تنوعا يقلل من تماسك المجتمع كما ينتمي اليمنيون إلى أصل عربي واحد متفرع إلى سلالتين هما القحطانية والعدنانية، وتتفرع عن السلالة القحطانية القبائل اليمنية التي استمرت تمثل الوحدة الاساسية في النظام الإجتماعي إلى جانب الشرائح الإجتماعية التقليدية الأخرى في المجتمع اليمني، مثل السادة، والقضاه، وشيوخ القبائل ،وكبار الملاك، والتجار،والفلاحون والحرافيون، والأخدام وغيرهم من الشرائح الإجتماعية الحديثة التي أستدعى نشوءها التطور الإجتماعي والثقافي والإقتصادي، مثل ضباط الجيش والعمال وغيرهم من الفئات المهنية الاخري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

- العمل على تحليل دور القبيلة في بناء النظم السياسية العربية في ضوء تزايد الإهتمام من قبل الدول والشعوب العربية بإعادة هيكلة نظمها السياسية من منظور أن القبيلة تمثل أحد مؤسسات المجتمع المدني وبالتالي يجب إعتبارها عامل مساعد في بناء الأنظمة يعزز من الديمقراطية والمشاركة السياسية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية .
- إضطلاع مؤسسات الدولة بمهمة التنمية الشاملة من كافة النواحي، وضمان أوضاع إجتماعية ومعيشية توفر الحد الأدنى من الأمان في حياة المواطن، وأن تعمل هذه المؤسسات على الإستفادة من تأثير القبيلة من المجتمعات العربية مما يعزز إستقرارها السياسي والتنموي وأن ينظر للقبيلة كمحور رئيسي في بناء الدول وإستقرارها لا أن ينظر لها كعامل مؤثر على عملية الإصلاح والتغيير في المجتمع .
- ضرورة إستيعاب المؤسسات الحكومية التمثيلية لأدوار القبيلة في المجتمع وأن يكون لها دور في عملية نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع.
- تحول السلطات الحاكمة والمتحكمة وإنتقالها من الشرعية الفاعلة في المجتمع اليمني"وخاصة النظام السياسي القبلي تحديداً" إلى شرعية بناء مؤسسات سياسية مدنية حديثة، والإنتقال من سياسة " فرق تسد إلى سياسة" أنجز وحدث" بمعنى الإنتقال من شرعية إذكاء الصراعات المجتمعية الى شرعية بناء المؤسسات الحديثة وتفعيلها.
- ترشيد القبيلة السياسية ودفعها لأن تكون " قبيلة إجتماعية" ومحاولة تحديث النظام السياسي القبلي والأخذ بيده ليتحول إلى مؤسسات مدنية حديثة فاعلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن بناء اليمن (مجتمعاً ودولة) ينبع من انطلاق ثلاثية (الحاكم– القبيلة– الحزب) من الواقع اليمنى وإليه، مع الإنفتاح "الواعي" وغير الضار على الخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع :

المراجع باللغة العربية

- **القران الكريم .**
- **صحيح البخاري.**

الكتب

1. ابراهيم، حسنين توفيق، (1995). **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ، مركز دراسات الوحدة العربية .
2. ابن خلدون، عبد الرحمن، (2004). **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق أحمد حامد الطاهر. ط1، القاهرة: دار الفجر للتراث.
3. إبن منظور، العلامَة جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن علي ابن أحمد ابن أبي القاسم ، **لسان العرب** ، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرين، (القاهرة : دار المعار ، الجزء الخامس ، [د.ت]
4. ابو غانم، فضل علي أحمد، (1991). **البنية القبلية في اليمن بين الاستقرار والتغير**، دار الحكمة اليمانية ،ط2
5. أبو غانم، فضل، (1990). القبيلة والدولة في اليمن، ط1، القاهرة: دار المنار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. إسحاق، منذر، (2012). **القبيلة والسياسة في اليمن** ، مقاربة سوسيولوجية ،مشروع تعزيز معرفة الشباب اليمني بمفاهيم المواطنة والديمقراطية في مدينة تعز ، المؤسسة التنموية للشباب ، مؤسسة المستقبل : اليمن.

7. الانصاري، محمد جابر، (2000). **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطري: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، المجلد الأول.

8. الباهي، مبروك، **القبيلة في تونس في العهد الحديث** ،(2005). صفاقس،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

9. برهان، غليون، (1990). **اغتيال االعقل** ، موفم للنشر ، الجزائر.

10. برهان، غليون، (1990). **بيان من أجل الديمقراطية** ، بوشان، الجزائر.

11. برهان، غليون، (1991). **نقد السياسة (الدولة والدين)** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان ،ط1.

12. غليون ، برهان (1993) **المحنة العربية :الدولة ضد الأمة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

13. برهان، غليون، (1997). **العولمة ومصير الثقافات القومية** ، سلسلة أبحاث المؤتمرات 2 ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

14. بوطالب، محمد نجيب، (2011). **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، الدوحة، تشرين الأول.

15. الجابري، محمد عابد، (1971). **العصبية والدولة**، دار الثقافة، الدار البيضاء .

16. الجابري، محمد عابد، (1990). **العقل السياسي العربي ، محدداته وتجلياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعه الأولى .

17. الجابري، محمد عابد، (1994). **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية.

18. الجابري، محمدعابد، (1994). "**العصبية والدولة:معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**"بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

19. جدعان، فهمي، (1981). **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان ، ط2.

20. الجميلي، رشيد، (1976). **تاريخ العرب في الجاهلية وعصر الدعوة الإسلامية**، ط2، بغداد: مطبعة الرصافي.

21. حرب، أسامة الغزالي، (1987). **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة 117، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

22. حسن، علي إبراهيم، (د.ت). **التاريخ الإسلامي العام، الجاهلية، الدولة العربية، الدولة العباسية**، د.ط، القاهرة: مطبعة المعرفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23. حيدر، فؤاد، (1994). **علم النفس الاجتماعي**، ط1، بيروت: دار الفكر العربي.

24. الحيص، عبد العزيز فالح، (2011). **القبيلة والدولة** ، المركز العربي لابحاث ودراسة السياسات، القاهرة.

25. خمش، مجد الدين خيري وآخرون، (1985). **دراسات في المجتمع العربي**، ط1، عمان: اتحاد الجامعات العربية.

26. الخوري، فؤاد اسحق، (1991). **السلطة لدى القبائل العربية**، (بيروت: دار الساقي ، الطبعة الأولى)

27. دويتش، كارل، (1983). **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان ، القاهرة الهيئة العامة للكتاب .

28. ربيع، حامد عبد الله، (1980) (تحقيق وتقديم). **سلوك المالك في تدبير المماليك** لشهاب الدين أحمد بن محمد بن ابي الربيع ، الجزء الأول ، (القاهرة : مطابع دار الشعب).

29. رشاد، عبد الغفار، (1993). **قضايا نظرية في السياسة المقارنة** ، مركز الجزيرة للدراسات السياسية، القاهرة.

30. رضا، محمد جواد، (1992). **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي**، بيروت.

31. زروخي، إسماعيل، (1999). **الدولة في الفكر العربي الحديث (دراسة فكرية فلسفية)** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ،ط1.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

32. سعد الدين، إبراهيم وآخرون، (1988). **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

33. سعود، ضاهر، (1986). **المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة**، (بيروت: معهد الإنماء العربي ، ط 1.

34. سليم، محمد السيد، (1989). **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات المستقبلية، جامعة القاهرة :القاهرة

35. السيد، مصطفى كامل، (1992). **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر.

36. سيف، احمد عبد الكريم، (2013). **توزيع السلطة رأسياً في الحكم الفيدرالي في اليمن** .

37. شرابي، هشام، (1992)."**النظام الابوي،وإشكالية تخلف المجتمع العربي**"بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

38. الشرجبي ، قائد نعمان . **الشرائح الإجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني** . دار الحداثه – بيروت. ط1. 1986م.

39. الشرقاوي ، سعاد، (2007). **النظم السياسية في العالم المعاصر** ، القاهرة .

40. صالح، عطا محمد، وتيم، فوزي أحمد، (1988). **النظم السياسية العربية المعاصرة**، بنغازي: جامعة قاريونس، الجزء الأول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

41. الصبحي، احمد، (2000). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

42. صعب ، حسن، (1985). علم السياسة ، دار العلم للملايين ، ط8

43. الصويان، سعد العبدالله، (2010). الصحراء العربية ثقافتها وشعرها عبر العصور ، قراءة انتريولوجية ، الشبكة العربية للأبحاث

44. الظاهري، محمد محسن، (1996). **الدور السياسي للقبيلة في اليمن** ، ط1، مكتبة مدبولي.

45. الظاهري، محمد محسن، (2004). **المجتمع والدولة ،دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة .

46. عارف، نصر محمد، (1993). **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، القاهرة: دار القارئ العربي، هيرندن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

47. العبادي، أحمد عويدي، (2005). **عشائر الأردن**، جولات ميدانية وتحليلات، عمان ، الأهلية للنشر.

48. عبد الشافعي، عصام، (2014). **الدور السياسي لـ "القبيلة" في الثورات العربية.**

49. العبدلي، سمير، (2007). "**ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن**"بيروت" مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

50. العروي، عبدالله، (1998). **مفهوم الدولة** ، المركز الثقافي العربي ، لبنان .

51. علي، جواد، (1970). **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج4، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، بغداد: مكتبة النهضة.

52. العليمي، رشاد، (1989). **التقليدية والحداثة في النظام القانوني اليمني** ، الشروق – القاهرة .

53. العيسوي، إبراهيم، (1989). **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشاريع المستقبل العربي البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

54. الغذامي، عبدالله، (2009)."**القبيلة والقبائلية**، بيروت:المركزالثقافي العربي.

55. الفوال ، صلاح مصطفى، (1967). **البداوة العربية والتنمية**، (القاهرة الحديثة ، الطبعه الأولى.

56. قباني، عبد العزيز، (1997). **العصبية بنية المجتمع** العربي، ط1، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

57. لوتسكي، فلاديمير، (1980). **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيف البستاني ، بيروت: دار الفارابي .

58. المروني، محمد عبدالملك،(1990). **الثناء الحسن على أهل اليمن** . دار الندى للطباعة والنشر . بيروت – لبنان .ط2 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

59. مسعد، نيفين عبد المنعم، (1991). **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

60. مشارقه، محمد زهير، (1988). **الحياة الاجتماعية عند البدو في الوطن العربي** ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعه الأولى .

61. مصطفى ماضي، مقدمة لكتاب سلامة موسى : **ماهي النهضة** ، موفم للنشر، 1987.

62. معوض، جلال عبد الله، (1986). **العمالة الآسيوية في أقطار الخليج العربي**، الكويت: مطبوعات مجلس التعاون

63. المقالح ، عبدالعزيز . **الأبعاد الموضوعية والفنية لحركة** : الشعر المعاصر في اليمن : دار العوده بيروت .ط1. 1974م.

64. المقحفي ، إبراهيم أحمد . **معجم البلدان والقبائل اليمنية** . دار الكلمة – صنعاء . ط3. 1988م.

65. المنوفي، كمال، (1987). **التأصيل النظري لمفهوم النظام السياسي، أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

66. النجار، أحمد السيد، (2001). **الفساد ومكافحته في الدول العربية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

67. النص، إحسان (1973). **العصبية القبلية وأثرها في الشعر الأموي** ، (بدون مكان نشر ، دار الفكر ، الطبعه الثانية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

68. النقيب، خلدون حسن (1996). "**صراع القبيلة الديمقراطية:حالة الكويت**"،لندن:دارالساقي.

69. هلال، علي الدين و مسعد، نيفين (2007). **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، كتب عربية.

70. الوردي، علي (1962). **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، بغداد: مطبعة العاني.

71. الوردي، علي (1998)."**طبيعة المجتمع العراقي**"،لندن دار الورق.

72. الوردي، علي (2009). **منطق ابن خلدون**، دار الوراق للنشر .

73. يحي، السيد(1985). ،**نحو نظرية اجتماعية نقدية** ،دارالنهضة بيروت.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الرسائل الجامعية

1. الرشيدي، محمد حمود البغيلي(2011). **دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت،** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ،الأردن.

2. فتيني ،عباس علي(2014). "**القبيلة وتأثيرها السياسي والاجتماعي في اليمن للفترة 429 569هـ 1037- 1174م** رسالة ماجستير من كلية الآداب جامعة ذمار.

3. معوض، جلال عبد الله (1983). **ظاهرة التخلف: حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي،** رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة

الدوريات والصحف والمجلات

1. تحليل اخباري (ولعبة التوازنات السياسية في اليمن). صحيفة العربي ،2011.

2. جاسم، متعب مناف، ابن خلدون وكارل ماركس، (1975). **مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية،** كانون الاول.

3. حيدر، قادر أحمد (2007). الوسط، العدد 164، 5 سبتمبر.

4. السقاف ، د.أبوبكر. " **دولة العنف** " . التجمع . العدد (268) ، 1997/5/26م ص4.

5. الشميري، د. سمير عبد الرحمن، **بسط لأهم قسمات : العصبية وتجلياتها في المجتمع اليمني المعاصر** ،(سبتمبر 1998 م) .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

6. الصلاحي، فؤاد (2007). **الفساد محصلة لـ"دولة "القبائل والعس**كر،مجلة الصباح، عدد 437، 25 سبتمبر.

7. عبد الفضيل، محمود، (1999). الفساد وتداعياته في الوطن العربي، الكويت: **المستقبل العربي**، العدد 22.

8. عتريسي، طلال(2014). تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية، **مجلة شؤون عربية** ،العدد 159.

9. فضيلة الجفال ، القبيلة والسياسة: عندما تتجاذب الدولة والعشيرة الوطن ، **مجلة المجلة** ،2013.

10. قرني، بهجت، (2002). تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي وأهمية البعد الثقافي المهمل، الكويت: **المستقبل العربي**، ، العـدد 24.

11. المتوكل، محمد عبدالملك(1992) . **الديمقراطية واقع لا أكذوبة**" . الحدث . العدد (5) ،

12. مسعود ضاهر، " **القبيلة كمؤسسة سلطوية في المشرق العربي الحديث** " ، مجلة الوحدة المغرب) ، السنة الأولى، العدد 11 ، آب / أغسطس ، 1985).

13. نويهض، وليد، (1992). **إشكالية الدولة العربية المعاصرة: الانفصال عن المجتمع**، مجلة الاجتهاد، العدد 14.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المواقع الإلكترونية

1. تقرير اليمن (2010). تقييم العنف المسلح في اليمن، عدد 1، مايو، www.yemen-ava.org.

2. الحيص، عبدالعزيز فالح (2012) الدولة العثمانية بدأت مرحلة ضعفها حين دخلت الى العراق في القرن السادس عشر ، نقلاً عن الرابط الالكتروني/http://www.azzaman.com/2012/11/16

3. عصام عبد الشافي ، صعود أم انزواء؟: الدور السياسي ل" القبيلة" فيالثورات العربية،2011، نقلا عن الرابط الالكتروني : /http://adenalghad.net/printpost/5990

4. غليون، برهان، **نهاية النظام الإقليمي العربي**،2004/10/3، نقلاً عن الرابط اللإكتروني:www.aljazeera.ney

التقارير والبحوث والندوات والمقابلات الصحفية

1. ابراهيم العيسوي : " مؤشرات قطرية للتنمية العربية " بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان ، 1989/03/26.

2. الجهاز المركزي للإحصاء، 2009.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

3. سعد الدين، إبراهيم، (1984)، "**مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**"، ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ،بيروت: مركز البحوث والدراسات السياسية.

4. شرقية ابراهيم (2013) ، **السلام الدائم : رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية** ، دراسة تحليلية ، مركز بروكنجز الدوحة .

5. عبد الله الفقيه، مايو، 2013، الحكومة والمواطنة: التعدد الاجتماعي في اليمن،استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء

6. لوتشياني، جياكومو، (1995)، **الريع النفطي والازمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية**، ورقة قدمت إلى: ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الاسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي " فونداسبوني ايني انريكو ماثيي"، إعداد غسان سلامة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7. مجموعة الازمات الدولية International Crisis Group (2013)، **الاصلاحات العسكرية –الامنية ،في اليمن: بذور صراع جديد** ، تقرير الشرق الوسط رقم 139.

8. المخلافي، محمد احمد ،(2002). **احترام فكرة القضاء الحديث في الوطن العربي**، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان (HRITC) ، الجمهورية اليمنية ، تعز.

9. المنصوري ،همدان علي حسن (2009). **دراسة بعنوان : العرف القبلي وأثره على الحياة السياسة في اليمن – 1045- 1289هـ / 1635- 1872م**،اليمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. مؤسسة كارنيغي، (2012). **الحوكمة القبلية والاستقرار في اليمن** ، ترجمة ندوى الدوسري ، الشرق الاوسط ، واشنطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الانجليزية

1. Ben Salem ,Lelia(1973) La notion de Pouvoir Dans l'oeuvre d'Ibn Khaldoun. In Cahiers Internationaux de Soeiologie, C.N.R.S. Paris.
2. Bonnefoy, Laurent. 2009a. 'Varieties of Islamism in Yemen: The Logic of Integration under Pressure.' Middle East ,Review of International Affairs, Vol. 13.No. 1. March.
3. Clemaneds, Politics of The Developing Areas (New Jersey: Princeton University Press 1960), pp. 6-7.
4. David Eston، A framework for Political Analysis، (New Jersey: Prentice-Hall Inc، 1965)، p.57.
5. Dougherty & Robert Pflatzgraff: **Contending Theories of International Relations**, (J.B. Lippincott, N. Y., 1971), pp. 102-104.
6. Dresch, Paul. 2000. A History of Modern Yemen. Cambridge: Cambridge .University Press.
7. Eric R. Wolf, Europe and the People without History Berkeley, University of California Press. 1982
8. Harik, S., Baraka, A., Tomeh, G., Mire-Salman, J., Kronfol, Z. and Afifi, A.:Autonomous peripheral nerve activity causing generalized muscle stiffness and fasciculations. Report of a case with physiological, pharmacological and morphological observations. The Johns Hopkins Medical Journal, 239 (Supplement December): 49-60, 1976.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. ICG (International Crisis Group 2009. Yemen: Defusing the Saada Time. Bomb. ICG Middle East Report No. 86 .Brussels: ICG. 27 May.
10. Morton H. Fried , The Nation of Tribe(Menlo Park, Califorinia: community Publising Company, 1975),P.3.
11. Phillips, Sarah. 2008. Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism. New York: Palgrave.
12. Ronald H. Chilcote (1981) **Comparative Politics: The Search for a Paradigm**, Westview, Press, 1981.
13. Schwedler, Jillian. 2006. Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen. New York: Cambridge .University Pres.
14. Waterbury,John(1985), **The Soft State and the Open Door:Egypt Experience with Economic Liberaliztion**,vol.18,no.1.
15. Y.Lacoste, Ibn Khaldoun, Maspero, 3 ed, Paris, 1933.

–

www.manaraa.com